من ملف القضية الفلسطينية

أحمد نافع

الطريق إلى مدريد

من ملف القضية الفلسطينية

الطريق إلى مدريد

أحمد نافع

الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

المحتويـــات

صفحة

تقديم

بقلم المفكر الفلسطينى

الدكتور أحمد صدقى الدجانى

هذا كتاب آخر يعالج قضية فلسطين والصراع العربى الصهيونى فى إحدى مراحله الدقيقة ، خصوصيته التى تجعله جديرا بالقراءة .

المرحلة هى تلك السنوات التسع الحافلة بالأحداث التى تلت خروج قيادة منظمة التحرير لسطينية من بيروت أواخر شهر أغسطس / آب ١٩٨٢ ، حتى انعقاد مؤتمر مدريد يوم ٣٠ توبر / تشرين أول ١٩٩١ .

إن انعقاد مؤتمر مدريد حدث كبير فى تاريخ قضية فلسطين ، دخل فيه الصراع العربى لصهيونى مرحلة جديدة من مراحله المتتالية عبر قرن وعقد من السنين منذ عام ١٨٨٢ . وأن م أبعاد هذا الحدث ومعرفة أسباب حدوثه واستشراف ما بعده تتطلب استحضار أحداث المراحل سابقة ، وبخاصة تلك التى جاء ليكون نهاية لها . ومن هنا تأتى أهمية هذا الكتاب لأنه يطل بقارئه لى هذه المرحلة .

لقد تابع الأستاذ أحمد نافع تطورات قضية فلسطين خلال هذه السنين التسع أولا بأول . ونشر عالجته لها فى مقالات بالعدد الأسبوعى لجريدة الأهرام القاهرية ، وها هو يستجيب لفكرة اختيار دد من هذه المقالات ليضمها هذا الكتاب ، وهى فكرة طرحها عليه بعض إخوانه ممن شهدوا لادتها ولمسوا أثرها فى أوساط المعنيين .

يذكر هؤلاء للأستاذ أحمد نافع فضله فى العناية بقضايا أمتنا العربية بعامة ومنها قضية سطين . ويسجلون له مشاركته الفعالة فى زاوية الوطن العربى بجريدة الأهرام التى أسهم فى عوة إلى وجودها فظهرت إلى حيز الوجود فى ١٩٨٤/٣/١٦ فى وقت كانت الحاجة ماسة فيه ا فى صحافة مصر العربية . ويقدرون مدى الجهد الذى بذله الأستاذ أحمد نافع فى متابعة القضايا

العربية ، ويحمدون له معالجته لها بروح إيجابية وبالتزام بالانتماء العربى وبلغة رصينة بناءة فى وقت اشتدت فيه وطأة « دعايات إعلان الأزمات » على القراء .

يذكر هؤلاء أيضا كيف كان الأستاذ أحمد نافع يختار موضوع مقاله كل أسبوع بعد عيش مع الأحداث الجارية ، وإمعان نظر فيها ، ووقوف أمام قضايا تتعلق بها ، ومشاورة من ثم حول أولوياتها والأسلوب الأمثل لمقاربتها وتفاعل مع مختصين بشأنها ، ثم الكتابة . وقد أكسبت هذه الآلية المقالات خصوصيتها التى تمثلت فى كونها مبادرة بطرح أمور بوضوح يتسم فى أكثر الأحيان بجرأة وسط أجواء مختلفة ، كما تمثلت فى كونها تخاطب دائرة واسعة من القراء وتحظى باهتمام المعنيين بخاصة . واستطاعت هذه المقالات بهذه الخصوصية أن تحدث تفاعلات قوية فى أوساط أولئك المعنيين ، وهو أقصى ما تطمح إليه الكلمة البناءة .

لقد وظف الأستاذ أحمد نافع فى كتاباته هذه خبرة طويلة فى الاشتغال بمتابعة القضايا العربية على مدى أربعة عقود من السنين ، منذ عمل فيها محررا لجريدة المصرى ، متنقلا بين العواصم العربية ثم مراسلا لجريدة الجمهورية فى دمشق عام ١٩٥٤ ، فمشاركا فى إنشاء وكالة أنباء الشرق الأوسط عام ١٩٥٦ ، ثم مديرا لمكتبها فى دمشق فيما بين عامى ٥٨ ، ٥٩ ، ثم انضم بعد ذلك إلى أسرة تحرير الأهرام فى سبتمبر ١٩٥٩ ليكون معنيا بالشؤون العربية فيها ، فكاتبا متخصصا فى هذه الشؤون ومشرفا عليها ، وقام أثناء ذلك بزيارة كل أقطار الوطن العربى ، والتعرف على كثير من القيادات العربية الفكرية والسياسية ، وحضور العديد من المؤتمرات والندوات العربية والإسلامية .

حين نستحضر الأحداث التى حفلت بها مرحلة ما بعد بيروت وما قبل مدريد فى العمل الفلسطينى والصراع العربى الصهيونى ، نقف أمام بعض منها كانت له آثاره الواضحة على مجرى الصراع . ونلاحظ أن هذا البعض شمل مختلف الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية لقضية فلسطين . فعلى صعيد ما يعرف بالمبادرات الأمريكية بدأت المرحلة بمبادرة ريجان يوم ١٩٨٢/٩/١ بعد معركة بيروت الكبرى ، وانتهت بمبادرة بوش يوم ١٩٩١/٣/٦ بعد حرب الخليج . وقد بلورت قمة فاس الثانية يوم ١٩٨٢/٩/١٠ مشروعا عربيا للسلام . وشهدت المرحلة انعقاد خمس دورات للمجلس الوطنى الفلسطينى أعوام ٨٣ و٨٤ و٨٧ و٨٨ و٩١ ، وحدوث تفجرات فى الساحة الفلسطينية وجهودا كبيرة للحفاظ على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية وحماية الوحدة الوطنية . كما شهدت مساعى حثيثة لتنظيم العلاقات الفلسطينية الأردنية ، ففيهما تم إبرام اتفاق عمان عام ١٩٨٥ الذى لم يعمر طويلا . وكان انطلاق الانتفاضة الفلسطينية يوم ١٩٨٧/١١/٢٩ أهم أحداث المرحلة على الإطلاق ، بما عبر عنه من صحوة فلسطينية عربية فى مواجهة الغزوة الصهيونية . وجاء حدث فك الارتباط الأردنى بالضفة الغربية يوم ١٩٨٨/٧/٣١ ليشير إلى واقع جديد فى العلاقة بين الضفتين الشرقية والغربية للأردن . تماما كما جاء إعلان الدولة الفلسطينية يوم ١٩٨٨/١٢/١٥ إشارة أخرى إلى وجهة التحرك السياسى . وشهدت المرحلة أيضا المحاولات الإسرائيلية المستميتة للقضاء على الانتفاضة طيلة خمس سنين بأبشع وسائل الإرهاب الصهيونى الرسمى وغير الرسمى

دون جدوى ، وطرح شامير مشروعه لتسوية الصراع فى ربيع ١٩٨٩ ، وقد أثار هذا الطرح تفاعلات سياسية من بينها النقاط العشر التى طرحها الرئيس مبارك والنقاط الخمس التى طرحها وزير الخارجية الأمريكى السابق جيمس بيكر . وأحداث أخرى شهدتها المرحلة نجدها جميعا فى خلفية مقالات هذا الكتاب أو فى صميمها ، وقد أحسن الأخ الاستاذ أحمد نافع فى اختياره لمجموعة وثائق هامة تتعلق بهذه الأحداث ليضمها كتابه .

تمهيد

يجمع هذا الكتاب عددا من الدراسات ، والمقالات ، التى كتبتها فى الفترة التى تلت مبادرة الرئيس الأسبق رونالد ريجان ، فى أعقاب الخروج الفلسطينى من بيروت ، وذلك من خلال المتابعة اللصيقة لمجريات الأحداث على الساحات ، الفلسطينية ، والعربية ، والدولية .

وفى اعتقادى أن هذا الكتاب يأتى تماما فى اللحظة التى تشتد فيها حاجة العقل الاستراتيجى والسياسى العربى إليه . فهو يجمع فى وقت واحد بين تحديد ملامح « اللحظة الراهنة » التى تعيشها القضية الفلسطينية ، وبين ما يمكن تسميته بالملامح الرئيسية لـ : « التاريخ القريب » لهذه اللحظة الراهنة نفسها : وهى لحظة تمثل مرحلة من أخطر المراحل التى عاشتها القضية القومية الأولى للأمة العربية فى تاريخها كله على مدى نصف القرن-الأخير : إنها مرحلة عملية التفاوض لإقرار الحقوق الفلسطينية المشروعة ، بينما تجرى عملية التفاوض نفسها ، وسط ظروف دولية - عالمية وإقليمية - عاصفة ، شهدت ولا تزال تشهد - انقلابات جذرية هائلة فى موازين القوى ، وفى توجهات وأوضاع أطراف مؤثرين رئيسيين على صعيد المنطقة أو على نطاق العالم بأسره ، تلك الانقلابات التى كان العقل الاستراتيجى السياسى المصرى (دون مباهاة) من أسبق من أبصروا احتمالاتها ، ومن أوائل من دفعوا المنطقة والعالم إلى مسارها « الواقعى » منذ حرب أكتوبر المجيدة وما بعدها : وربما تكون هذه البصيرة الاستراتيجية ، المبدئية والعملية فى آن واحد ، هى أكبر مصادر الخبرة التى يعتمد عليها المفاوض العربى الآن ، فى تعامله مع ثوابت القضية ومع متغيراتها سويا ..

والتفاوض ، كمنهج لتسوية الصراعات المعقدة ، التى لم تحسم فى ميادين القتال حسما نهائيا ، عادة ما يتضمن فى جوهره احتمال تقديم تنازلات ، أو احتمال تقديم بدائل أو الاختيار بين بدائل مطروحة ، واحتمال قبول تنازلات مقابلة من الطرف - أو من الأطراف الأخرى - فى عملية التفاوض ، أو احتمال التفاعل مع بدائل يقدمها هذا الطرف الآخر أو ذلك .

ولكن المفاوض الفلسطينى يملك قضية يستحيل تصور تقديم تنازلات « مبدئية » بشأنها : لأنها قضية الحصول من الجماعة الدولية (ومن القيادة المعاصرة لهذه الجماعة الآن) على الإقرار

الرسمى بوجود الشعب الفلسطينى ، كشعب مستقل ، له حقوقه المشروعة ... ذلك الوجود الذى بدأت به « القضية » قبل أكثر من نصف قرن ، لأن من كانوا يسيطرون على المجتمع الدولى أيامها ، لم يكونوا يتخيلون أن هناك شعبا اسمه : الفلسطينيون ، أو أن لمثل هذا الشعب - أصلا - وجودا ..

المفاوض الفلسطينى لا يستطيع أن يقدم تنازلات فى هذا الشأن ، ولا أن يطرح أو أن يقبل « بدائل » يطرحها الآخرون ، من زاوية المنطق العاقل ، بصرف النظر عن زوايا التاريخ الفعلى والحقائق السياسية والقانونية والسكانية والقتالية : لأن « الوجود » إما أن يكون قائما ، ملموسا ومحددا ، أو غير قائم ، ولا شىء بينهما أبدا .

ولهذا السبب ، فإن المفاوض الفلسطينى ، يخوض تجربة فى « الفعل » السياسى والاستراتيجى (لا فى مجرد العمل الدبلوماسى) تكاد تكون غير مسبوقة فى التاريخ المعروف (ربما باستثناء تشابه من بعض الجوانب مع تجربة المفاوض الجزائرى فى المراحل الأخيرة من الثورة الجزائرية أوائل الستينات) : إنها تجربة « فعل » يتضمن نقيضين لا يلتقيان ، أى : حتمية التنازل - أو قبول تنازل الطرف الآخر - واستحالته فى وقت واحد ، بينما لا بديل سوى أن يستمر هذا « الفعل » حتى يصل إلى نتيجة « إيجابية » تضمن للشعب الفلسطينى حقوقه ، والاعتراف بوجوده ، وبما يترتب على هذا الاعتراف ، على الساحة الدولية ، العالمية أو الإقليمية ، وتضمن السلام والاستقرار - القائمين على العدل - لكل شعوب المنطقة وما حولها .

وفى ضوء ما تتضمنه فصول هذا الكتاب من « حقائق » ومن « استبصارات » نافذة حول التاريخ القريب - الذى مازلنا نعيشه ونتابع تفصيلاته وتحولاته - لعملية السلام والتفاوض الراهنة ، فى هذا الضوء ، لعلنا نستطيع الآن أن نبصر بوضوح كامل ما يتضمنه موقف ومسار المفاوض الفلسطينى ، من مصاعب وعقبات ، تبدو فى كل خطوة كأنها سوف يستحيل تخطيها أو إيجاد تسوية - مبدئية وعملية فى آن واحد - تكفل التغلب عليها أو التقدم إلى ما بعدها ..

وقد يكفينا فى هذا الصدد ، أن نتوقف عند لحظتى « البداية » و« التوقف » المؤقت ، فى كل من التاريخ والاستبصارات اللتين يبدأ الكتاب بالأولى ، ويتوقف بالثانية : البداية فى شهر سبتمبر عام ١٩٨٢ ، بعد أيام من صدور ما عرف باسم : « خطة فاس » العربية لعملية السلام ، وهى الخطة التى تضمنتها قرارات قمة فاس العربية : فهذه القرارات ، والخطة نفسها ، أعطت للقيادة الفلسطينية الأساس العربى الشامل ، أو « الموافقة » العربية على الدخول فى عملية « التفاوض » من أجل سلام عادل ومشرف بين الأطراف العربية - ومن بينها بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية ، وبين إسرائيل ، وعلى أساس ما قررته القمة العربية - فى دورة سابقة - من أن المنظمة هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، داخل الأرض المحتلة وخارجها : إن المعنى الذى أريد إبرازه وتأكيده هنا ، هو أن « خطة فاس » لم تكن - فى جوهرها - مجرد اقتراحات أو تصور عملى - ومبدئى - لكيفية سير عملية التفاوض ومبادئها وأهدافها ، وإنما كانت تعبر - أساسا - عن تجاوز العقلية العربية (أم أقول : السيكولوجية العربية) لإشكالية تكاد تكون إشكالية « عقيدية » تتعلق

بتقبل وجود إسرائيل نفسها على أرض ظلت عربية طوال ما يقرب من عشرين قرنا متصلة ، وبعد هذا التجاوز ، بمدلوله الفكرى والسيكولوجى ، أصبحت المسألة حتى بالنسبة للعقل الفلسطينى ، مسألة إجرائية ، تتعلق بالطريق الذى لابد من قطعه ، لانتزاع إقرار العالم ، وإسرائيل ، بحقوق الشعب الفلسطينى المشروعة ، فى تقرير المصير .

ولكن لحظة النهاية - فى الكتاب وفيما يرصده من تاريخ وما يطرحه من استبصارات ، تأتى بعد أن ألغت إسرائيل الحظر القانونى على اتصال الإسرائيليين بمنظمة التحرير الفلسطينية ، التى يعتبرها العالم العربى ، والجماعة الدولية بأسرها تقريبا ، والشعب الفلسطينى دون تحفظ الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين وذلك فى الشهر السابع من عام ١٩٩٢ : أى بعد نحو عشر سنوات كاملة (تنقص شهرين فحسب) من صدور خطة فاس ، ومن إعلان الفلسطينيين ، ومعهم الأمة العربية كلها ، تجاوزها لإشكالية وجود إسرائيل ، تجاوزا فكريا وسيكولوجيا فى وقت واحد : ألا يدفعنا اكتشاف الفارق الجسيم بين الموقفين (العربى - الفلسطينى والإسرائيلى) إلى التساؤل ، عما إذا كان أكبر ما يواجهه المفاوض الفلسطينى من عقبات ، إنما يكمن فى عقلية المفاوض الإسرائيلى نفسه وفى قناعاته ، ونواياه ؟!

ومع ذلك ، فإن المنطق وواقع العالم المتغير الآن ، يفرضان التسليم بأنه لا بديل أمام الطرفين ، سوى أن يستمر « فعل التفاوض » حتى يصل إلى نتيجته الايجابية : وأقول هنا إنه لا بديل سوى استمرار هذا الفعل الفريد - فى التاريخ السياسى والاستراتيجى ، أمام « الطرفين » معا : ذلك أن الخطاب السياسى - والفكرى - فى هذا الكتاب ، ليس موجها فحسب إلى القارىء العربى ، وإنما هو خطاب موجه إلى كل الأطراف الرئيسية ، المشتركة - مباشرة أو بشكل غير مباشر ، فى مسار المفاوضات « الفلسطينية - الإسرائيلية » وبشكل خاص ، إلى الطرفين ، الإسرائيلى والأمريكى : وهذان الطرفان ، يحتاجان أكثر من أى طرف آخر - فى هذا المسار بالذات - إلى أن يراجعا « التاريخ القريب » للمفاوضات - وهو تاريخ مستمر »وقائم لا يزال بحكم استمرار عملية السلام والتفاوض ذاتها ، ويحتاجان إلى أن يقرآ هذه « المراجعة » الموضوعية لذلك التاريخ ، لأنها مراجعة كانت تجرى خطوة خطوة مع جريان أحداث التاريخ نفسها ، وبحذائها ، وفى قلبها ، سعيا إلى استخلاص الدلالات الرئيسية الصحيحة فى كل خطوة ، سواء كانت خطوة إلى الأمام ، أو إلى الخلف ، من جانب هذا الطرف أو ذاك ، على طول المسار المتذبذب أو المتقلب للتاريخ نفسه ، وهى مراجعة لم تلتزم إلا بالحرص على أن يتحقق - بالفعل - السلام القائم على الأساس الوحيد الذى يضمن أن يكون سلاما مستقرا ودائما ، أى « العدل » بتكافؤ الحقوق فى الوجود وفى تقرير المصير وفى الأمن .

ولأن هذا التاريخ لا يزال مستمرا - فى صورة عملية التفاوض نفسها سعيا إلى هذا السلام العادل ، فما أجدرنا بأن نلقى نظرة متأملة وفاحصة على جذوره القريبة ونحن نتابع استمرارية مجرياته .

إن عشرين شهرا من المفاوضات شهدت إحدى عشرة جولة توقفت ليكتشف العالم أن

المفاوضات كانت تجرى على الدوام عبر قنوات موازية لتلك القناة الرسمية الدولية المعلنة (قناة مدريد) ، وأن هذه المفاوضات الموازية قد أثمرت اتفاقين هامين هما الاتفاق على الاعتراف المتبادل ، والاتفاق على إطار المبادىء المعروف بخيار غزة ـ أريحا أولا .. وإن كان الإعلام الدولى قد ركز على الاتفاق الثانى فإن الاحتفال الدولى فى البيت الأبيض أكد الاتفاق الأول وأعطاه معانى ليست واردة فى نصوص الخطابين المتبادلين .

ولقد أوضح التوصل إلى هذه الاتفاقات والصياغات التى تم التوقيع عليها ، وآليات التفاوض حولها أن عملية التفاوض الإسرائيلى / الفلسطينى / العربى تكتسب ، وتفرز ، خصوصياتها التى تتلاءم مع خصوصية هذا الصراع ، وتحاول القفز طوال الوقت على ما تسببه هذه الخصوصية من جمود فى المواقف النابعة من أن الصراع – كما سبق الذكر ـ هو صراع بين نقيضين لا يستطيع أحدهما أن يقدم تنازلات للآخر دون أن يمس ما يعتبره سببا لوجوده .

ومن الواضح أن الأطراف جميعا متفقة بغير إعلان على قبول التوصل إلى نقاط التقاء عملية دون توصيفها بألفاظ ومسميات تثير الاعتراض من الجانبين ، وإذا كان « الغموض البنّاء » هو من الأساليب المعروفة فى عمليات التفاوض فيما سبق ، فإن التفاوض الفلسطينى ـ الإسرائيلى أثبت حتى الآن تفوقا فى هذا الشأن ، ليس فقط فى مجال القبول بصياغات غامضة وإنما فى ساحة القبول بالأمر الواقع المفسر لهذه الصياغات الغامضة دون إعلان أيضا .

ولقد سبق قرار إلغاء الحظر القانونى على اتصال الإسرائيليين بمنظمة التحرير الفلسطينية اتصالات كثيرة ، بعضها معلن وبعضها غير معلن ، ولم يتم إلغاء الحظر إلا بعد أن كانت هذه الاتصالات قد شقت قنواتها المعروفة والعلنية . وعندما جاء دور التفاوض الفعلى حول خطوة أبعد انقلب الطرفان إلى المفاوضات السرية ، وكأنهما استبدلا الحظر القانونى من الجانب الإسرائيلى والحظر السيكولوجى من الجانب العربى بحظر آخر يمكن تسميته بتأمين العملية السياسية .

إن الوصول إلى مدريد ، والطريق من مدريد إلى البيت الأبيض ، ومن البيت الأبيض إلى طابا مرورا بالقاهرة ، ملىء بالتجارب والخبرات التى ستضاف بالتأكيد إلى ما سبق فى أدبيات العلوم السياسية حول التفاوض . ولا يزال الباب مفتوحا لمزيد بحيث لا يمكن قراءة عملية التفاوض الفلسطينية / الإسرائيلية / العربية دون قراءة كل ما يقع من أحداث وكل تحركات الأطراف المفاوضة ، وإدخالها فى إطار تفسير وتقدير الصياغات القانونية المعلنة ، والأرجح أن يستمر الحال على هذا المنوال لأنه فى مثل هذا الصراع ، الذى استمر ما يقرب من قرن ، لا يجوز توقع الوصول إلى اتفاق كامل بشأنه دون أن يعايش الناس كافة التغيرات المترتبة عليه أو المؤدية إليه . فالأمر لا يتوقف عند حد توقيع أطراف رسمية على اتفاق لكى يمكن تنفيذه ، وإنما يتوقف فى الأساس على التغيرات الايديولوجية والسيكولوجية فى العقل على جانبى الصراع وبين أطرافه جميعا . لعلنا ـ كل الأطراف ـ نستخلص من هذه النظرة ما يساعد الخطوات المقبلة على أن نختار الطريق الصائب إلى الهدف الصحيح .

أحمـــد نافـــع

الفصل الأول

التوجه الفلسطينى نحو التسوية
والتنسيق الإقليمى

الامتحان الأكبر .. والمجلس الوطنى الفلسطينى

تتجه الأنظار من كل صوب إلى الاجتماعات المرتقبة للمجلس الوطنى الفلسطينى التى تفتتح فى الجزائر يوم ١٤ فبراير الجارى « الاثنين المقبل » . فالمجلس الذى يضم ٣٥٥ عضوا هو السلطة العليا فى منظمة التحرير الفلسطينية منه تكتسب اللجنة التنفيذية للمنظمة شرعيتها التى من خلالها تمارس سلطاتها وتباشر أعمالها . وبذلك يكون واضحا أن قدرة القيادة ـ الممثلة فى اللجنة التنفيذية ـ على التحرك نحو السلام العادل تتوقف على القرارات التى يصدرها المجلس الوطنى والاتجاهات المحددة التى يعبر عنها ..

وإذا ما تحدثنا عن التحرك الفلسطينى نحو السلام فإننا نعنى كذلك التحرك العربى شبه الجماعى . ذلك أن القرار الفلسطينى هو محور العمل العربى المشترك فيما يتعلق بالتسوية السلمية الشاملة فى الشرق الأوسط . وحتى الآن فإن الاتجاه الفلسطينى الغالب يتبنى مشروع السلام العربى الذى وافقت عليه منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية فى مؤتمر القمة الذى عقد فى مدينة فاس المغربية ، وسط تطورات معروفة . وهذا الاتجاه لا يغفل المبادرات الأخرى ومنها مبادرة ريجان والمشروع المصرى الفرنسى الذى لا يزال مدرجا فى جدول أعمال مجلس الأمن ، أى أن الرأى الفلسطينى السائد يأمل فى تنفيذ المخطط العربى مع استغلال كل الإيجابيات فى المشروعات المطروحة على الساحة .

وكان آخر ما نسب الى السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وصفه لمشروع ريجان بأنه إيجابى ، غير أنه قارنه بعربة تحاول أن تسير مسرعة على ثلاث عجلات ، إذ يتمثل العنصر المفقود فى الاعتراف بحق الفلسطينيين فى تقرير المصير وأن تكون لهم دولة خاصة .

ويمكن الجزم بأن الاتجاه الفلسطينى الغالب يؤيد الخط الذى نهجته القيادة لفلسطينية بزعامة ياسر عرفات ، وخاصة فى حقبة ما بعد لبنان . وهو خط يدل على الحكمة البالغة واستثمار كل فرصة تحقق السلام العادل وعدم مصادرة أى تقدم فى هذا الصدد من جانب الأطراف المؤثرة فيما لو اعترفت بالمتطلبات الأساسية لأية مفاوضات تتعلق بالقضية الفلسطينية . ولذلك فإن المنظمة تطالب الولايات المتحدة بالاعتراف بها مقابل الانضمام لعملية السلام فى ظل مبادرة ريجان، وتلك من نقط الالتقاء الرئيسية بين المشروع الأمريكى ومشروع السلام العربى « فاس » . ولهذا السبب نفسه فإن للمنظمة رأيا لم تتم بلورته بعد بصفة نهائية إزاء المشاركة الفلسطينية مع الأردن فى

أية مفاوضات محتملة ، وذلك بعد أن اتفق الجانبان ، الأردنى والفلسطينى ـ « منظمة التحرير » ، على التحرك معا من أجل تحقيق السلام العادل ، كما اتفقا على العلاقات الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين المحررة .

وقد يعنى هذا القول أن المتوقع أن يصدق المجلس الوطنى الفلسطينى على مشروع فاس ، ويدعو لدولة فلسطينية ترأسها منظمة التحرير الفلسطينية ، كما يدعو لحدود آمنة لكل دول المنطقة . إلا أنه يصعب كثيرا على أى مراقب أن يحدد ـ قبل انتهاء اجتماعات المجلس الوطنى ـ الإطار الذى يختاره المجلس للمفاوضات فى ضوء التطورات التى جرت أخيرا فى الساحة الفلسطينية ، ذلك أنه إذا كان التكهن تجارة خادعة فى بعض الأحيان فإن هذا الاصطلاح أكثر ما يكون ملاءمة عند الحديث عن الشرق الأوسط .

وترجع الصعوبة فى اختيار الإطار إلى الخلافات الفلسطينية . ويؤكد التحليل النهائى أن السبب الأكبر فيها هو وقوف أمريكا عاجزة عن دفع مقترحاتها إلى الأمام رغم مضى خمسة أشهر كاملة على إعلان مبادرة ريجان التى اعترف فيها لأول مرة بأن للشعب الفلسطينى قضية ، ومن أسبابها أيضا عدم قدرة أمريكا ـ حتى الآن ـ على إخراج قوات الاحتلال الإسرائيلية من لبنان حتى يستعيد استقلاله وسيادته الوطنية على كل أراضيه ، إلى جانب أن أمريكا لم تعمل بعد على إظهار بادرة الجدية المطلوبة لالتزامها بمشروع ريجان ، وهى وقف حركة الاستيطان الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد أدى استمرار فقدان الثقة فى السياسة الأمريكية إلى وجود ظاهرة مثل اجتماع طرابلس « فى ليبيا » الذى حضرته تنظيمات فلسطينية كانت قد أقرت الخط العام للمنظمة ثم بدأت تعارضه إلى الحد الذى هاجمت فيه مشروع فاس ، رغم أن مثل هذه الظاهرة جديرة بالحسم من التجمع الفلسطينى ومجموعة الأسرة العربية على حد سواء ، بسبب ما شابها من إملاء وإخلال باتفاق عربى فى الرأى سبق التوصل إليه .

ولا يمكن إلقاء الضوء على أثر هذه الخلافات على الاجتماعات المقبلة للمجلس الوطنى الفلسطينى دون أن تحدد القوى المؤثرة فى المناقشات والاتجاهات التى تعبر عنها من خلال تحديد القضايا العامة المطروحة على المجلس ، وهى القضايا التى يتعين على القيادة الفلسطينية أن تناقشها وترى التيار العام بشأنها ، وباستثناء العمل المسلح داخل الأرض المحتلة الذى يتفق الجميع على أنه فرض واجب . فإن بقية القضايا تثير فى الساحة الفلسطينية وجهات نظر مختلفة وأبرزها :

قضية الإطار الأمريكى والموقف منه ـ قضية الحوار مع الأردن والعمل المشترك بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ـ العلاقات مع سوريا ـ العلاقات مع مصر ـ علاقات المنظمة مع إسرائيليين يعترفون بحقوق الشعب الفلسطينى .

ويبدو للوهلة الأولى أن مسألة الإطار هى أصعب القضايا ، بالنظر إلى التيار السائد الآن . فهناك بعض تنظيمات فلسطينية تعادى الإطار الأمريكى ، وهناك موقف سورى واضح يعادى

مشروع ريجان ، ويلقى هذا الموقف بتأثيراته على بعض التنظيمات التى تستضيفها سوريا . وكانت كل التصريحات التى خرجت من دمشق ضد تحركات القيادة الفلسطينية ينظر إليها فى الدرجة الأولى بوصفها تعبيرا عن الخلافات السورية الأردنية لا باعتبارها خلافات فلسطينية داخلية .

كما أن الاتحاد السوفيتي يرفض الإطار الأمريكى لأنه لم يشارك فيه ، وتأثير موسكو هنا ليس فى مجال عمل التسوية ، ولكنه يبرز من خلال المقولة القديمة : إن أمريكا ليست عازمة على القيام بتسوية عادلة ، وأنه إزاء ذلك لا مجال أمام العرب سوى إعادة بناء التوازن الاستراتيجى فى المنطقة على أسس أخرى . أى أن الذين يعتقدون بسلامة هذه المقولة هم أولئك الذين لا يعتقدون بوجود فرصة للسلام .

وبدون مناقشة مبررات الموقف السورى وسلامة المقولة السوفيتية من خطئها فإن الانطباع السائد فى كثير من الأوساط الفلسطينية له ملاحظات مبدئية على الإطار الأمريكى وعلى مضمون مشروع ريجان ، ويتشكك فى إمكانية أن يتحقق انسجام فى الرأى من خلال بحث هذه القضية .

وعلى هذا الأساس فإن القيادة الفلسطينية تقف أمام طريقين وسط حرص بالغ على الوحدة الوطنية :

أولهما : طرح مواقف للمناقشة وطلب الحسم فيها بالاقتراع عليها ـ وثانيهما : مناقشة خط عريض لسياستها يتم تجاوزه والحصول على الشرعية والثقة فى القيادة ، ثم التصرف على ضوء معطيات جديدة .

وبدون مفاضلة بين أى الطريقتين فى هذه المرحلة الدقيقة من العمل الفلسطينى فإن الواضح أن هناك اتجاهين يبرزان فى هذا الصدد :

تيار يقول إنه نتيجة المعطيات السياسية الراهنة وللصيغة الديمقراطية الخاصة التى تبناها العمل الفلسطينى أصبح من الضرورى أن يأخذ الجميع هذه المعطيات بعين الاعتبار عند رسم سياسة المرحلة القادمة ، ولو أدى الأمر إلى وجود أغلبية حاكمة ووجود معارضة خارجها . وتيار آخر يقول : علينا أن نبقى معا فى صيغة محددة وبقاسم مشترك أقل ، لأنه لا توجد للعمل الفلسطينى حاليا أرض صلبة يقف عليها ، وبذلك فهو لا يحتمل الخلاف .

وبذلك تكون اجتماعات الجزائر أول لقاء للمجلس الوطنى الفلسطينى تمتحن فيه هذه القضية وتبرز فيه الغلبة لأى اتجاهين :

الأول ـ آن الأوان لكى نقول من يؤيد ومن يعارض .
الثانى ـ لا فليكن الوصول إلى قاسم مشترك هو المستهدف .

وتبدو الصعوبة بالنسبة للرأى الأول فى حقيقة أن المناخ السائد الآن فى مجمله لا يمكنه

من القطع لأن الحقائق الواقعية فى السياسة تجعل تأثيرا كبيرا لأصحاب الرأى الآخر ، ويمكن إدراك ذلك بوضوح من التعرف على مواقف أغلبية التنظيمات الفلسطينية والتعرف على أرضها ومواقعها .

لقد حكمت العمل الفلسطينى منذ عام ١٩٦٩ صيغة الجبهة الوطنية التى تقودها فتح ـ كبرى التنظيمات برئاسة عرفات ـ وتشارك فيها مجموعة التنظيمات والكفاءات الفلسطينية . ولو نظرنا لأهم التحالفات فى هذه الجبهة خلال العقد الماضى لرأينا أنها منذ عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٩ كانت تقوم على تحالف رئيسى بين فتح وتنظيم الصاعقة « تابع لسوريا » ، فكان الاتفاق يمكن من رسم العلاقة ببقية التنظيمات والكفاءات ، وهذا يعنى أن ذلك المحور ساندته علاقة بين فتح وسوريا .

وفى عام ١٩٧٩ بدأ اختلال يظهر فى هذا المحور ، وهو اختلال تعمق فيما بعد ، مما يعنى أن المجلس الوطنى الفلسطينى ينعقد لأول مرة فى ظل خلاف بين سوريا وقيادة فتح . كما أنه ينعقد لأول مرة على أساس محور جديد هو محور فتح والجبهة الشعبية برئاسة جورج حبش والجبهة الديمقراطية برئاسة نايف حواتمة ، الذين وقعوا على بيان عدن قبل شهرين ، مع إتاحة الفرصة لبقية التنظيمات كى تنسجم مع هذا المحور .

وقد حدث بعد اجتماع عدن أن جرى تحرك استهدف التأثير على هذا المحور وتمثل فى الدعوة لاجتماع طرابلس الذى شاركت فيه الجبهتان الشعبية والديمقراطية ، والذى خرج بمقررات تخالف ـ إلى حد ليس بالقليل ـ ما تم الاتفاق عليه فى عدن . وقد ترددت أحاديث عن تحفظ الجبهة الشعبية على بعض ما تم التوصل إليه وعلى مبررات طرحتها الجبهة الديمقراطية ، ولكن ذلك لا يمنع من الاعتراف بالأمر الذى تركه هذا الموقف . وكان الاتجاه فى المجالس الوطنية السابقة يحرص على الوحدة الوطنية من خلال توافق جميع التنظيمات حول مختلف الموضوعات . وقد أوصل ذلك ـ كما يلاحظ عدد من المراقبين فى السنوات الأخيرة ـ إلى صياغة قرارات عامة يذهب المشاركون فى صياغتها مذاهب شتى فى تفسيرها ، وتصل بمجموعها إلى حالة من عدم الحسم حتى تردد الحديث على الصعيد الدولى والوطنى والقومى عما يسمى بالتوافق المشلول .

ومن هنا برز رأى ينادى بضرورة الطرح للقضايا واتخاذ القرارات المحددة بشأنها ، حتى لو أدى ذلك إلى خروج بعض التنظيمات التى تمثل أقلية من اللجنة التنفيذية لتمارس المعارضة خارجها ، ويستند المنادون بهذا الرأى إلى ما تبين من أن مواقف هذه التنظيمات محكومة بتأثيرات عربية على نحو ما بدا بشكل صارخ فى مؤتمر طرابلس الأخير .

والسؤال هو الآن : أى الاتجاهين سيغلب فى الاجتماعات القادمة للمجلس الوطنى الفلسطينى : وهل تتجه النية عند القيادة الفلسطينية إلى الحسم فى موضوعات مطروحة ؟ أم أن الغلبة ستكون لاستمرار صيغة الجبهة الشاملة للحد الأدنى من الاتفاق ، يمكن لأطرافها أن يفسر القرارات كل على هواه .

وواضح أن انتهاء المجلس بإحدى الصيغتين يعنى تفويض اللجنة التنفيذية للتحرك على الصعيد السياسى وفقا لمقررات ستكون فى الحالة الأولى واضحة كالصبح ، بينما تكون فى الثانية حمالة أوجه يفسرها كل طرف ما شاء له التفسير ، وتثير خلافات محدودة داخل العمل الفلسطينى .
ويتوقف الأمر كله على مدى اقتناع القيادة بجدوى ماهو مطروح ومدى مالديها من تأكيدات على إمكانية تنفيذ ما هو مطروح ومدى ما يحكمها على الصعيد الواقعى من قيود فى حركتها بسبب فريضة توزع قواتها .

١٩٨٣/٢/١١

وبدأت رحلة الألف ميل

تحقق الأمل الذى طال انتظاره ، فألتقى الملك حسين والسيد ياسر عرفات فى جولة جديدة من المحادثات تستهدف الاتفاق بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على تصور مشترك لحل القضية الفلسطينية . ومجرد حدوث اللقاء يعد إنجازا لا يستهان به – بل كان بعض المراقبين يراهن عليه – ودلالته أن الطرفين قد اسنجابا مرة أخرى لنداء المسئولية بوصفهما الجانبين المعنيين فى الدرجة الأولى بالعمل على استعادة الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة ، وعلى إنقاذ الشعب الفلسطينى من براثن الإحتلال .

ولعله من السابق لأوانه جدا أن نتعرض لما ينتظر أن تسفر عنه المحادثات التي بدأت بين ملك الأردن والزعيم الفلسطينى ، فهى فى الواقع محادثات شاقة ودقيقة لأنها تتم وسط أحداث سريعة الوقع تجرى فى الشرق – حيث المأساة اللبنانية – وفى منطقة الخليج ، حيث الحرب العراقية الإيرانية التى تدخل بعض مراحلها الحاسمة . وذلك يعنى أن المحادثات ستكون محكومة فى بعض الأوقات بالمضاعفات التى تنجم عن تلك الأحداث والتطورات التى تنتهى إليها .

على أن ذلك لا ينبغى أن يحجب المؤشرات الإيجابية التى ينطوى عليها لقاء عمان . فهو يتم بعد خروج طرابلس الذى انتهى بتحلل منظمة التحرير الفلسطينية من آخر محاولات الاستقطاب والسيطرة على قرارها . كما أنه يتم بعد أن تأكد لقيادة المنظمة أن أسلوب العمل داخل المؤسسات الفلسطينية – الذى أدى إلى التوافق المشلول – لا يمكن أن يقود إلى إنقاذ الأرض ، وقد كان من المفاجآت الكبرى كما يذكر بعض العليمين - أن عرفات وجد نفسه ضد الأقلية داخل اللجنة المركزية لحركة « فتح » عندما اجتمعت فى الكويت بعد يومين من التوصل إلى مسودة اتفاق عمان فى أبريل عام ١٩٨٣ ، وكان رأى الأقلية بمثابة « الفيتو » ضد الاتفاق ، كذلك يتم اللقاء بعد إحياء البرلمان الأردنى وبعد محادثات واشنطن التى أجراها الرئيس حسنى مبارك والملك حسين مع الرئيس ريجان بشأن القضية الفلسطينية ، التى أدى إلى التأخر فى حلها إلى ما نعانيه اليوم من حالة عدم الاستقرار السائدة فى الشرق الأوسط .

* وأول الدروس المستفادة هو أن الحل – رغم العامل الدولى المساعد – فى يد الجانب العربى ، وبالتحديد فى يد الأردن والمنظمة ، ذلك أن إتفاق الجانبين على مبادرة مشتركة واضحة المعالم ، يضع المجتمع الدولى (وخاصة أمريكا) أمام مسئولياته ، ولا تزال أمريكا متمسكة بدور الشريك فى عملية السلام الشامل بالمنطقة .

* وثانى الدروس أن الجانبين يمكنهما الإفادة من الجهود العربية ، وخاصة من قبل مصر والمملكة السعودية والمغرب ، آخذين فى الاعتبار أن القرار لهما وحدهما ، وأن دور الآخرين هو الدعم الكفيل بإيجاد « الإطار » الملائم لمفاوضات حل القضية الفلسطينية .

* ويجب ألا يغرب عن البال أن هدف المحادثات بين الأردن والمنظمة لا يخرج عن كونه محاولة للمزج بين المبادرات المطروحة أملا فى التوصل إلى الإطار المناسب .

وكانت المحادثات السابقة قد حاولت إقامة جسر بين مشروع ريجان ومشروع السلام العربى الذى صدر فى فاس ، فالأول كان يتميز عن الثانى بأنه يمكن تنفيذه ، ومن ثم نبعت فكرة استخدامه كمقدمة لتطبيق المشروع العربى الذى وافقت عليه المنظمة .

* وثالث الدروس المستفادة أن على الجانبين أن يعملا باتفاقهما على اختبار مواقف أمريكا وبصفة خاصة تجاه المنظمة ، وكان الملك حسين قبل صدور بيان ١٠ أبريل الماضى الذى أعلن فيه أنه لن يتفاوض منفردا نيابة عن أحد ، قد بعث إلى الرئيس الأمريكى برسالة خاصة من ٥ صفحات يحدد فيها أسباب الفشل ، ومنها :

– إن خطة ريجان باستبعادها المنظمة عن عمد ، لم تعط لعرفات وزملائه سوى دافع ضئيل لمساندتها .

– إن فشل أمريكا فى حمل إسرائيل على سحب قواتها من لبنان ، قد نسف بقوة مصداقيتها فى العواصم العربية .

– معارضة السوفيت المباشرة للخطة ، والعمل المتواصل ضدها من خلال سوريا .

وقد تشير علينا تلك الأسباب التى لا تزال قائمة إلى جانب تذبذب السياسة الأمريكية فى عام الانتخابات بأن مهمة الأردن والمنظمة وعرة جدا . ولكن قدرتهما على تخطى عقبات الطريق تكمن فى التوصل إلى إتفاق كامل على التصور المشترك وخطته التنفيذية . ورغم أن الطريق طويل فإن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة .

١٩٨٤ / ٣ / ٢

ليس « التوافق » على حساب القضية

استقبلت الجماهير العربية بالفرحة لقاءات الفصائل الرئيسية فى منظمة التحرير الفلسطينية بعد خلافات مريرة بلغت حد الاقتتال ، على نحو ما حدث فى طرابلس . وكان الأمل الكبير أن تسفر المناقشات عن فتح صفحة جديدة تضع فى الاعتبار التطورات الإيجابية المحدودة التى حدثت خلال العام الماضى ، والتى لا يزال الكثيرون يرجون لها أن تصل إلى غايتها المنشودة .

وليس هناك من شك أن اللقاءات التى تمت كانت مطلوبة بإلحاح ، ولكن النتائج التى أسفرت عنها لم تواجه الأسباب التى أدت فى الماضى إلى التفكك الفلسطينى . كما أدت فى الوقت نفسه إلى جمود الموقف بعد فشل التحركات الدولية التى سبقت حلول عام الانتخابات الأمريكية للرئاسة التى تجرى فى شهر نوفمبر المقبل .

وإذا ما نظرنا إلى النتائج التى أسفرت عنها لقاءات الفصائل الرئيسية بالجزائر فى الأسبوع الماضى لوجدنا أنها تعود بنا إلى نفس المواقف السابقة التى تجسدت خلال اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى فى شهر فبراير عام ١٩٨٣ ، وبالتالى فإن قرارات الجزائر تركت الباب مفتوحا أمام التأويل والذهاب فى تفسير القرارات مذاهب شتى ، فضلا عن أنها قد تؤدى إلى خلافات كثيرة ، فالواضح منها أن منظمة « فتح » كبرى التنظيمات الفلسطينية قد أرغمت على قبولها فيما يبدو حرصا على وحدة الصف الفلسطينى وهى نفس الحجة التى تساق دوما لتبرير عدم الحسم فى الأمور المطروحة على بساط البحث .

وعدم الحسم يتضح بجلاء من دراسة قرارات الجزائر ، لأنها لم تقدم جديدا يعين أنصار القضية الفلسطينية على كسر الجمود والتهيئة لإقتحام المشكلة ما تتاح الفرص المناسبة لذلك . بل إن مضمون تلك القرارات قد ظهر كما لو كان يستهدف وقف الأدوار التى يتكفل بها العاملون على التحرك من أجل تحقيق الحل العادل للقضية الفلسطينية ، تتقدمهم مصر والأردن . فقد كان من الغريب أن يتضمن البيان الذى وقعه ممثلو الفصائل الفلسطينية فى الجزائر أن زيارة السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية للقاهرة فى ديسمبر الماضى قد تجاوزت قرار المجلس الوطنى الفلسطينى ، وأن من الضرورى مواجهة نتائجها الضارة . وجاء فى البيان أن منظمة التحرير الفلسطينية غير ملتزمة بأى شكل من الأشكال بنتائج هذه الزيارة ، وبالإلتزامات السياسية التى أسفرت عنها ، والتى لابد من تقييمها فى إطار المنظمات الشرعية .

وتعرض البيان لعلاقات المنظمة بمصر ، فأشار إلى رفض اتفاقات كامب ديفيد ، ورفض مبادرة ريجان ، والتمسك بقرار مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى بغداد عام ١٩٧٨ الخاص بالعلاقات مع ما وصفه « بالنظام المصرى » . وكانت مسألة العلاقات قد أدرجت فى اجتماع عدن الذى عقد تمهيدا للقاء الجزائر ، ووضع ورقة العمل الخاصة به تحت بند « العلاقات مع سوريا » التى وصفت بأنها « تحالف استراتيجى » بينها وبين المنظمة .

وقد لا يكون من المفيد التعرض أكثر من ذلك لبيان الجزائر فى الآونة الحالية ، ولكن الذى ينبغى ذكره هو أنه إذا كانت هناك التزامات سياسية نتجت عن زيارة عرفات لمصر فهى مزيد من التحرك المصرى لصالح القضية الفلسطينية ، فى ضوء ما أكدته الأحداث من أن الاسقرار فى الشرق الأوسط كله لن يتحقق دون الحل السليم للقضية على أساس حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنى .

كما أن مصر ، فى اتصالاتها مع مختلف الأطراف المعنية ، تؤكد أن الحل لا يمكن أن يأتى إلا عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية التى يجب أن تشارك فى أى مفاوضات تتعلق بالقضية . . ودون ذلك فإن مصر لا تفرض على المنظمة مشروعا معينا أو إطارا محددا ، فمن حق المنظمة أن ترفض ما تشاء من مبادرات ، ولكن الذى تعمل له لمصر ، ويؤيدها فيه الأردن ، هو التوصل إلى الصيغة التى ترتضيها المنظمة إطارا للمفاوضات التى تجمع كل الأطراف المعنية بالمشكلة . وأمام الفصائل الفلسطينية المثل الذى قدمه الأردن ، فقد أصبح كذلك رافضا لمبادرة ريجان ، ويطالب – مثل المنظمة – بعقد مؤتمر دولى ينضم إليه الاتحاد السوفيتى مع الولايات المتحدة وبقية أطراف الصراع العربى الإسرائيلى . .

أما بالنسبة للأردن فقد رفضت قرارات الجزائر أى عمل سياسى مشترك مع الأردن فى إطار البحث عن حلول للمسألة الفلسطينية يكون من شأنه المساس بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطينى . وكرر بيان الجزائر رفض أى حل على أساس مبادرة ريجان أو الخيار الأردنى . كما رفض إعادة تشكيل البرلمان الأردنى بإعتبار أن من شأنه انتهاك قرارات مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى الرباط بالمغرب ، وعلى أساس أنه يمس أيضا الأعتراف بالمنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطينى .

وقد يكون السبب فى عدم الحسم والعودة ثانية إلى صيغ قديمة فرضها التوافق هو الوصول بالفصائل الرئيسية إلى الاجتماعات المقبلة للمجلس الوطنى الفلسطينى ، الذى يملك الرأى النهائى فى تحديد سياسة المنظمة ، ولكن المخاوف تظل قائمة من أن تؤدى قرارات الجزائر إلى خلافات جديدة . فهى لم تحظ من قبل بالتأييد الكبير من جانب أولئك الذين يرون أن وحدة الصف الفلسطينى ينبغى ألا تتم على حساب القضية الفلسطينية نفسها ، وكان بين أنصار منظمة فتح نفسها من يعلن هذا الرأى علنا ، ويدعو للأخذ بالصيغة الديمقراطية الحقيقية بحيث تكون هناك أغلبية تحكم وأقلية تعارض ، كما أن القرارات نفسها لم تلق التأييد الكافى من أولئك الذين يرون الأرض تميد تحت أقدامهم فى المناطق المحتلة ، التى تكاد تبتلعها المستوطنات الإسرائيلية . وفوق ذلك كله لا يستطيع

أى محلل أن ينكر أن الصيغ القديمة لم تؤد إلى أى نتيجة تفيد القضية الفلسطينية ، وهى لم تحل فى الوقت نفسه دون محاولة ضرب القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى طرابلس بشمال لبنان .

والمهم بعد ذلك أن يؤخذ بيان الجزائر بوصفه أمرا قابلا للتغيير ، بمعنى ألا تؤثر قراراته على دور كل من مصر والأردن ، (وهو دور ليس فى حاجة إلى دفاع) ، إذ يجب عند التحليل النهائى أن ترعى الظروف المحيطة بالموقف ، ويدخل فيها تعنت إسرائيل وغيبة الدور الأمريكى ، والخلافات العربية ، ثم الخلافات الفلسطينية . ويظل مقدرا لمصر والأردن أن تعملا بحزم وقوة على بلورة دور فلسطينى فعال يكون مقبولا من المجتمع الدولى ، ويكون فى الوقت نفسه السبيل إلى الصيغة التى ترتضيها منظمة التحرير الفلسطينية أساسا لمفاوضات تستهدف الحل العادل للقضية الفلسطينية .

٣٠ / ٧ / ١٩٨٤

بدايات لتحريك الموقف

أعلنت مصر والأردن ما يستدل على أن كلا من الدولتين بصدد العمل على تحريك الموقف لكى يبدأ التفاوض من أجل التوصل لإقرار سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط . والتفاوض هو الحقيقة الجوهرية التى اعترفت بها كل الصيغ المطروحة لتحقيق التسوية السلمية بالمنطقة ، كما سلمت بالأطراف المعنيين بها رغم احتلافها فى تغليب عامل على آخر .

فمصر – من ناحيتها – أعلنت على لسان الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية أمام لجان مجلس الشعب أنها ستشرع فى تحرك جديد يهدف إلى بلورة أفكار محددة تحظى بقبول من جميع الأطراف لتشترك على أساسها فى مفاوضات من أجل التوصل إلى السلام الشامل ، وجوهره الحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطينى . وبالنسبة للأردن فقد أعلن أن الملك حسين سيزور موسكو فى مطلع شهر أكتوبر المقبل لمحادثات مع زعماء الاتحاد السوفيتى حول احتمالات عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط ، تشترك فيه جميع الأطراف المعنية بالمشكلة ، بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية .

ويبدو من تزامن الإعلانين أن هناك تنسيقا بين القاهرة وعمان فى التحرك الجديد الذى سيشمل بالضرورة كل الأطراف ذات الصلة بقضية الشرق الأوسط . ولكن نقط التركيز فى الجهد المشترك ستختلف بطبيعة الحال وفقا لعلاقات كل من الجانبين مع بقية الأطراف ، والاتصالات التى يمكن له أن يجريها معها . وإزاء هذا التصور فإن المرجح أن تركز مصر فى تحركها على محاولة تغيير موقف الولايات المتحدة وإسرائيل الرافض لبعض الصيغ المطروحة لمبدأ التفاوض ، ومنها المؤتمر الدولى الخاص بالشرق الأوسط . وهو المؤتمر الذى سيركز الملك حسين على إقناع الاتحاد السوفيتى بالشروط الواجب توافرها لعقده ، حتى لا يصبح التفاوض غاية فى حد ذاته وإنما يكون وسيلة للتوصل بالفعل إلى التسوية السلمية المطلوبة . وكان موضوع المؤتمر مسار بحث بين مصر والأردن فى المحادثات التى جرت خلال الزيارة التى قام بها أخيرا للقاهرة السيد عدنان أبو عودة ، وزير البلاط الأردنى .

والمؤتمر الدولى فكرة أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر الماضى ، تلبية لتوصية المؤتمر الدولى للتضامن مع الشعب الفلسطينى ، الذى عقد بجنيف فى خريف ١٩٨٣ ، وتحت إشراف الأمم المتحدة .

وقد جاءت التوصية ثمرة عمل مشترك لمصر ومنظمة التحرير الفلسطينية . وتتفق الفكرة مع رأى الاتحاد السوفيتى الذى كان قد دعا فى ١٩٨٢ فى مشروعه المعروف باسم مبادرة بريجنيف إلى عقد مثل هذا المؤتمر الدولى . كما تتضمن بالنسبة للتسوية ستة مبادىء أساسية تستند إلى جميع قرارات الأمم المتحدة « قرار ٢٤٢ وغيره » الخاصة بإنسحاب إسرائيل من كل الأراضى العربية المحتلة ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة . والمشروع السوفيتى يتفق تماما مع الترجمة العربية لقرارات المنظمة الدولية ، وخاصة من الجانب الفلسطينى الذى يرفض مبادرة ريجان على أساس أنها لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما أنها تصادر حق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة وإن كانت تحبذ قيام علاقة كونفدرالية بينه وبين الأردن .

وقد أصبح رأى الأردن مختلفا بالنسبة لمبادرة ريجان ، وكان قد قبلها مثل دولة عربية كثيرة – رغم السلبيات التى تنطوى عليها – بإعتبارها أساسا صالحا لبدء التفاوض ، واستناداً إلى الوعود الأمريكية التى بررت صدور المبادرة على النحو الذى ظهرت به بأنها حوت ما تحبذ أمريكا قيامه ولم تتضمن ما لا تريده وإن كانت لن تعترض على النتائج التى سوف تسفر عنها المفاوضات . وكانت أمريكا – التى تتأثر بتحليلات إسرائيل – واقعة وقتها تحت وهم أن الدولة الفلسطينية المستقلة سوف تسير فى فلك الاتحاد السوفيتى ! .

والمهم هو أن الملك حسين قد رأى أن الولايات المتحدة لن تفى بوعودها ، بل تذبذب موقفها وخاصة تجاه مسألة المستوطنات التى تقيمها إسرائيل بأموال أمريكية فى الأرض المحتلة ، فضلا عن أن مصداقية أمريكا قد تأثرت بشدة فى المنطقة من جراء سكوتها على ممارسات إسرائيل وغزوها لبنان . وقرر الملك فى النهاية أن يقف بقوة إلى جانب فكرة المؤتمر الدولى ، التى تتمسك بها حاليا منظمة التحرير الفلسطينية التى لا ترفض التفاوض وفقا لشروط محددة .

ويبدو أن الأردن يعتمد على دور مصر فى إقناع الولايات المتحدة وبعض دول المجموعة الأوروبية بالتخلى عن معارضة فكرة عقد المؤتمر الدولى ، التى قد تقبلها فرنسا وبريطانيا إذا ما تحقق جو من التقدم يهيىء لقبول الفكرة من جميع الأطراف المعنية بالأزمة . وقد كان أمر التوصل إلى صيغة مقبولة من كل الأطراف من بين أهداف الجولات التى قام بها الرئيس الفرنسى ميتران فى المشرق والمغرب العربيين ، كما أن مصر من ناحيتها قد قبلت فكرة المؤتمر الدولى تطبيقا لقرار الجمعية العامة بوصفها أحد الحلول المطروحة ، بشرط أن يتم وضع الأسس الكفيلة ببدء التفاوض لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط ، والمستندة إلى حقوق الشعب الفلسطينى ، وأن يتم بعناية تحديد الأطراف المشتركين فى التفاوض ، وفى مقدمتهم منظمة التحرير الفلسطينية ، فأكثر ما تحرص عليه مصر والأردن هو ألا يكون المؤتمر الدولى – إذا ما حازت فكرته القبول – متاهة أخرى مثل مؤتمرات نزع السلاح وتحديد التسلح وغيرها .

والأمر المهم عند إلقاء الضوء على احتمالات تحريك الموقف هو أن نوضح أن الهدف منها ليس البحث عن مبادرات جديدة ، فلدينا مشروع السلام العربى ومبادرة ريجان ومبادرة بريجنيف ومشروع شاوشيسكو وكلها مطروحة على الساحة ، وإنما الهدف – إذا صح التعبير – هو تحديد

الإطار الذى تقبله كل الأطراف لبدء التفاوض ، وتلك هى المشكلة . ويكون من المبكر جدا الحكم على نتائج جهود مصر والأردن ، فهى وقف على ما تستطيع القاهرة أن تخرج به من اتصالاتها وما تستطيع عمان أن تحصل عليه من موسكو ذات التأثير على أطراف عربية معينة .

١٩٨٤ / ٩ / ٢١

قراءة « لاتفاق عمان »

يعد اتفاق عمان بحق أهم تطور عربى فى الآونة الأخيرة . فهو يقدم الخطوة الأولى التى انتظرها مؤيدو الحق العربى فى العالم كله لتوليد قوة الدفع اللازمة لاستئناف عملية السلام . كما أنه يقدم ـ بشكل لا يكتنفه أى لبس أو غموض ـ إرادة واضحة على التوجه نحو السلام ، وفقا للأسس التى ارتضاها المجتمع الدولى سبيلا لحل مشكلة الشرق الأوسط ، وتطبيقا للقرارات التى صدرت عن مجموعة الأسرة العربية .

وقد تجلت تلك الإرادة الواضحة فى المبادىء التى انطوى عليها اتفاق عمان ، ثمرة الحوار الذى جرى على أعلى المستويات بين طرفين مؤهلين شرعيا للتوصل إلى مثل ذلك الاتفاق . وقد أكدت مقدمة الاتفاق تلك الحقيقة التى لا يمارى أحد فيها ، إذ قالت : انطلاقا من روح قرارات فاس المتفق عليها ، وقرارات الأمم المتحدة وتمشيا مع الشرعية الدولية والعلاقات المميزة بين الأردن وفلسطين ، التى تقررت فى دورات المجلس الوطنى الفلسطينى ، اتفقت منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الأردن على تحقيق تسوية سلمية عاجلة لمشكلة الشرق الأوسط وإنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، على أن تتم التسوية طبقا لمبادىء تشكل فى مجموعها صيغة مرنة يمكن لها أن تحظى بموافقة جميع الأطراف على المستويين الدولى والقومى .

وحدد الاتفاق المبادىء التى يمكن أن تقوم عليها التسوية على النحو التالى :

- الأرض مقابل السلام ـ وفقا لقرارات الأمم المتحدة (مجلس الأمن والجمعية العامة) .
- حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره .
- حق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة ضمن كونفيدرالية (اتحاد كونفيدرالى) تنشأ بين هذه الدولة والأردن بعد استرداد الأرض .
- حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة أو التعويض وفقا لقرارات الأمم المتحدة . وهى تتجدد سنويا منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم .
- الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى لبحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها على أن تشارك فيه جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .
- يعتمد الطرفان مقررات الرباط وفاس وجميع قررات القمة العربية الخاصة بالقضية كأساس للسعى المشترك .

- يعلن الطرفان قبولهما لجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني والصراع العربى الإسرائيلى ، مع التأكيد على الالتزام :

أولا - أن المنظمة أقرت المبادىء التى اتفق عليها الشعب الفلسطينى ممثلا فى المجلس الوطني الفلسطيني - أعلى سلطة فى المنظمة . وهى مبادىء حددتها الدورات المتعاقبة للمجلس وكان آخرها اجتماع عمان .

ثانيا - أن السعى لتسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط وفقا للأسس التى تضمنها اتفاق عمان إنما يتمشى مع إعلان جنيف الذى أقرته جميع الفصائل الفلسطينية ، وكانت كل الفصائل ممثلة فى الوفد الفلسطينى برئاسة فاروق قدومى ، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير والذى اشترك فى المؤتمر الدولى لمساندة الشعب الفلسطيني . وقد عقد فى جنيف فيما بين ٢٩ أغسطس و٧ سبتمبر عام ١٩٨٣ .

ثالثا - أن الدول العربية أقرت بدورها تلك المبادىء نفسها فى مؤتمر جنيف ، الذى عقد تنفيذا لقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة . وقد تبنت الجمعية قرارات المؤتمر فى ديسمبر من العام نفسه (١٩٨٣) وخاصة الدعوة إلى مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط ، وكان الوفد السورى وقتها برئاسة عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية حاليا .

رابعا - أن التحفظات التى قدمت على الإعلان الختامى لمؤتمر جنيف كانت شكلية فى معظمها ، ولم يتحفظ من الجانب العربى سوى دولة واحدة هى ليبيا ، بينما أبدت ١٦ دولة أجنبية تحفظات ترجع أسبابها إلى العلاقات التى تربطها ، إما بالدول العربية أو بإسرائيل . فأسبانيا على سبيل المثال أيدت عقد المؤتمر الدولى للسلام ، ولكنها رأت أن قبول هذا المبدأ لا يعنى استبعاد خطط السلام الأخرى المتعلقة بالموقف فى الشرق الأوسط . أما تحفظ ليبيا فكان متعلقا بأى فقرة تشير بطريق مباشر أو غير مباشر إلى « إعطاء الشرعية » للاحتلال الصهيونى لفلسطين .

وبإدراك تلك الأمور يتبين أن اتفاق عمان قد انبثق عن إرادة قومية جامعة ، فقد أقرت مبادئه من قبل كل الفصائل الفلسطينية قبل أن ينشق بعضها على القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية . كما أقرت المبادىء نفسها الدول العربية فيما يشبه الإجماع . وبذلك يصبح الاتفاق بمثابة رسالة عربية عامة إلى مختلف دول العالم المعنية بالسلام والاستقرار فى الشرق الأوسط ، وكلاهما لن يتحقق بدون حل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها باعتبارها لب النزاع العربى الإسرائيلى .

وتوجه الرسالة العربية أول ما توجه إلى تل أبيب ذاتها ، على عكس ما صرح به شيمون بيريز - رئيس حكومة إسرائيل - من أن الاتفاق موجه بالأساس إلى الولايات المتحدة الأمريكية . ومضمون الرسالة أن الدول العربية تحذر إسرائيل من تجاهل الإرادة المشتركة في التوجه صوب تسوية سلمية شاملة تحقق مصلحة الشعب الفلسطيني وحقه فى إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . كماتحذرها فى الوقت نفسه من أن رفض الفرصة الماثلة لمثل هذا الحل لن تحقق نتيجة

سوى زيادة التوتر فى المنطقة على نحو لا يمكن التكهن بمداه . وغنى عن البيان أن الأمم المتحدة نفسها تقر شرعية الكفاح المسلح للشعب الفلسطينى من أجل الحصول على حقوقه المشروعة ، ولم تحظ حركة أخرى للتحرير بمثل هذا التأييد سوى حركة تحرير شعب ناميبيا .

ومؤدى الرسالة إلى أمريكا يحمل نفس التحذير من نتائج إهدار الفرصة السانحة لاستئناف عملية السلام . وتدرك إدارة الرئيس ريجان أكثر من غيرها عمق المشكلات التى تهدد استقرار المنطقة العربية الحيوية نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لعدم تحقيق التسوية السلمية الشاملة . وقد بدد اتفاق عمان - بضربة واحدة - الذرائع التى كانت تتعلل بها بعض الدوائر الأمريكية من أن واشنطن لا يمكنها إحياء جهود السلام دون اتفاق الملك حسين وياسر عرفات .

كما أن الاتفاق قد جاء غاية فى الوضوح . وإذا ما كان قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لم يرد ذكره بالاسم فان ذلك لا يعنى استبعاده من الأسس التى تدور المفاوضات عليها . فقد أعلن الطرفان فى عمان قبولهما لجميع قرارات الأمم المتحدة (مجلس الأمن والجمعية العامة) الخاصة بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطينى والصراع العربى الإسرائيلى . وينبغى أن يذكر فى هذا المجال أن قرارات المنظمة الدولية وحدة لا تجزأ ، وقد كانت هى الأساس فى إنشاء إسرائيل التى استندت فى قيامها إلى قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ الصادر فى نوفمبر عام ١٩٤٧ .

وهو القرار القاضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية . واستطرادا لذلك - على نحو التعبير القانونى فإن واشنطن لا يمكنها أن تتناسى قرارات أخرى كثيرة ، ومنها القرار رقم ٤٦٥ لمجلس الأمن الذى وافقت عليه أمريكا نفسها . وقد أكد هذا القرار الذى صدر بالاجماع عدم شرعية الهياكل الدستورية والاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية المحتلة ، بما فيها القدس .

وإذا ما انتقلنا إلى الجوانب الواقعية فى السياسة لوجدنا أن التاريخ الحديث قد أكد أن جميع حركات التحرير قد اشتركت فى مفاوضات تقرير المصير ، وقد أجرت أمريكا نفسها مفاوضات باريس مع ممثلى جبهة تحرير فيتنام بينما كانت الحرب مشتعلة بين الجانبين . أما الأمثلة الأخرى البارزة فهى كثيرة ، وقدمتها فرنسا وبريطانيا عندما أجرت الامبراطوريتان السابقتان المفاوضات المتتابعة لاستقلال الدول الأفريقية مع حركات التحرير ، وأقرب الأمثلة إلى الذهن العربى مفاوضات ايفيان التى جرت بين فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية بعد حرب دامت ٧ سنوات . وكان الملاحظ أن كل الدول التى استقلت عن الامبراطوريتين تزعمها قادة التحرير من أمثال نكروما وكينياتا ومكاريوس وموجابى وغيرهم . ومعنى ذلك أن أمريكا لا تستطيع أن تنكر على منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى - حق المشاركة فى تحقيق أمانى هذا الشعب فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة .

ويأتى دور أوروبا (شرقا وغربا) بعد أمريكا . وكانت المجموعة الأوروبية قد عجزت عن ممارسة دورها المؤهلة له فى التأثير على موقف أمريكا ، وأرجعت سبب تعثر تطوير الموقف الأوروبى لدول السوق المشتركة إلى الخلافات العربية ، وعدم اتفاق الأردن ومنظمة التحرير

الفلسطينية ، وبذلك فإن المجموعة الأوروبية تواجه الآن مسئولية جديدة يفرضها عليها اتفاق عمان ، الذى يستدعى تضافر كل الجهود الدولية من أجل تنفيذه ، خاصة وأن المبادىء التى تضمنها الاتفاق مؤيدة فى من العالم كله .

وينطبق مثل ذلك القول على أوروبا الشرقية ، وبصفة خاصة الاتحاد السوفيتى الذى ساند بدوره حقوق الشعب الفلسطينى غير القابلة للتصرف . ومما يلفت النظر أن مبادىء اتفاق عمان تتمشى مع المبادىء التى التزمت بها موسكو فى مبادراتها الخاصة بالتسوية السلمية فى الشرق الأوسط . كما تتمشى مع فحوى البيان السوفيتى الأمريكى المشترك الذى صدر فى أول أكتوبر عام ١٩٧٧ ، عن وزيرى خارجية الدولتين العظميين ، أندريه جروميكو ، وسيروس فانس ، فى ذلك الوقت .

ولم يكن الحديث عن أدوار الأسرة الدولية متفقا مع أولويات المسئوليات من منطلق أن المسلم به أن المسئولية الأولى فى تأييد اتفاق عمان والسعى لتحقيقه إنما تقع على عاتق الدول العربية . ففى وسع المجموعة العربية . شعوبا وحكومات ، أن تفرض مثل ذلك الاتفاق باعتباره معبرا عن إرادة الأغلبية الساحقة للشعب العربى ، وخاصة أولئك الذين يعيشون ويلات الاحتلال ، ويدركون أكثر من غيرهم أهمية عامل الزمن فى إنقاذ الأرض والأهل . ولعل المبدأ الوحيد الذى أضيف فى عمان إلى صيغة فاس هو تحديد علاقات المستقبل بين الأردن والقطر الفلسطينى ، الذى ينشأ بعد أن يمارس الشعب الفلسطينى حقه فى تقرير المصير . وتلك مسألة تخص الطرفين العربيين وحدهما بوصفهما سادة قراراتهما ، ولا يجوز لأحد أن يعترض على إرادة الشعبين اللذين وجدا أن الاتحاد مطلوب لذاته . وليس هناك من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن الدول العربية تعترض على قيام الاتحاد بين أى قطرين . فالاتحاد مطلب عربى عام ، وهو أكثر ما يكون لزاما فى هذه الآونة ، وخاصة بعد اتفاق عمان .

١٩٨٥/٢/٢٢

مسار السلام والتردد الأمريكى

انتهت جولة ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية للمنطقة بعد طول انتظار دون أن تحقق النتائج المرجوة منها ، بل على العكس أظهرت ترددا أمريكيا واضحا فى الإقدام على التمهيد لبدء مسيرة السلام بإجراء الحوار المشترك بين أمريكا ووفد أردنى فلسطينى . وكان هذا الحوار فيما لو تم كفيلا بتذليل كثير من العقبات التى تحول دون التقدم على طريق التسوية السلمية الشاملة .

وقد وضح التردد الأمريكى حتى فى البيان الصحفى الذى أدلى به ميرفى قبيل مغادرة عمان . فقد أوضح البيان أن أمريكا لا تزال مستعدة لعقد اجتماع مع وفد أردنى فلسطينى مشترك ، إذا كان ذلك يساعد على وضعنا « على المسار العملى والنشيط لعملية السلام » . وقال إنه سيطلع الرئيس ريجان ووزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز على نتائج جولته بالمنطقة « للنظر فى دعم أى خطوات يمكن للأطراف فى المنطقة اتخاذها فى الأسابيع المقبلة » ولكن التردد مع ذلك لم يقفل الباب أمام احتمال تعديل مسار السياسة الأمريكية بتوصلها إلى القرار الصحيح الذى يعد بمثابة المدخل الوحيد لعملية السلام ، وهو بدء الحوار الثلاثى الذى يتيح لأمريكا بصفة خاصة الفهم الكامل وبطريق مباشر لحقيقة أهداف منظمة التحرير الفلسطينية ، والمرجو أن يؤدى تقويم واشنطن لنتائج محادثات ميرفى إلى إعادة النظر فى السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية ، حتى لا تضيع الفرص المتاحة للسلام فى عام ١٩٨٥ ، وتظل المنطقة تعيش الدوامة الخطيرة الناشئة عن استمرار حالة اللاسلم واللاحرب القائمة فيها .

والواضح أن التردد الأمريكى يرجع إلى محصلة السياسة الأمريكية القائمة حتى الآن أكثر مما يرجع إلى التعنت الإسرائيلى نفسه . وصحيح أن ميرفى قوبل باللاءات الإسرائيلية التى لم تتغير ، ولكن لا يجوز الخلط بينها وبين المسار العملى النشيط للسلام ، والذى أشار إليه مساعد وزير الخارجية الأمريكية فى بيانه الصحفى ، فاللاءات لا تعنى أن هذا المسار ليس موجودا أو غير عملى ، وإنما تعنى أن إسرائيل ترفض عملية السلام فى ذاتها . وشتان ما بين الأمرين .

وهذا هو ما يجب على أمريكا أن تسجله وأن تكون على بينة من المنزلق التى تقودها إليه السياسة الإسرائيلية ، والذى جعل الأغلبية العظمى من الشعب العربى فى مختلف آفاق الوطن الكبير تعتقد فى صحة المقولة الشائعة بأن سياسة أمريكا بالنسبة للشرق الأوسط تتقرر فى تل أبيب وليس فى واشنطن .

والسبب الحقيقى الذى لم يؤد إلى النتائج المرجوة لمهمة ميرفى الجديدة . . وهى تحديد زمان ومكان الحوار الثلاثى – هو أن أمريكا وضعت شروطا مسبقة لإجراء الحوار ، وهى شروط مرفوضة من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، لإصرارهما على أن تتقدم عملية السلام من خلال الحوار نفسه ولا شىء غير ذلك للتحرك الجدى .

يضاف إلى ذلك أن الجانب الأمريكى قد تخلى عن وعوده السابقة للحكومة الأردنية بأن يتم العمل للسلام من خلال ما يسمى بالصفقة الشاملة ، أما أهم الشروط التى وضعتها أمريكا فهى ضمان أن يؤدى الحوار إلى الاعتراف الفلسطينى بقرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ، « أى بوجود إسرائيل » ، وأن يقود إلى مفاوضات مباشرة بين الوفد الأردنى الفلسطينى وإسرائيل . ويمكن أن يقال أن الشروط الأمريكية المسبقة هى العقبة الكبرى التى حالت حتى الآن دون الاتفاق على الحوار .

أما أسماء الجانب الفلسطينى فلم تظهر بسببها أية مشكلة ، لسبب بسيط هو أن التردد الأمريكى فيما يبدو دفع عدم إثارة موضوع القائمة المرشحة – وهى تضم سبعة أسماء لشخصيات من أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى يتم اختيار أربعة منهم للحوار ، وكانت أمريكا نفسها هى صاحبة اقتراح اختيار أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى للاشتراك فى الحوار ، ووجد الاقتراح صدى إيجابيا لدى منظمة التحرير الفلسطينية التى تسعى إلى مفاوضات عبر مؤتمر دولى يؤدى إلى السلام الشامل وإنهاء الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة .

والواقع أن الشروط المسبقة تمثل نوعا من التعنت الأمريكى فى المرحلة الحالية ، وكان الرفض القاطع لها واضحا فى التصريح المغلف بدبلوماسية فائقة من جانب السيد زيد الرفاعى رئيس وزراء الأردن عندما قال إننا سنرفضها فيما لو عرضت علينا ، ذلك أن الجانب الأردنى يفصل تماما بين أمرين . . الحوار بما يرمى إليه ، والمفاوضات النهائية الخاصة بالتسوية . فالحوار الذى يعد بمثابة العملية التحضيرية للمفاوضات يمكن أن يتم على مرحلتين طبقا لرأى الجانب الأردنى الفلسطينى ، وتبدأ المرحلة الأولى بالحوار الثلاثى بين أمريكا ووفد أردنى فلسطينى مشترك ، وأن يمهد الحوار الأول – فى حالة نجاحه – للمرحلة الثانية للحوار ، والتى يتم خلالها اعتراف أمريكا بمنظمة التحرير الفلسطينية وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ضمن نظام كونفدرالى مع الأردن مقابل اعتراف المنظمة بقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وبذلك تزول العقبات التى تعترض التقدم صوب المفاوضات التى تجرى فقط عبر مؤتمر دولى تحضره جميع الأطراف المعنية ، بالإضافة إلى الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية فى مجلس الأمن . وتلك هى ساحة المسار العملى النشيط لعملية السلام فى رأى الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ويبدو التعنت الأمريكى واضحا فى وضع شروط تلغى قيمة الحوار المقصود به الوفاء بمتطلبات التسوية من قبل جميع الأطراف ، وخاصة من جانب أمريكا التى تملك وحدها التأثير على إسرائيل . ذلك أن أهداف الحوار كانت محل مناقشات واتصالات تمهيدية متعددة منذ أن وافقت الولايات المتحدة على الاقتراح المصرى الأردنى بجعل الحوار مدخلا صحيحا لمفاوضات تجرى

تحت إشراف دولي . وجاءت أهداف الحوار متفقة مع ما كانت أمريكا تردده منذ سنوات طويلة من أنها على استعداد للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية فيما لو وافقت المنظمة على قراري ٢٤٢ ، و ٣٣٨ وهو الأمر الذي كان من الممكن حدوثه بشروط في حالة تقدم الحوار وتسليم أمريكا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا لهذا الشعب .

والمهم أن الشروط المسبقة قد رفضت ، وأن الجانب الأردني الفلسطيني يصر على أن الحوار لا علاقة له بالمفاوضات مع إسرائيل ، والتي لا يمكن أن تجرى منفردة ، كما أنه لا يمكن لها أن تتم إلا من خلال مؤتمر دولي تحضره أطراف الصراع ، التي هي أيضا أطراف السلام .

فإذا ما أرادت أمريكا بدء عملية السلام في الشرق الأوسط فإن السبيل إلى ذلك هو بدء الحوار الثلاثي الكفيل بالإتفاق على المظلة الدولية لمفاوضات التسوية الشاملة ، وهي الفكرة التي لقيت قبولا دوليا واسع النطاق وقبلتها كل الدول العربية المتصارعة فيما بينها . ومن شأن عقد المؤتمر الدولي على النحو المقترح أن يجنب المفاوضات محاولات الاستقطاب ، وأن يضفي نوعا من الشرعية الدولية على الإتفاقات التي تعقد من خلاله .

ويكون السبيل إلى كسر الجمود وإنهاء الوضع الخطير القائم في المنطقة العربية هو إعادة تقويم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، بعد أن ذهب الجانب العربي إلى أبعد المدى في إظهار تمسكه بالعمل على تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة . وأكثر ما تحتاجه الإدارة الأمريكية الآن في إعادة التقويم هو بحث النتائج المترتبة على ضياع الفرص المتاحة للسلام في عام ١٩٨٥ - فذلك كفيل بأن يقودها إلى القرار الصحيح .

إن الإدارة الأمريكية مدعوة إلى حمل إسرائيل على القبول بالسلام الحقيقي في المنطقة لأن هذا هو جوهر المشكلة ، أما مسار السلام فموجود واضح ولا يحتاج إلا للإرادة التي تلتزم به ، وتردع الذين يرفضون السلام .

١٩٨٨ / ٨ / ٢٣

المجلس الفلسطينى والمؤتمر الدولى

لو أننا طرحنا سؤالا عاما على أى من المهتمين بالقضية الفلسطينية : ما الذى تريده من الاجتماعات المقبلة للمجلس الوطنى الفلسطينى - أعلى سلطة فى منظمة التحرير الفلسطينية ؟ لأجاب على الفور بأن المطلوب هو وضوح قرارات المجلس بشأن « التوجه السياسى » للمنظمة ، فالمجلس الوطنى يعقد دورته الثانية عشرة بعد ٣ أيام في الجزائر ، فى وقت بدأ فيه جو من التقدم صوب تحقيق فكرة المؤتمر الدولى للسلام ، على الأسس التى تصر عليها الدولة العربية - وبينها منظمة التحرير الفلسطينية . وقد لقيت هذه الأسس تأييدا قويا من مجموعة الأسرة الدولية .

ويبدو الوضوح السياسى ضروريا لأن المجلس ، على نحو ما أكدت الأنباء ، سيعنى فى المجال السياسى بتحديد موقفه من أمرين تربطهما علاقة وثيقة ، هما : اتفاق عمان الموقع بين الأردن والمنظمة فى ١١ فبراير عام ١٩٨٥ ، والمؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط . والأمران قد توصلت التنظيمات الفلسطينية إلى اتفاق بشأنهما ، سيعرض على المجلس الوطنى الفلسطينى لبحثه وإبداء الرأى فيه ، ولم تعرف بعد الصيغة النهائية التى تم التوصل إليها بشأن اتفاق عمان ، ولكن مصادر كثيرة تؤكد أن التنظيمات . وبينها تنظيم فتح (الذى يرأسه ياسر عرفات) قد اتجهت إلى صيغة تخالف ما نص عليه اتفاق عمان وتتجاوزه ، وفى هذه الحالة فإن المطلوب أن تتميز الصيغة بأعلى درجات الوضوح ، فلا يذهب الجميع فى تفسيرها مذاهب شتى وتصل بمضمونها إلى حالة من عدم الحسم فى مسائل مطروحة بإلحاح .

ويمكن القول أن هذه « الصيغة » ستحدد أمورا كثيرة منها مستقبل التحرك الأردنى الفلسطينى المشترك ، ومستقبل العلاقات بين سوريا والأردن المرجح لها أن تتدعم بعد التغيير الذى طرأ على موقف سوريا من المؤتمر الدولى ، ثم مواقف غالبية الدول العربية الأخرى التى تحبذ استعادة التنسيق الفلسطينى الأردنى - المجمد منذ العام الماضى - تحت مظلة اتفاق فبراير عام ١٩٨٥ .

وهناك مخاوف لدى المراقبين من أن يؤدى تراجع المنظمة عن اتفاق فبراير إلى تغيير مواقف المجموعة الأوروبية أمام طروحات متشددة يصعب مساندتها ، كما أن هؤلاء المراقبين يؤكدون أن الاتحاد السوفيتى الذى يقترح أن يذهب الفلسطينيون بوفد عربى للمفاوضات (بدلا من وفد أردنى فلسطينى مشترك) ، غير متحمس فى الوقت الحالى لإلغاء اتفاق عمان ، بعد أن تأكد من إصرار منظمة التحرير الفلسطينية على عدم تجاوز الدور السوفيتى فى إحلال السلام بالمنطقة .

يضاف إلى ذلك أن موسكو تدعو الفصائل لإستعادة الوحدة تحت مظلة منظمة التحرير ولكنها لا تشترط « رسميا » ثمنا لذلك إلغاء اتفاق عمان من جانب المنظمة .

وفى انتظار اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى فإن المأمول أن لا تكون الصيغة التى تقررها هى إلغاء اتفاق عمان . فقد اعتبره الجميع الأداة التنفيذية لمشروع السلام العربى (مشروع فاس عام ١٩٨٢) ، بالإضافة إلى أنه أرضية صالحة للتحرك السياسى فى اتجاه المؤتمر الدولى ، وحتى الآن فإن كل ما تقوله الدوائر الرسمية فى الأردن هو أن الإلغاء إذا تم سيكون « خطوة إلى الوراء » فى الوقت الذى بدأت فيه القافلة سيرها البطىء صوب عقد المؤتمر الدولى .

وعندما نقول إن القافلة تسير فإن ذلك يعنى كلاما محددا (لا مبالغة فيه) مؤداه أن هناك تحولا واضحا فى موقف أمريكا بعد أن وافقت على الدخول فى محادثات تستهدف طبيعة ودور المؤتمر الدولى ، بعد أن كانت من قبل تصر على أن يكون مؤتمرا صوريا يقود إلى محادثات مباشرة ، وقد جاء التحول الأمريكى المبدئى ثمرة الجهود المنسقة التى تبذلها مصر والأردن . فقد بدت أمريكا فى حيرة عندما وجه إليها السؤال : لنفترض أن الأطراف ذهبت إلى المؤتمر واختلف الأردن مع إسرائيل من أول يوم ، فهل ينتهى الأمر عند هذا الحد « وينفض السامر » ؟ أم أنه لابد من الرجوع إلى المؤتمر لكى يساعد على التوصل إلى التسوية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ؟ .

كذلك سقطت حجة أمريكا (التى تضع فى ذهنها دائما دور الاتحاد السوفيتى) عندما فهمت أن الجانب العربى لا يريد للدول الكبرى أن تستخدم « الفيتو » على ما يتم التوصل إليه من اتفاقيات بين الأطراف لا أن تفرض حلولا على الأطراف ، وأن الذى يريده الجانب العربى ، ويصر عليه ، أن يكون المؤتمر حقيقيا ، له صلاحيات كاملة تتيح له تقديم الاقتراحات الكفيلة بإنهاء الجمود ومواصلة التقدم صوب التسوية الشاملة . وكان مما قيل لأمريكا : أن كل مفاوضات جرت مع إسرائيل ، فى كامب ديفيد وفى معاهدة السلام المصرية والإسرائيلية ومحادثات الحكم الذاتى ، وصلت منذ البداية إلى طريق مسدود ، وكانت أمريكا هى التى تقدم الأفكار وتقترح الحلول ، فكيف تريد أن تمنع نفسها عن هذا الدور ؟ .

ومجمل القول أن الظروف أصبحت مهيأة الآن للتحرك الجدى صوب تحقيق فكرة المؤتمر الدولى ، فها هى المحادثات تجرى بين السوفييت والأمريكان على مستويات مختلفة بشأن المؤتمر ، وها هو الاتحاد السوفيتى يجرى اتصالات مع إسرائيل لبحث موضوع الهجرة (لأنها من شروط أمريكا لدوره فى المؤتمر) ، وها هى الصين ، التى تتبنى أيضا فكرة المؤتمر ، تجرى اتصالات مع إسرائيل لأول مرة ، وها هو خافييه بيريزدى كويلار ، السكرتير العام للأمم المتحدة ، يجرى مشاورات مع الدول الخمس الكبرى ، دائمة العضوية فى مجلس الأمن - هى بمثابة التحضير للمؤتمر الذى أصبحت المجموعة الأوروبية تتبناه بقوة وتريد لنفسها كمجموعة تمثيلا خاصا فيه .

ولا يقتصر التطور على ذلك وإنما شمل « سوريا » . فبعد أن كانت تتكلم عن وفد عربى مشترك فإنها اليوم لا تمانع فى أن تكون هناك لجان ثنائية فى إطار المؤتمر الدولى الحقيقى والفعال . وكان التحفظ الوحيد الذى تضعه دمشق هو أنه إذا حدث تقدم فى إحدى اللجان وتوصلت

إلى اتفاق فإن مثل هذا الإتفاق لا يتم توقيعه قبل أن تنتهى جميع اللجان من حل المشكلات الأخرى ، وذلك ضمانا لأن يكون السلام شاملا .

ولعل التساؤل الذى يطرح نفسه بعد ذلك : ما هو الذى يجعلنا نأمل فى تغيير موقف أمريكا ؟ . . إن الإجابة قدمتها الولايات المتحدة نفسها للدول العربية ، فقد اعترفت واشنطن بخطئها وخاصة فيما يتعلق بتسليح إيران مثلما اعترفت بتدهور مصداقيتها فى المنطقة ، كما أن واشنطن تقدم الآن وجوها جديدة فى البيت الأبيض ، ومجلس الأمن القومى ، وتقدم وعودا بإعادة النظر فى تحديد الأولويات ، بحيث يمثل الشرق الأوسط مكانة ثانية بعد مسألة تحديد التسليح النووى ، وكان من بوادر التغيير ذلك التقدم الذى حدث بعد زيارة السيد زيد الرفاعى ، رئيس وزراء الأردن ، والسيد طاهر المصرى ، ووزير الخارجية ، لواشنطن ، وهو تقدم سيحقق - إذا ما تلته بوادر تقدم آخر - إلى زيارة الملك حسين لواشنطن لاستكمال المحادثات التى تطالب أمريكا بموقف محدد وعلنى تجاه طبيعة ودور المؤتمر الدولى .

ويجب القول أن ما تحقق حتى الآن هو خطوة على الطريق ، ولكنها خطوة متميزة على سابقاتها ومختلفة عنها ، وهذا يعنى ضرورة اعتبارها فرصة لا ينبغى تفويتها ، بل يتعين استثمارها حتى النهاية ، وتبدو أهمية ذلك فى ضوء حقيقة أن الأردن مثل مصر يصر على ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطينى ، طرفا كامل العضوية فى المؤتمر الدولى ، ومعنى ذلك أن الدولتين اللتين يجمع بينهما تنسيق كامل تسعيان لأن يكون تأمين حقوق الشعب الفلسطينى جزءا من اختصاصات المؤتمر ، وقد حرصت مصر على ذلك فى المحادثات التى جرت خلال زيارة شيمون بيريز للاسكندرية فى سبتمبر الماضى ، فقد صدر البيان الذى سجل موافقة إسرائيل على المؤتمر الدولى معترفا بأن مهمة المؤتمر هى التوصل إلى السلام على أساس حقوق الشعب الفلسطينى ، بالإضافة إلى تنفيذ قرار ٢٤٢ الذى أرسى أسس التسوية الخاصة بأزمة الشرق الأوسط .

وأخيرا فإن النظرة السريعة إلى المناخ الدولى ، وخاصة محادثات الوفاق الجديد بين الشرق والغرب ، لتدلنا على أن القرار الفلسطينى فيما يتعلق بإتفاق عمان والمؤتمر الدولى سيكون له أثره على مستقبل الجهود الرامية إلى وضع فكرة المؤتمر الدولى موضع التنفيذ ، وفى ظل عدم نبذ الخيار السياسى حتى من قبل الفصائل المتشددة فإن الفرصة مهيأة أمام المنظمة فى النهاية للاشتراك فى مفاوضات التسوية ، وذلك إذا ما بدت فرص حقيقية لعقد المؤتمر الدولى على الأسس التى تكفل له دورا فعالا فى مفاوضات الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية .

١٩٨٧ / ٤ / ١٧

فلنعط الفرصة للّجنة التنفيذية

لم يكن من المستطاع منع « الإنفجار » الذى وقع فى علاقات منظمة التحرير الفلسطينية ومصر . . ولكن النظرة الثانية لما حدث مع القراءة المتأنية لقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى توحى بأن التفجر – يمكن احتواؤه – ولعل المسئولين فى الجانبين قد سعوا إلى ذلك بالفعل – حتى يتاح للعواطف أن تهدأ وللواقعية فى السياسة أن تسود مرة أخرى . . ويمكن إدراك ذلك عن طريق الدراسة الدقيقة لمجريات الأحداث التى سبقت اجتماعات المجلس الوطنى والنتائج التى أسفرت عنها الدورة الثامنة عشرة .

لقد كان توجيه الدعوة لعقد المجلس الوطنى الفلسطينى إشارة إلى أن ظروفا داخلية وإقليمية ودولية قد أنضجت معادلة العمل الفلسطينى للفترة القادمة . . وكان العمل الفلسطينى منذ عام ١٩٧٣ قد عرف معادلتين :

الأولى منهما امتدت حتى عام ١٩٨٣ . وكان التحرك فيها على الصعيد الدولى يتم من خلال علاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفيتى ، وبين المنظمة وعدد من الدول العربية على الصعيد العربى . . وفى هذه المرحلة توصل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية إلى « البيان المشترك » الذى صدر فى أكتوبر عام ١٩٧٧ ، متضمنا اتفاق القوتين العظميين على طريقة حل أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية وفق « صيغة جنيف » ، ولكن العمل بهذا الاتفاق تعطل ثم افتقدت المعادلة وجود مصر فيها عام ١٩٧٧ ، وبرز ما يعرف باسم جبهة الصمود والتصدى على المستوى الإقليمى العربى .

أما المعادلة الثانية فقد ظهرت بوادرها فى أثناء حرب لبنان والغزو الإسرائيلى لبيروت ، ولكنها وضحت تماما فى منتصف عام ١٩٨٣ ، وتأثرت وقتها بما طرحه الرئيس الأمريكى رونالد ريجان من مبادرة حملت اسمه ، وبمشروع السلام العربى وبمبادرة بريجينيف . . وقد جرت محاولة من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية للتعامل مع هذه المعادلة ، فإذا بالساحة الفلسطينية تشهد انشقاقا ، وإذا بمحادثات مع الأردن تحدث لأول مرة تصطدم ببعض الأمور ، ثم تجرى المحاولة ثانية فى عام ١٩٨٣ حيث تحدث أثناءها مأساة طرابلس التى تلتها زيارة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للقاهرة . . وتطور الأحداث عبر عام ١٩٨٤ لتصل إلى انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى عمان ، ومن ثم إلى إبرام الاتفاق الأردنى الفلسطينى فى ١٥ فبراير عام ١٩٨٥ .

والملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنجح - رغم كل المحاولات التى بذلت معها خلال عام ١٩٨٥ وبصفة خاصة فى شهر مايو من ذلك العام ، عندما كان الحديث يتردد عن تشكيل الوفد الذى يمكن لأمريكا أن تجرى معه الحوار . . فقد غرقت الإدارة الأمريكية فى التفصيلات مثلما تأثرت بالموقف الإسرائيلى الرافض ، الأمر الذى أغلق الباب أمام أى تحرك وأضاع فرصة ثمينة من فرص السلام . . وجاءت بعد ذلك محاولة الحكومة البريطانية كسر الجمود باقتراح لقاء مع وفد أردنى فلسطينى مشترك . ولكن المحاولة فشلت على نحو ما هو معروف بسبب رفض المنظمة الاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ دون الاعتراف بحق تقرير المصير - ووصلت هذه المرحلة إلى طريق مسدود منذ أكثر من عام حتى أعلن وقف التنسيق الأردنى الفلسطينى من قبل الحكومة الأردنية . وفشلت كل المساعى التى بذلت « من مصر بصفة خاصة » لإستعادة التنسيق ، وكان السبب الأكبر وراء الفشل هو عجز إسرائيل عن التجاوب مع فكرة حق تقرير المصير .

وقد اقترنت مرحلة المعادلة الثانية بالمعركة الحادة التى خاضتها منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان . ورغم صمود المنظمة فى المعركة التى كانت لها أصداء قوية فى العالم إلا أنه كان واضحا - عند دخول القوات السورية إلى بيروت الغربية - أن هذه المعركة محكومة بقوة إقليمية معينة ، وأن النزيف سيستمر ما لم يوجد الحل .

وفى ضوء كل ذلك أصبح هناك اقتناع لدى منظمة التحرير بأن هذه المعادلة لن تأتى بشىء على صعيد التحرك الدولى ، وعند هذا الحد أصبحت الظروف مهيأة لطرح الجديد الذى تعود به المنظمة إلى المعادلة الأولى . . وهى أن تتحرك المنظمة من خلال التعاون العربى ، وهذا التحالف الدولى ممثلا بالاتحاد السوفيتى . . وكان السبيل إلى ذلك الدعوة إلى إعادة بناء المنظمة وتحقيق الوحدة الوطنية فيها ، وهكذا وجهت الدعوة للمجلس الوطنى بعد تحرك نشيط من الجزائر التى شهدت توحيد مؤتمر الكتاب ، ثم من ليبيا التى دعت بعض الفصائل المتشددة إلى التفاهم ، بينما وقفت سوريا متربصة . وكان واضحا عند الانعقاد أن المعادلة الجديدة تتطلب أمورا ثلاثة ، وتكاد تكون هى شروط هذا الانعقاد ، ولذلك جرت مناقشتها وتبلور الموقف منها قبل اجتماعات المجلس الوطنى ، وما كان على المجلس إلا أن يشهد أعمال هذا الموقف من الأمور الثلاثة :

الأول - المتعلق بإلغاء اتفاق عمان الموقع فى فبراير عام ١٩٨٥ بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وذلك دلالته واضحة ، وهى قطع الطريق على أى تحرك يحاول أن يلبى مطلبى أمريكا لمشاركة المنظمة فى مفاوضات التسوية ، وهما الاعتراف بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ والدخول فى المحادثات بوفد أردنى فلسطينى مشترك . . كان الرأى السائد أنه لابد من تحقيق ذلك الإلغاء مع حرص المجلس الوطنى بكل فصائله على تأكيد العلاقة المميزة مع الأردن فيما عدا ذلك .

الثانى - المتعلق بالعلاقات المصرية الفلسطينية .

وكان واضحا أن المقصود هو وقف التحرك الفلسطينى المصرى على صعيد التسوية ويبقى ما دون ذلك مفتوحا . . أى أن وقف التنسيق يخص التحرك على صعيد التسوية ، لأن هذا الطريق - فى رأى دوائر المنظمة - مطلوب حتى يبدأ المسار الآخر ، الذى هو مسار المؤتمر الدولى المحكم ، والذى يشارك فيه الاتحاد السوفيتى بفاعلية .

الثالث - تنظيمى ، وملخصه أن توجد لجنة مصغرة داخل اللجنة التنفيذية لإدارة الشئون اليومية للمنظمة ، حتى لا يحدث إنفراد من رئيس اللجنة بها .

ضمن هذا حصلت الموافقة ، ويبدو أن اللجنة المركزية لتنظيم فتح - كبرى تنظيمات المقاومة الفلسطينية - قد قبلت هذه الأمور مقتنعة بأنه لا بديل آخر أمامها بعد أن سد الطريق الذى يمثل المعادلة الثانية . . أما بالنسبة لرئيس اللجنة التنفيذية فيبدو أنه - انطلاقا من المسئوليات التى يتحملها - وجد فيما عرض عليه صيغة يقبلها ، ففيها رد اعتبار كلى له حيث سيبقى رئيسا ، ويأتى أولئك الذين خاصموه ويقبلون رياسته . . أما مقابل ذلك فعليه أن يترك المحاولات التى ثبت أنها لم تأت بنتيجة بحسب رأى هؤلاء جميعا .

وقد مر الانعقاد بمرحلتين : الأولى هى الحوار الذى دار على مراحل بين الفصائل التى تضمها منظمة التحرير الفلسطينية . . وكان التواصل الدبلوماسى وقتها على أشده بين الجزائر وطرابلس ودمشق ، وكان مقررا فيما إذا نجح الحوار أن تتم عملية بناء الوحدة الوطنية فى المنظمة مرة واحدة ، ولكن ذلك لم يحدث أثناء التطبيق . . وعلى هذا الأساس يعد ما تم فى المجلس الوطنى خطوة على الطريق ، ويقدر البعض نسبة النجاح فيما يتعلق بالوحدة الوطنية بحوالى ٥٠ ٪ .

وكان التقدير فى البداية أن ينجح الحوار وأن تتبنى كل الفصائل وثيقة فيها وضوح حاد هى أقرب ما تكون إلى « وثيقة طرابلس » فينشأ عن ذلك توجه من الجميع لزيارة دمشق واللقاء بالقيادة السورية وبالأطراف الفلسطينية الموجودة هناك . ومن ثم ينعقد المجلس الوطنى بمشاركة الجميع ويشهد انعقاده أقطاب الدول الأربع : « الجزائر وليبيا وسوريا واليمن الجنوبية » - ولكن هذه الخطوات تعثرت نتيجة قصر الوقت والعجلة فى دفع الأمور ، فحدث إنجاز هو بمثابة نصف الخطوة وتمثل فى حضور الجبهتين الشعبية والديموقراطية ، بينما لم تلحق جبهة النضال . وكان هناك اقتراح بأن يجرى تقويم وضع أبو نضال ، وهكذا دخل البعض وبقى البعض الآخر خارج الإطار .

أما المرحلة الثانية فقد تمثلت فى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى ليشهد حدث الوحدة ويقننه ويضع لمساته الأخيرة عليه . بعد أن كان الحوار قد أنضجه . وفى الحوار كان الحرص شديدا على أمرين :

الأول - العلاقات مع مصر ، فقد عبر الجميع عن ضرورة اتخاذ القرار بوقف التنسيق على المستوى السياسى الخاص بالتسوية .

الثانى - العلاقات مع الأردن ، كان الاتجاه قويا لإلغاء الاتفاق الأردنى الفلسطينى بطريقة

لبقة ، كما كان الحرص شديدا على تأكيد أهمية استمرار العلاقات المميزة بين الجانبين .

ولكن الذى أحدث كثيرا من اللبس المفاجآت غير المحسوبة وغير المقصودة التى حفلت بها الدورة الثامنة عشرة ، وكان أولها تلك المتعلقة بالمغرب . . فقد جاء ممثل البوليزاريو إلى حفل افتتاح الدورة بدون أن توجه له دعوة من المجلس الوطنى الفلسطينى ، وألقى خطابه الذى أغضب المغرب وأدى إلى رد الفعل الحاد من جانبه . . ولا يزال الأمر غامضا فيما يتعلق بصاحب دعوة ممثل البوليزاريو لحضور حفل الافتتاح .

أما المفاجآت الأخرى فقد صدرت من بعض قيادات الفصائل الذين أخذوا يدلون بالتصريحات ويعقدون المؤتمرات الصحفية فى محاولة لإعطاء مبرراتهم للمطالبة بوقف التنسيق مع مصر ، بينما كانت قيادة اللجنة التنفيذية تقوم هى الأخرى بإعطاء تفسيراتها . . وجاءت الصياغة تؤجل فتح المعركة لأن الصياغة فى القرار الخاص بمصر تألفت من جزئين :

الأول – رسالة محبة وتقدير لمصر بكاملها ولشعبها العظيم وجيشها البطل ولدورها الطليعى فى قيادة الأمة ولمكانتها الدولية والعربية ، وهذا الجزء يحكم الجزء الآخر – أى أن العلاقات يجب أن تستهدف هذا الجزء الثانى .

الثانى – هو قرار المجلس الوطنى الفلسطينى الذى يقول : يقرر المجلس تكاليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتحديد أسس العلاقات المصرية الفلسطينية على قاعدة محددة ، وفى ضوء قرارات معينة . . أما القاعدة فهى قرارات الدورات المتعاقبة للمجلس ، وخاصة الدورة السادسة عشرة بما احتوته من ثوابت النضال الفلسطينى ، وفى مقدمتها حق تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة المستقلة ، وأن المنظمة هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى – وفى ضوء قرارات مؤتمرات القمة العربية ذات العلاقة فهى أيضا محكومة بما يحقق أهداف الشعب الفلسطينى وحقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف ، وبما يخدم النضال الفلسطينى والعربى ضد العدو الصهيونى .

وقد بدا واضحا أن الصيغة قصد منها ألا تمس مباشرة أى شىء ، ولكن الذى لفت الانتباه من الصيغة أكثر من غيره هى تلك الجملة التى تشير بصفة خاصة إلى قرارات الدورة السادسة عشرة .

يصبح إذن من أول واجبات اللجنة التنفيذية للمنظمة « ١٥ عضوا » أن تظهر جدية تامة فى رفع كل ليس يتناول العلاقة مع مصر ، إذا صدق فعلا توجهها فيما يتعلق بقرارات الدورة السادسة عشرة بالذات ، وعلى اللجنة أن تمحو من الأذهان وبصورة قاطعة أى تعريض بمصر وسياستها خاصة فيما يتعلق باتفاقات كامب ديفيد التى تجاوزتها الأحداث . . « إن رد الفعل المصرى كان واضحا أن منشأة تلك الحساسية المرهفة التى تتعلق بالاتفاقات باعتبارها عملا سياديا لا رجعة فيه » .

١٩٨٧ / ٥ / ٥

الفصل الثانى

متغير الانتفاضة وتأثيراتها فلسطينيا وإقليميا ودوليا

لابد من الدور الفلسطينى .. إذا كانت واشنطن جادة فى تحركها

قام جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية بجولتين سريعتين فى الشرق الأوسط ، تخللتهما انتقالات خاطفة شملت لندن وبروكسل ، للقاء الملك حسين والرئيس ريجان ، وانتهيتا بتقديم أفكار محددة لبدء عملية السلام فى المنطقة العربية ، منثلما انتهتا بتأكيد حقيقة أن التحرك الأمريكى لايزال فى مراحله الأولى . فأمريكا تنتظر ردودا على الأفكار التى قدمها شولتز ، حتى تتمكن من بلورة خطة متكاملة لعملية السلام تلقى القبول من جميع الأطراف . وقد نشرت أفكار كثيرة منسوبة إلى شولتز ، والنظرة إليها جميعا ـ رغم التحفظات التى يمكن إبداؤها عليها واضحة . توحى بالفعل بأن مهمة شولتز تستهدف هذه المرة « تسوية شاملة » فى المنطقة ، وهى العملية التى نرجو لها أن تستكمل على الوجه السليم . ومهما كانت الآراء المبدئية فيها فإن المهمة ليست جديرة بالتشجيع فحسب وإنما بالمساعدة أيضا من جانب كل الأطراف الحريصة على أمن واستقرار الشرق الأوسط .

وأول مايؤكد أن التحرك الأمريكى يستهدف تسوية نهائية هذه المرة هو الوضع بصفة خاصة – فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، الذى انعكست آثاره على المنطقة كلها بما فيها إسرائيل نفسها . وقد كان هذا الوضع ضمن اعتبارات أخرى هو الدافع لأمريكا على التحرك إنقاذا للمنطقة من تفجرات لا يمكن التكهن بنتائجها ، وإنقاذا فى الوقت ذاته لإسرائيل من نفسها ، على نحو ما يوضحه كثير من الساسة الأمريكان .

إن أغلبية المراقبين يرون أن مرحلة الانتفاضة تتفوق على جميع مراحل النضال السابقة فى الأراضى المحتلة ، لسبب بسيط هو أنها المرة الأولى التى يؤكد فيها الشعب الفلسطينى – حتى أطفاله الصغار – أن القضية الفلسطينية حية مشتعلة لن يخبو لها أوار حتى تتحقق للشعب أمانيه الوطنية المشروعة ، ولا يغيب عن بال الكثيرين أنه منذ ٣ أشهر فقط كاد الرأى العالمى يقع فى فخ الدعاية المزيفة التى روجت لها إسرائيل بأن القضية فى سبيلها إلى النسيان . فلا أحد يطالب بحلها والشعب فى الأرض المحتلة لاه عنها بمكاسبه من العمل فى مصانع ومزارع إسرائيل ، وأن الأمر الواقع هو أحسن الأوضاع بالنسبة للفلسطينيين . وكان من نتيجة هذا الزيف أن سقطت المشكلة الفلسطينية من قائمة الأولويات ، إلى أن جاءت الانتفاضة وهى فى بداية أطوارها – لتثبت للجميع مدى خطئهم فى الظن لحظة بأن القضية الفلسطينية يمكن أن تسقط من الحساب ، وأفاق

المجتمع الدولى كله مثلما أفاق المجتمع الإسرائيلى على حقيقة أن الأمر الواقع هو الذى يجب أن يسقط إلى الأبد ليفسح الطريق أمام حل عادل وشامل فى الشرق الأوسط .

وقد كانت الهزة قوية فى أمريكا ، عندما أدرك المجتمع اليهودى خارج إسرائيل – وهو اللوبى اليهودى والصهيونى – تحت ضغط الرأى العام المؤثر والفعال فى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أن إسرائيل لا تحمى حدودها ، فهى ليست لها حدود كاملة حتى الآن ولا هى تحمى نفسها ، وإنما تبطش بأدوات زودتها بها أمريكا لمحاولة فرض سيطرتها وهيمنتها على شعوب المنطقة العربية ، وبصفة خاصة على الشعب الفلسطينى . وهى محاولة تجرى تحت زيف تفكير منعزل وغير صالح للعصر الذى نعيشه ، وغير مقبول لا فى إطار النظام الدولى ولا فى إطار القانون الدولى ، ولا فى إطار التسويات والتوازنات ، ولا فى إطار الاستقرار فى الشرق الأوسط ، ولا فى إطار إعادة ترتيب الأوضاع ، لأن استمرار احتلال إسرائيل ليس سوى قنبلة موقوتة لا مفر لها من أن تنفجر فى أى لحظة ، على نحو ما ظهر جزئيا فى الانتفاضة .

وإزاء هذه التطورات والضغوط العالمية ، وبينها الضغوط اليهودية فى اتجاه عكسى ، بدأت الإدارة الأمريكية فى التحرك ، مدركة أن هناك واقعا جديدا فرض نفسه فى الأراضى العربية المحتلة ، وهو واقع يشبهه كثيرون بما حدث فى لبنان بعد عام ١٩٨٢ ، فقد كانت إسرائيل ترفض الانسحاب ، وتعمل على فرض شروطها مؤيدة بأمريكا على نحو ما بدا فى اتفاق ١٧ مايو « آيار » الشهير ، الذى تحطم بعد ذلك واضطرت إسرائيل إلى الانسحاب تحت ضغط ضربات المقاومة ، وإن كانت لاتزال تحتل الشريط الحدودى حتى الآن . ولعل مما له دلالة أن وفد رؤساء المنظمات الأمريكية اليهودية « ٤٤ منظمة » زار إسرائيل مع بداية جولات شولتز ، وقال رئيسه موسى ابرام إن هناك خطرا يتمثل فى تآكل التأييد الأمريكى لإسرائيل فيما لو استمر الوضع الراهن إلى أجل غير محدود . وكان مما قاله أن المنظمات اليهودية تؤيد جهود شولتز لإحياء عملية السلام .

وكان الدافع إلى هذا كله هو الواقع الجديد الذى فرضته الانتفاضة فى الأراضى المحتلة ، ثم الدور المصرى الذى استثمر العلاقة المصرية الأمريكية ، فطرح بقوة رأيه القائم على أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر ، وأن السبيل إلى تغييره هو بدء عملية السلام وهنا طرحت مصر أفكارا تتكون من خمس خطوات منها التحرك نحو المؤتمر الدولى الفعال والمحكم ، ويكون الاستثمار المصرى للانفاضة قد أدى إلى الدور الأمريكى ، فما هو هذا الدور الذى ندعو إلى مساعدته حتى يتحقق الهدف المرجو منه ؟

إن الدور الأمريكى يتحدث عن عملية سلام شاملة ، وهناك جزء مرحلى منها ليس المقصود منه « الحكم الذاتى » الذى ترفضه كل الأطراف العربية تتقدمها مصر ، وإنما المقصود بالعملية التعامل مع « الوضع السيىء جدا » القائم حاليا فى مواجهة أسباب هذا الوضع الماثلة فى استمرار الاحتلال الاسرائيلى . أى أن الأفكار الأمريكية – على نحو مابدا حتى الآن – تعالج الوضعين معا وفى وقت واحد ، بعد أن أوضحت مصر بصفة خاصة أنه إذا كان المقصود « بعملية السلام » هو تفريغ الانتفاضة من مضمونها فهذا أمر مرفوض لأنه لن يؤدى إلى شىء ، وأن المطلوب هو

التوصل إلى سلام دائم لا يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلى ، وأن عملية السلام تستدعى مشاركة جميع الأطراف بما فيها الفلسطينيين ، وكلهم يصرون على نيل حقوقهم المشروعة .

وتنبع أهمية الدور الأمريكى من حقيقة أن هناك علاقة وثيقة معينة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، وأن تل أبيب لديها ثقة كاملة فى الدور الأمريكى ، بعد أن أصبحت واشنطن على ثقة كاملة بأن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر ، وبذلك تكون المعادلة قد اكتملت ، ولما كانت أمريكا على علاقة مع كل دول المنطقة فهناك فرصة لأن تقوم واشنطن بدورها لثلاثة أسباب .. الأول – تأكيد مصداقيتها ، والثانى – أن عملية السلام أصبحت ضرورية ، والثالث – أن استمرار الاحتلال الاسرائيلى أصبح قضية محسومة . وقد سلم شولتز بذلك منذ البداية عندما قال : إن استمرار الوضع الحالى – أى استمرار الاحتلال الاسرائيلى – ليس أحد الخيارات .

ولكن شولتز – من ناحية أخرى – لم يجر اتصالات حتى الآن بالطرف الفلسطينى الذى لا يمكن للأطراف العربية أن تتحرك دون مشاركته ، فى إطار مؤتمر دولى محكم وفعال تحضره ادول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن مع كل أطراف الصراع ، والواضح حتى الآن أن جهودا تبذل ، وخاصة من جانب مصر ، لقيام حوار بين شولتنز ووفد فلسطينى يحظى بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية كبداية للدور الفلسطينى فى أى مفاوضات مقبلة بشأن الشرق الأوسط . وقد كان من العوامل المشجعة التصريح الذى أدلى به الرئيس رونالد ريجان وقال فيه : إن أمريكا تدرس احتمالات الحوار مع المنظمة فى ضوء البيانات التى صدرت عنها بشأن الاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ضمن كل قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين .

وقد دل على الاهتمام الأمريكى بمشاركة الفلسطينيين أن شولتز توجه أثناء جولته الأولى إلى المقر الذى كان مفروضا أن يلتقى فيه – فى القدس الشرقية – مع وفد فلسطينى من الداخل ، وألقى بالفعل البيان الذى كان مقررا توجيهه إلى الشخصيات الفلسطينية والداعى إلى استثمار فرص التسوية الماثلة الآن . والواقع أن الكثيرين يرون أن الوقت قد حان لكى تتحلل الولايات المتحدة الأمريكية من الالتزامات التى تعهد بها هنرى كيسنجر لإسرائيل فى عام ١٩٧٥ ، بعدم إجراء أى اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية . فقد تغيرت الظروف على نحو ما ترى إسرائيل نفسها فى مطالبتها – مؤيدة من أمريكا – بأن يعيد الاتحاد السوفيتى علاقته الدبلوماسية الكاملة مع تل أبيب حتى تشارك موسكو فى أى مفاوضات مقبلة ، ويعزز ضرورة « التغيير الأمريكى » أن أيا من مصر أو الأردن أو سوريا لا يمكن لها أن تتحدث باسم الفلسطينيين ، على عكس ما كان يقضى به الشق الثانى من إطار كامب ديفيد الذى تم تجميده ، والذى تجنبته أمريكا نفسها فى أفكارها الجديدة . فالدول العربية لا يمكنها أن تقبل ما يرفضه الفلسطينيون ، الذين هم اليوم غيرهم بالأمس . وهذا تطور جديد يجب أن يؤخذ فى الاعتبار .

ولا ينبغى أن يكون هناك من يعتقد بأن طلب المساعدة لأمريكا فى تحركها يعنى التأييد الكامل للأفكار التى تقدمت بها ، ولكن التعرض فى الآونة الحالية لهذه الأفكار لن يكون موضوعيا باعتبار أنها لا تزال فى طور الإعداد النهائى لخطة يمكن دراستها بدقة عند التوصل إليها . وهناك

٣ مضامين للأفكار التى طرحت حتى الآن . أولها يعنى بالمسائل التى يمكن تنفيذها بسرعة ، والثانى بالمسائل المتعلقة بالوضع النهائى ، والثالث بالعلاقة غير المفصومة بين الوضعين والتشابك الضرورى بينهما . وعلى هذا الأساس دعت الأفكار إلى جدول زمنى يبدأ بعقد اجتماع دولى فى منتصف ابريل وإجراء مفاوضات عربية اسرائيلية فى مطلع مايو للتوصل إلى حل انتقالى فى الضفة والقطاع ، على أن تنتهى المفاوضات فى أكتوبر المقبل ، حيث تجرى انتخابات فى المناطق المحتلة لاختيار سلطة انتقالية ، ويجرى تطبيق الاتفاقات التى يتم التوصل إليها ابتداء من فبراير ١٩٨٩ لمدة ثلاث سنوات . وفى ديسمبر تبدأ المفاوضات لتسوية دائمة على أساس قرار ٢٤٢ ، مضافا إليه محصلة الإجماع العالمى بشأن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وتجرى مفاوضات الوضع النهائى بغض النظر عن التقدم الذى يتم إحرازه فى المحادثات الخاصة بالحل الانتقالى . وتقترح الأفكار الأمريكية أن تعقد مفاوضات مباشرة فى لجان ثنائية وجغرافية ، تتضمن إسرائيل ووفدا أردنيا فلسطينيا ، وإسرائيل وسوريا ، وإسرائيل ولبنان .

ويتعين علينا إذن أن ننتظر المراحل التالية للتحرك الأمريكى وما يمكن أن ينتج عنها « ومصيرها معلق بنتائج الدراسة المتأنية التى تجريها كل الأطراف حاليا » أى أنه من الضرورى فى الوقت الحاضر أن نعطى الدور الأمريكى مجاله فى التطوير مع بقائنا على مواقفنا وإصرارنا على النقاط الأساسية فى الموقف العربى من الحل الدائم والعادل . وليس من الملائم قبل بلورة الأفكرا النهائية لعملية السلام أن نتحدث عن « الضمانات » ، فالمهم أن نختبر الدور الأمريكى هذه المرة مع استعداد لأن تقدم له « الدول العربية » يد المساعدة ، كما أن من المهم ألا نقرر فى المرحلة الحالية أمرا مبكرا عن الموعد السليم لتقريره . وقد يكون هذا الموقف مطلوبا منا حاليا طالما استمرت جهود شولتز فى إطار عملية سلام كاملة ، وليست محاولة لتفريغ الانتفاضة من مضمونها .

١٩٨٨/٣/١١

الانتفاضـة تفرض مطالبها

لايزال التحرك الأمريكى مستمرا ، وها هو جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية يقوم فى الأسبوع المقبل بجولته الثانية فى المنطقة خلال شهر واحد ، وقد مهد لها مثل سابقتها فيليب حبيب ، رجل المهامات الخاصة ، وريتشارد ميرفى ، مساعد شولتز لشئون الشرق الأوسط . والتحرك الأمريكى الذى أملته الأنتفاضة الفلسطينية – بتأثيراتها الإقليمية والدولية – لابد له لكى يكتب له النجاح أن ينتقل إلى التعبير عن التقيد بالشرعية الدولية ، ومثل هذا التحول له متطلبات خاصة فى رأى الجانب الفلسطينى ، عبرنا عنها اجمالا فى المقال السابق ونتناولها بالتفصيل فى هذا الموضوع .

بداية نعود إلى رأى المفكرين الفلسطينيين ، وهم يرون – على نحو ما عبر عنه إدوارد سعيد وإبراهيم أبو لغد فى لقائهما بشولتز الذى يعد تطورا هاما – أن أمريكا مدعوة لأن تلبى عددا من الطلبات الفورية التى بلورتها انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الوطن المحتل . ويتعين على أمريكا أن تفرض على إسرائيل – وبيدها أن تفرض – الطلبات التى تضمنتها البيانات المختلفة للانتفاضة ، وهى أبسط ما يمكن أن يعبر عنه صاحب القرار الأمريكى ، وأن تعبر عنه إسرائيل ، فى فهم المرحلة الراهنة .

وأهم الطلبات هو ضرورة الإفراج عن كل المعتقلين ، وإنهاء الضرائب ، وضرورة انسحاب جنود الاحتلال إلى مواقع بعيدة ، ليأتى بعد ذلك الانسحاب الكامل ، وكذلك إيقاف استنزاف مياه الضفة الغربية وحرمان الناس منها . ففى المرحلة الفوريه تقاس جدية التحرك الأمريكى بهذه الأمور لأن التحرك فى الدبلوماسية لابد أن يسفر دوما عن أشياء ، والطلبات واضحة محددة بلورتها الانتفاضة ، وما على أمريكا إلا أن تعمل على تلبيتها بالسرعة اللازمة ، ذلك أن الكثيرين يرون أن العمل لتحقيق مطالب المرحلة الفورية يتفق مع الالتزام بالشرعية الدولية ، وهو الأمر الذى لا يزال التحرك الأمريكى يفتقر إلى بعض عناصره ، كما أنه الأمر الذى يمثل جديدا فيما لو أكدت أمريكا أن التحرك لا تشوبه شبهة السعى لإسكات الانتفاضة واحتوائها .

ويرى هؤلاء أن الانسحاب الفورى التدريجى أمر ضرورى وواقعى ، وأن الكيان الصهيونى سيتمنى ذات يوم هذا الانسحاب الفورى ، ولن يكون هذا اليوم من خلال حرب شاملة ، وهو ما تعودته إسرائيل من قبل ، ولكنه سيكون من استمرار الانتفاضة الفلسطينية ، ومن عزلة اسرائيل عن الرأى العام العالمى ، ومن تململ جزء من يهود العالم ضدها ، ومن تململ جزء كبير من العالم ضد الصهيونية العنصرية – عندها سوف تشتهى إسرائيل الانسحاب غير المشروط ، وإذا

ما أرادت أمريكا أن تقوم بمسئولياتها فعليها أن تفهم أن قضية الانسحاب لا يمكن تأجيلها ، وعليها أن تفهم أن القيود التى حاولت وضعها فى هذه المبادرات وبهذه الاتفاقات - التى وضعت نموذجا لها - غير مقبولة ، وعليها أن تعلم أن المنطقة العربية لن تقبل بنظرية الأمن الإسرائيلية - التى تدعمها أمريكا - والتى تقوم على محاولة فرض سلام على دول الجوار يقوم على شروط إسرائيل ، لقد أصبح للانتفاضة روحها وستتمثل المنطقة هذه الروح ، فإذا ما أرادت أمريكا سلاما عادلا ودائما فطريقه واضحة .. إنها طريق الشرعية الدولية بكل قراراتها ، وأنها طريق الانسحاب الفورى لتتحرر الأراضى من فوقها ، ثم تعديل الأساس الذى تقترحه أمريكا لعملية السلام حتى يكون مقبولا بكليته وجزئيته .

ويتساءل المفكرون الفلسطينيون - الذين يعكفون على متابعة التحرك الأمريكى - لم لا ينص بشكل واضح على أن المشروع الأمريكى لا يستند إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وحده ، وإنما ٢٤٢ مضافا إليه محصلة الإجماع الدولى على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى التى اعترفت بها أمريكا - كما تقول - فى صياغة مشروعها ؟ لم لا ينص على ذلك بشكل واضح بعد أن تطور الموقف بالفلسطينى لكى يقبل بجميع قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين بما فيها قرار ٢٤٢ ؟ ومن ثم لماذا يبقى الأمر متروكا غائما لتفسيرات شتى فى الوقت الذى فسرت فيه إسرائيل قرار ٢٤٢ بأنه السيطرة الكامله على كل الأراضى ، على نحو ما تحدث بيجين ومن بعده شامير .

إن ٢٤٢ فى صورته الراهنة لم يعد الأساس الصالح لعملية السلام بفعل الموقف الإسرائيلى والموقف الأمريكى ، بل إن رأيا عربيا يتزايد بأن يدعو الاتحاد السوفيتى إلى اعادة النظر فى اعتماد هذا الأساس وحده لأنه لابد أن تؤخذ الشرعية الدولية بمجملها ، ويجب أن يرسخ فى الأذهان أن الانتفاضة قد أعطت إشارات جديدة منها أن حال الفلسطينيين فى عام ١٩٤٨ ، والوضع الذى تعرضوا له يجعل من الضرورى أن يفتح الملف بكاملة إذا ما أردنا سلاما عادلا ودائما .

واستطرادا للنقطتين السابقتين فإن مما يثير التساؤل الشديد ، لماذا لم تجدد أمريكا تفسيرها السابق لقرار ٢٤٢ ، الذى كانت قد قدمته فى عهد إدارة الرئيس السابق جيمى كارتر ؟ وكان التفسير الأمريكى السابق لا يختلف كثيرا عن تفسير المجموعة الأوروبية ، وهو أن قرار ٢٤٢ قابل للتطبيق على جميع الجبهات وأنه يعنى الانسحاب الكامل من الأراضى العربية المحتلة مع إدخال تعديلات طفيفة على « الخطوط » التى لم تكن حدودا من قبل ، وقد لوحظ أن هناك موقفين للإدارة الأمريكية الحالية ينسفان التفسير السابق ، أولهما أنها قالت إن المستعمرات الاستيطانية ليست غير شرعية ، أى أنها تقبل وجود هذه المستعمرات التى تحتل قرابة ٤٠٪ من أراضى الضفة الغربية تم اغتصابها بالقوة ، والثانى أنها قالت إن القدس يجب أن تبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية ، وينصرف الحديث هنا إلى « القدس الكبرى » التى تتجاوز مساحتها أكثر من ١٥٪ من أراضى الضفة الغربية ، ويتضح من ذلك أن التفسير الأمريكى فى عهد كارتر يتعين تجديد الالتزام به ، حتى يتفق مع الموقف العربى الذى يصر على الانسحاب الكامل من جميع الأراضى التى احتلت فى يونيو ١٩٦٧ .

وأخيرا فإن المفكرين الفلسطينيين يلاحظون أن الإدارة الأمريكية الحالية على وشك أن تودع قريبا ، وقد يقال أن الإدارة الجديدة ستتكفل بالتواصل ولكنها ليست ملزمة ، فالأمر كله غير وارد ، والحل الوحيد أمام هذه الإدارة – فى رأى هؤلاء – أن يحدث الانسحاب الإسرائيلى بأسرع وقت ممكن أثناء وجودها ، فمن شأن هذا أن يوجد مناخا جديدا يهيىء لتقدم كبير فى عملية السلام .

إن السعى لهذا الأمر هو وحده الذى يؤكد مصداقية أمريكا وفى أنها تلتزم بمعيار واحد فى تعاملها الدولى وليس بمعيارين على نحو ماتبدو الآن . فهى فى الوقت الذى تتحدث فيه مع الاتحاد السوفيتى عن حق تقرير المصير بالنسبة لشعب أفغانستان ، تأبى الحديث عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ، وهذا موقف غير مقبول ، كما أن الأمة العربية بدأت تضيق حتى بمجرد الحوار على مثل هذا الأساس لأنه حوار « الطرشان » .

١٩٨٨/٤/١١

أضواء على قرار الأردن

يثير قرار فصل الضفة الغربية عن الأردن « تأكيدا لهويتها الفلسطينية » كثيرا من التساؤلات المبررة ، وهى تساؤلات لايمكن الإجابة عنها قبل إعادة ترتيب البيت الأردنى بما يتفق مع التوجه الجديد ، وقبل معرفة مستقبل العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فى ضوء الإجراءات التى يتخذها الأردن فى تطبيق قراره ، وفى ضوء الخطوات المقابلة من جانب المنظمة نفسها ، وفى انتظار تبلور يساعد على تحديد نتائج القرار فإن المعلومات التى توافرت حتى الآن تجعل فى الإمكان إلقاء أضواء على الأسباب التى أدت إلى اتخاذ القرار والنتائج السياسية المترتبة عليها .

إن القرار فرضته الانتفاضة الفلسطينية التى مضى عليها ٨ شهور حتى الآن ، كما فرضه مؤتمر القمة الطارىء الذى عقد فى الجزائر فى شهر يونيو الماضى لإقرار سبل دعم الانتفاضة . وكان الملك حسين نفسه قد وصف الانتفاضة فى خطابه أمام قمة الجزائر بأنها ثورة « ليست فقط بمقياس ما يلازمها من عنف وما يصاحبها من تضحيات من جانب الشعب الفلسطينى ، وما يقابلها من قمع وتنكيل من جانب الاحتلال ، بل إنها ثورة بمقياس ماتعبر عنه من إجماع الشعب الفلسطينى على رفض الاحتلال الإسرائيلى بسائر صوره وأبعاده ، وإصراره على مقاومة المحتل ومخططاته حتى يبلغ غايته فى إنهاء الاحتلال وممارسة حقوقه الوطنية المشروعة مهما عز الثمن وغلت التضحيات . وهى ثورة أيضا بما أنجزته من إزالة كاملة للوهم الذى نشأ لدى إسرائيل من أن الشعب الفلسطينى قد روض نفسه على التعايش معها ، بالرغم من كونها محتلة مستعمرة خلال فترة الأعوام العشرين التى سبقت الانتفاضة » .

وقد صور الملك أحسن تصوير معنى الحدث الكبير الذى لا يزال محتدما حتى الآن فى الأرض العربية المحتلة ، فى خطابه القومى الذى عرض فيه حقائق البعد الأردنى فى القضية الفلسطينية ، كما أوضح فيه بجلاء إجماع الشعب الفلسطينى وإصراره على ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة . وقد وضح هذا الإصرار بالفعل فى الانتفاضة التى كان من نتائجها تزايد الإحساس بضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على كل شبر يتم تحريره من التراب الوطنى ولم ينبع هذا الإحساس من موقف انغلاقى أو يصدر عن مزاج قطرى ، وإنما ينطلق من حقيقة أن الشعب الفلسطينى يريد أن يصل بنضاله إلى الغاية التى يستهدفها نضال كل الشعوب من أجل الحرية والاستقلال ، ثم التوجه بعد الاستقلال إلى تحقيق الأمانى القومية المتمثلة فى التكامل والوحدة وقد كان هذا الشعور – مهما قيل غير ذلك – هو المسيطر على الفكر الفلسطينى وراء تعثر كل الجهود

التى بذلت من قبل للتوصل إلى توجه أردنى فلسطينى مشترك . وكان هو السبب الأول لوقف العمل باتفاق التنسيق المبرم بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فى فبراير عام ١٩٨٥ ، حيث برزت اجتهادات متضاربة حول أولويات العمل المشترك . وكان أكثر الخلاف يتعلق بتفسير الاتفاق حول العلاقة « الكونفيدرالية » بين شطرى الأردن ، وكان تفسير دوائر المنظمة هو أن مثل هذه العلاقة تتم بين دولتين مستقلتين – أى بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة أولا .

وقد ظهر هذا التفسير بالفعل فى قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى التى تحث دائما على تقوية الأواصر التاريخية التى لا تنفصم عراها بين الشعب العربى فى الأردن وفلسطين ، ويرى المجلس أن مستقبل هذه العلاقات يقوم على أساس اتحاد كونفيدرالى بين دولتين مستقلتين فى المستقبل .

وبسبب توقف التنسيق اختلف الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على فكرة الخطة الأردنية للتنمية بالأرض المحتلة ، وهى الخطة التى قرر الأردن إلغاءها فى بداية إجراءاته بقطع الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية . وكانت الخطة قد أطلقت فى مؤتمر دولى عقد يوم ٨ نوفمبر ١٩٨٦ (كان المقدر أن تتكلف مشروعاتها مليارا و ٣٠٠ مليون دولار) ، ولم تحضر منظمة التحرير الفلسطينية المؤتمر الذى اشترك فيه ٢٢ وفدا عربيا وأجنبيا ، وأعلنت المنظمة أنها ستقاوم الخطة لأنها تهدف إلى عزلها ، بينما كان الأردن يؤكد أن خطة التنمية ليست بديلا لحل عادل ودائم يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

وظل الخلاف (القائم على حساسية قوية) بين الأردن والمنظمة على أولويات العمل المشترك بالنسبة للأرض المحتلة مستمرا إلى أن أندلعت الانتفاضة – وهى ثورة شعبية حقيقية على المستعمر المحتل – والتى أقلقت أمريكا بصفة خاصة ودفعتها إلى التحرك من جديد بمبادرة سلام حملت اسم جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية . وللحق فإن الأردن وقف منذ بداية جولات شولتز المكوكية مدافعا عن الحق الفلسطينى ، مصرا على أنه ليس بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد ظهر ذلك بوضوح فى المبادىء الستة التى قدمها الأردن لوزير الخارجية الأمريكية أساسا للتعامل مع مبادرته ، وكان أبرزها : أن تسوية النزاع العربى الإسرائيلى تتطلب تسوية القضية الفلسطينية من جميع جوانبها ، بما فى ذلك حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره . إن الأردن ، كدولة مستقلة ذات سيادة ، على استعداد لحضور المؤتمر الدولى مع بقية الأطراف المعنية . والأردن لن يمثل الشعب الفلسطينى نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية . كما أن الأردن على استعداد لحضور المؤتمر فى وفد أردنى فلسطينى مشترك إذا وافقت الأطراف المعنية على هذا الترتيب .

ولمواجهة المبادرة بموقف عربى موحد إزاء إسقاطها . الأمانى المشروعة للشعب الفلسطينى وإسقاط حقه فى اختيار ممثليه الشرعيين فى التفاوض اجتمعت القمة العربية الطارئة فى الجزائر ، وقد اعتمدت هذه القمة على الانتفاضة نفسها لدعم قراراتها ، بعد أن أصبح للانتفاضة قوتها الذاتية التى لايحكمها سوى الوضع داخل الأرض المحتلة ، وبالتالى فهى التى قدمت مساهمتها فى دعم

الموقف الموحد الذى ظهر فى قرارات القمة الطارئة ، وقد عقدت القمة فى جو تزايدت فيه مطالبة القيادة الفلسطينية بإعادة تأكيد الثوابت السياسية » التى سبق أن توافق عليها العرب وفى مقدمتها اثنتان :

١ - قرار القمة العربى الصادر فى الرباط عام ١٩٧٤ ، بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .

٢ - أن تتم مفاوضات تسوية قضية الشرق الأوسط (وجوهرها القضية الفلسطينية) عبر مؤتمر دولى يملك سلطة القرار ، وتجرى برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الأطراف المعنية بالصراع ، وفيها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قدم المساواة مع بقية المشاركين .

وكانت إعادة تأكيد الثوابت الفلسطينية - بناء على طلب ياسر عرفات - هو رد الانتفاضة على خطة شولتز التى تتجاهل المنظمة فى المفاوضات المقترحة . كما كانت فى الوقت نفسه مطلبا للقيادة الوطنية الموحدة لانتفاضة التى وجهت نداء إلى مؤتمر القمة يتضمن العهد على مواصلة النضال حتى تتحقق إقامة الدولة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (ممثلنا الشرعى الوحيد) ، ويطالب بعدة أمور أهمها : ضرورة التنسيق الدائم والمستمر مع ممثلنا الشرعى والوحيد (منظمة التحرير الفلسطينية) على أرضية التكافؤ والاستقلال ، وإقامة صناديق دعم دائمة للمنظمة ، وأن يكون كل الدعم العربى من خلالها . وقد أيد المؤتمر هذه المطالب . وهو وإن لم يعلن شيئا عن اعتمادات الدعم أو الدول التى ستتكفل بها (من دول الخليج) - إلا أنه تردد أن القمة خصصت ١٢٨ مليون دولار تدفع فورا دعما للانتفاضة بواسطة المنظمة ، ودعما شهريا قيمته ٤٣ مليون دولار لم تعرف طريقة توصيلها .

وجاءت قرارات القمة واضحة تضع حدا لكل الحلول التى لا تضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، مما يعد تأييدا لوجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية وبداية موقف عربى جديد موحد وواضح بشأن التسوية ، وكانت أهم رسالة وجهها مؤتمر القمة الطارئة هى تلك التى وردت فى بيانه الختامى القائمة بأنه : بحث التدابير الكفيلة بدعم الانتفاضة وتعزيز فعاليتها وضمان استمراريتها وتصاعدها . وأكد التزامه بتقديم المساعدات الضرورية كافة ، بمختلف الوسائل والأشكال ، إلى الشعب الفلسطينى لضمان استمرار مقاومته وانتفاضته بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية حتى يحقق أهدافه الوطنية الثابتة .

وفى ضوء هذه النتائج بدأت الحكومة الأردنية فى أعقاب القمة دراسة سلسلة الإجراءات التى بدأت بإلغاء خطة التنمية فى الأرض المحتلة ، وحل مجلس النواب الأردنى - الذى كان قد تقرر رفع عدد أعضائه من ٦٠ إلى ١٤٢ نائبا (حتى يكون هناك مقعد لكل مخيم للاجئين الفلسطينيين) - وانتهت بإعلان إنهاء العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية المحتلة ، وقد جاء قرار إنهاء العلاقة فى خطاب وجهه الملك حسين وأوضح فيه أن الإجراءات استهدفت دعم التوجه الوطنى الفلسطينى وإبراز الهوية الفلسطينية (متوخين فيها مصلحة القضية الفلسطينية والشعب العربى الفلسطينى) .

والواضح من الإجراءات الأردنية حتى الآن أنها لم تكن نتيجة رد فعل إقليمى ، وإنما تأتى من منطلق أن تستقل المنظمة بتمثيل الشعب الفلسطينى . وأن تتحمل المنظمة فى الوقت نفسه مسئولية كل النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة . ولا يعنى ذلك أن الأردن سيتخلى عن واجبه القومى سواء تجاه النزاع العربى - الإسرائيلى أو تجاه القضية الفلسطينية . وفى هذا الصدد قال الملك حسين فى خطابه يوم الأحد الماضى : « إن الاجراءات اتخذناها فى الأصل تجاوبا مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية (الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى) - ومع الاقتناع العربى السائد بأن مثل هذه الإجراءات ستسهم فى دعم نضال الشعب الفلسطينى وانتفاضته المباركة » وتأكيدا لذلك فإن عمان اتصلت بعد إلغاء خطة التنمية الأردنية بالحكومات والمؤسسات الدولية التى أعربت عن رغبتها فى الاستمرار فى تمويل مشروعات التنمية فى الأرض الفلسطينية المحتلة لكى تواصل رسالتها من خلال الجهات الفلسطينية ذات العلاقة .

كذلك فإن الإجراءات لاتعنى أن الأردن قد تخلى عن دوره والتزامه بالمشاركة فى عملية السلام ، فهو لا يزال دولة مواجهة وحدوده مع إسرائيل أطول من حدود أى دولة عربية معها ، بل هى أطول من حدود الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين وقد قال الملك حسين فى هذا الصدد : « إن الأردن طرف رئيسى فى النزاع العربى / الإسرائيلى وفى مسيرة السلام ، وهو يتحمل مسئولياته الوطنية والقومية على هذا الأساس » .

ولم يعرف حتى الآن ما إذا كانت عمان ستستمر فى مساعداتها المالية والاقتصادية للمناطق المحتلة . فهناك ١٨ ألف موظف فى الضفة الغربية يتقاضون رواتبهم من الخزينة الأردنية ، التى تتكفل أيضا بصرف رواتب لستة آلاف موظف فلسطينى فى قطاع غزة ، كما أن الأردن هو السوق الرئيسية الخارجية لمنتجات الضفة والقطاع .

وتظل أهم النتائج التى يمكن استخلاصها من الإجراءات الأردنية ، هى أن الأردن استهدف تحريك الموقف من خلال تحويل ماكان موقفا نظريا إلى موقف عملى : أى تحويل قرار قمة الرباط ثم قمة الجزائر إلى واقع فعلى حيث تصبح منظمة التحرير الفلسطينية هى الجهة الوحيدة التى يتعين على الآخرين مخاطبتها بشأن فلسطين والقضية الفلسطينية . ويبقى بعد ذلك أن ننتظر بقية النتائج ، فى ضوء الإجراءات الأردنية العملية والخطوات المقابلة من جانب المنظمة .

١٩٨٨/٨/٥

دورة للانتفاضة وللسلام

تميزت دورة الانتفاضة بأمرين واضحين لهما صلة وثيقة ببعضهما . وهما تصعيد النضال من أجل إجلاء الاحتلال الإسرائيلى « للأرض الفلسطينية والعربية » . ووضع التوجه السياسى الجديد الذى تمثل فى إعلان الدولة الفلسطينية وخططها السياسية . ولولا ما أفرزته الانتفاضة من حقائق وأحدثته من نتائج لما كان التوجه الجديد ممكنا ، الأمر الذى جعل الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى نقطة تحول بارزة فى مسار النضال الفلسطينى المتعدد الجوانب والميادين .

فقد كانت بحق دورة لدعم الانتفاضة المستمرة حتى تحقق غاياتها ، ودورة للسلام الذى أوفى المجلس فيها بمتطلباته بالموضوعية التى خرجت بها قراراته . وقد وضعت فى حسابها الواقع الدولى والتحرك الخاص بعقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط .

وقد تناولت الأقلام بالتحليل آثار الانتفاضة على مسار النضال الفلسطينى ، منذ اندلاع ثورة « الحجارة » فى ديسمبر عام ١٩٨٧ حتى الآن . ولكننا نعود إلى الحديث عن الانتفاضة من زاوية صلتها بالتوجه السياسى الجديد ، الذى استجاب بشجاعة للتقدير السياسى للشعب الفلسطينى ممثلا فى مطالب الانتفاضة التى بدأت معها مرحلة جديدة قلبت موازين القوى لمصلحة نضال الشعب الفلسطينى ، وجعلته أقرب من أى وقت مضى إلى ساعة الحرية والاستقلال . والواقع أن السلام لم يكن غائبا فى استراتيجية العمل الفلسطينى بمختلف أشكاله ، ولكن السعى إلى التسوية السلمية جاء مختلفا هذه المرة نتيجة لثمرات الانتفاضة . وقد كان من أبرزها :

١ – أنها صهرت مختلف الفئات السياسية للشعب الفلسطينى بشرائحه الاجتماعية المختلفة فى بوتقة واحدة (تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية) موحدة بذلك الرؤية الفلسطينية للمستقبل ، محددة أهدافها فى إجلاء الاحتلال الإسرائيلى عن الضفة الغربية وقطاع غزة . وفرض السيادة الفلسطينية عليهما .

٢ – سجلت المستوى المتقدم للمبادرة والإبداع الثورى الخلاق لدى الشعب الفلسطينى . وكان منها المبادرة « القنبلة » التى أقرها المجلس الوطنى الفلسطينى والمتمثلة فى إعلان الدولة ، والاعتراف بقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى .

٣ – أسهمت بشكل واضح فى إحياء الشعور بالتضامن العربى ، وقد ظهر قدر معقول من

التضامن فى وقفة الدول العربية المؤثرة وراء الانتفاضة وفى عقد مؤتمر القمة الطارئ لدعمها . وقد كان من نتائج هذا المؤتمر بلورة الموقف الفلسطينى على نحو ما ظهر فى دورة الانتفاضة بالجزائر .

٤ – أدت خطوة الأردن بفك الارتباط القانونى والإدارى مع الضفة الغربية (المحتلة) لإفساح المجال أمام الخيار الفلسطينى ، لكى يكون الخيار الوحيد لكل من يسعى لحل القضية المصيرية حتى يمكن للسلام العادل أن يستقر فى المنطقة . والواقع أن إعلان الأردن أنه ليس فلسطين « وإعطاء » الضفة لمنظمة التحرير الفلسطينية كان بداية الطريق إلى التوجه الجديد الذى أبرزه المجلس الوطنى الفلسطينى بمنتهى الواقعية والشجاعة .

كانت هذه الحقائق التى أوجدتها الانتفاضة هى المدخل إلى التوظيف الإيجابى للواقع الجديد من قبل المجلس الوطنى الفلسطينى ، يضاف إليها عوامل أخرى أبرزها تغير الظروف الدولية ، حيث وضح أن العالم يتجه نحو الانفراج والوفاق الدولى وحل النزاعات الإقليمية بالوسائل السياسية والسلمية .

وكانت أسس التوجه الجديد محل دراسة لجنة سياسية قانونية وضعت مشروعات أفكارها فى ضوء دراسات ومشاورات واتصالات دولية واسعة النطاق ، وهى المشروعات التى اختار منها المجلس الوطنى الفلسطينى إعلان الدولة (استنادا إلى قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧) وبيانها السياسى الذى تضمن الاعتراف بقرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ . وكلها تزيل أى عقبة يمكن أن تثار أو حجة قد يتعلل بها البعض لوقف عملية التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى ، وجوهره القضية الفلسطينية .

والحقيقة أن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى يجب أن تقرأ بإمعان وبدون إسقاط جزء منها ، فكلها مكملة لبعضها وكلها ملزمة لكل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية التى حضرت دورة الانتفاضة . فقد كانت الدورة هى أول مجلس وطنى فلسطينى ينتقل به العمل الفلسطينى من ديمقراطية العواطف (التوافق) إلى الديمقراطية العقلانية القائمة على تضامن المؤسسات . وتلك إيجابية واضحة للدورة ، أزالت من العمل الفلسطينى روح المزايدة من ناحية ، مثلما أزالت الخوف من أن يظهر الناس مختلفين من ناحية أخرى . وليس أدل على ذلك من أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التى يرأسها الدكتور جورج حبش قد اعترضت على جزء من فقرة تضمنها البيان السياسى ، وهى تلك الخاصة بالقرار ٢٤٢ ، فوافق حبش أحد نجوم الدورة – على الاحتكام للتصويت ، قائلا : إننى لن أنسحب من المجلس حتى لا أقدم هدية لإسرائيل . كما دعا إلى اضافة شعار « وحدة حتى النصر » إلى جانب ثورة حتى النصر . وقد وافق على الفقرة ٢٥٣ صوتا ضد ٤٦ صوتا وامتناع ١٠ أصوات عن الاقتراع .

وبقراءة إعلان الدولة والبيان السياسى تبين أن التوجه الجديد لا يكتنفه غموض أو التواء ، فهو يقوم على أسس : الاعتراف بوجود إسرائيل – أن الدولة الفلسطينية تقوم على جزء من التراب الفلسطينى – الالتزام بترتيبات الأمن لجميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية – أن هدف

الاستقلال الوطنى لا رجعة عنه مهما كانت التضحيات – أن المؤتمر الدولى يعقد على قاعدة قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى ، كتعبير واقعى وثورى ومسئول يضع حدا للأكاذيب الصهيونية ، ويبرهن على إخلاص الشعب الفلسطينى وطموحه لإقرار السلام العادل والشامل ، وقد وضح كل ذلك فى وثيقة إعلان الاستقلال وفى البيان السياسى للدورة .

إذ جاء فى الوثيقة إشارة إلى الدولتين اللتين أنشأهما قرار ١٨١ الخاص بتقسيم فلسطين ، ونصها : « ومع الظلم التاريخى الذى لحق بالشعب العربى الفلسطينى بتشريده وحرمانه من تقرير المصير إثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ ، الذى قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية ، فإن هذا القرار مازال يوفر شروطا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربى الفلسطينى فى السيادة والاستقلال الوطنى » .

وجاء فى البيان السياسى للدورة مايلى :

« إن المجلس الوطنى الفلسطينى ، من موقع المسئولية تجاه شعبنا الفلسطينى وحقوقه الوطنية ورغبته فى السلام ، استنادا إلى إعلان الاستقلال الصادر يوم ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ، وتجاوبا مع الإرادة الإنسانية الساعية لتعزيز الانفراج الدولى ونزع السلاح النووى وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ، يؤكد عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربى الاسرائيلى ، وجوهره القضية الفلسطينية فى إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء وأحكام الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة ، وآخرها قرارات مجلس الأمن ٦٠٥/٦٠٧/٦٠٨ (بشأن الانتفاضة) وقرارات القمة العربية ، بما يضمن حق الشعب العربى الفلسطينى فى العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنى ، ويضع ترتيبات الأمن والسلام بكل دول المنطقة » .

وهكذا يظهر بجلاء أن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى جاءت فى مستوى الانتفاضة ومتطلبات استمرارها وتعزيزها ، وعبرت عن قوة وتلاحم الوحدة الوطنية فى الداخل والخارج . كما أفرزت توجها جديدا يلتقى « بمترتبات » التسوية السليمة ، وخاصة تلك المتعلقة بالمؤتمر الدولى الذى أقره الجميع إطارا للتفاوض . كما يظهر بجلاء أنه لا يمكن لأى طرف أن يتعلل بأى موقف من شأنه أن يعوق التقدم نحو مفاوضات التسوية ، وهذا القول مقصود به أمريكا بصفة خاصة ، إذ يتعين عليها أن تطور موقفها بعد أن سلمت على نحو ما ورد فى تصريحات شولتز وميرفى وغيرهما بأن الصراع فى المنطقة يدور بين حركتين وطنيتين هما الحركة الصهيونية والحركة الفلسطينية . وخلاصة الأمر أن الموقف على نحو ما عبر عنه الملك حسين يتمثل فى أن منظمة التحرير الفلسطينية قد ذهبت إلى المدى المطلوب منها وأسهمت بنصيبها فى إحلال سلام شامل ودائم ، وأن الوقت قد حان ليفعل الآخرون الباقى ..

١٩٨٨/١١/٢٨

واشنطن والمنظمة ومنطق الحوار

بدأ الحوار الأمريكى الفلسطينى ، بعد أن تبين للإدارة الأمريكية أنها لا تستطيع المضى فى تجاهل المبادرة الفلسطينية للسلام ، وهى مبادرة جاءت ثمرة لتراكمات النضال الفلسطينى ، ولمعطيات جديدة لقيت قبول المجتمع الدولى كله باستثناء إسرائيل . وببدء الحوار تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد صححت جزءا من سياستها تجاه الشرق الأوسط . فلم يكن من المنطقى أن تظل دولة عظمى مثل أمريكا على صلة بأحد الطرفين المباشرين فى الصراع دون الآخر . وكان الذى يحول دون الاتصال الأمريكى الفلسطينى من قبل عقبات كثيرة زالت نتيجة الانتفاضة (التى دخلت عامها الثانى) وجعلت التوجه السياسى الفلسطينى الجديد ممكنا ، بل أدت إلى تحقيق اللقاء الأمريكى الفلسطينى .

ولسنا نريد أن نبالغ فى وصف الخطوة التى تحققت ، ولكن الواضح أن موافقة واشنطن على الحوار تعنى إقرارا « جزئيا » بسلامة الموقف الفلسطينى – كما تبلور فى الاجتماع الأخير للمجلس الوطنى الفلسطينى – فلا تزال الولايات المتحدة الأمريكية على معارضتها لإعلان الدولة الفلسطينية ، وإن كانت قد سلمت بأن الموف الفلسطينى يستهدف التسوية السلمية . كما تعنى موافقة واشنطن على الحوار (باتفاق الإدارتين الراحلة والجديدة) أنها تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطينى ، وقائدا لكفاحه من أجل التحرر والسيادة . وإزاء ذلك فإن الحوار ، الذى أذاب الجليد المتراكم بفعل ١٣ عاما من القطيعة (نتيجة التعهدات التى وقعها وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنرى كيسنجر عام ١٩٧٥ والتزمت بها الإدارة الأمريكية) بعد خطوة هامة فى التقدم صوب السلام . فالحوار ليس هدفا فى حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق هدفين : تيسير عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية أو حكومتها المؤقتة ، والاقتراب الأمريكى من الموقف الفلسطينى لتحقيق السلام .

والواقع أن التحرك قد بدأ على طريق التسوية نتيجة الخطوة الأمريكية والمطلوب استمراره ، إلى جانب اتخاذ تدابير محتملة كفيلة بدفعه وإثرائه ، وهذا هو ماتملكه أمريكا التى لم تظهر حتى الآن سوى تغير طفيف فى مُوقفها ، لم يظهر له أثر مادى على الواقع . وتمثل التغيير فى موقفها المعلن من أن الضفة الغربية وقطاع غزة لا يجوز أن يبقيا تحت الاحتلال كما لا يجوز أن يضما إلى إسرائيل . كما تمثل التغيير فى فهم قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى (أخيرا) . على نحو ما رسخ فى يقين المجموعة الأوروبية ، وهو الأمر الذى أدى فى النهاية إلى قرار الاتصال المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء الحوار معها . ولكن ما هى أهداف

الحوار ؟ وما هو الذى سوف تطلبه أمريكا من منظمة التحرير الفلسطينية ؟ وإلى أى مدى تستجيب الولايات المتحدة الأمريكية لمستلزمات التسوية السلمية ، القائمة على الموافقة على قرارات المجتمع الدولى التى صدرت بشأن القضية الفلسطينية ، ابتداء من قرار تقسيم فلسطين الصادر عام ١٩٤٧ - وانتهاء بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تبدو صعبة فى المرحلة الحالية ، فلا يزال الحوار فى بدايته ، ولكن الحرص على نجاحه والوصول به إلى الاتفاق على عقد المؤتمر الدولى الفعال والمحكم ، هو الذى يدفعنا إلى التحذير من أن يكون الهدف الأمريكى من وراء الحوار هو محاولة وضع منظمة التحرير الفلسطينية ، ووراءها السند العربى ، فى إطار « الخريطة » أو التصور الإسرائيلى . فالمنظمة قد ذهبت فى توجهها الجديد إلى المدى الذى لا يمكن لها بعده أن تقدم أى تنازل آخر . كما أنها أكدت جديدة الالتزام بالتوجه على نحو ما اقتنعت به أمريكا نفسها بقبول إجراء الحوار مع المنظمة . ولعل واشنطن الآن أكثر إدراكا لطبيعة الانتفاضة التى وضعت يهود أمريكا أنفسهم فى موقف حرج ، وإن كان جانب من اللوبى اليهودى سيحاول بطبيعة الحال التأثير على مسار الحوار بين المنظمة وأمريكا .

وقد كان الملاحظ أن مسألة « الإرهاب » كانت فى مقدمة ما جرى بحثه فى الاجتماع الأول بتونس بين ممثلى أمريكا والمنظمة . وبدون شك فإن التأكيد كان واضحا بأن المنظمة ضد كل أشكال الإرهاب . ولكن النضال المشروع ضد الاحتلال أمر آخر ، وهو يستمد شرعيته من قرارات الأمم المتحدة ومن القوانين الدولية ، والنضال لن يتوقف فى الأرض المحتلة حتى يحقق أهدافه فى الحرية والسيادة . وهذا النضال يتمثل الآن أكثر من أى شىء آخر فى الانتفاضة التى جاءت لطمة للعسكريين لأنهم وقفوا لأول مرة عاجزين عن استخدام قوتهم العسكرية ، وليس ذلك لأسباب أخلاقية بقدر ما هى أسباب دولية ، لأنه لا يوجد هناك سلاح يواجههم وإنما هناك أطفال وحجارة . « فليس هناك جيش يهزم جيشا وإنما هناك أطفال يهزمون إرادة جيش » .

كذلك لوحظ أن الاجتماع الأول اقترن بتصريحات أمريكية عن ضرورة المفاوضات المباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، وليس هناك ما يمنع ذلك بشرط أن تجرى المفاوضات من خلال مؤتمر دولى حقيقى يأتى انعقاده متفقا مع الرغبة الدولية التى عبرت عنها قرارات الأمم المتحدة . والحقيقة أن المؤتمر الدولى هو السبيل الوحيد لحل أزمة الشرق الأوسط ، فداخل المؤتمر يمكن التوصل إلى طريقة تجعل إسرائيل والمنظمة تتفاوضان معا . ويرجع التمسك بصيغة المؤتمر الدولى الفعال إلى أنها تضمن التوجه الجدى نحو التسوية السلمية دون مراوغة إسرائيلية فى الدرجة الأولى . كما يضمن المؤتمر حث الأطراف على المرونة اللازمة للتوصل إلى تسوية عادلة . وقد كانت صيغة المؤتمر هى تلك التى دعا إليها قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الصادر فى عام ١٩٧٣ (إثر حرب أكتوبر) بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى عام ١٩٦٧ (قرار الانسحاب من الأراضى المحتلة وضمان حق العودة للاجئين) ، وبأن يتم التنفيذ من خلال مفاوضات ملائمة . وقد جرى تنفيذ قرار ٣٣٨ بالفعل بعقد مؤتمر جنيف الأول فى أواخر عام ١٩٧٣ وبداية عام ١٩٧٤ .

وبرغم أنه لا يزال مبكرا أن نتعرض لمفاوضات التسوية ، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد قدمت إلى الدول العربية تفسيرا لقرار ٢٤٢ – قبل أن يتآكل موقفها فى سنوات الانحياز الصارخ لإسرائيل – مؤداه أن القرار يعنى الانسحاب من كل الأراضى العربية المحتلة ، مع تعديلات طفيفة على جانبى الخطوط التى لم تكن حدودا من قبل . والمقصود بذلك هو الضفة الغربية التى كان يفصلها عن إسرائيل خطوط للهدنة . وليس حدودا ، كما كان من مؤدى التفسير الأمريكى أن قرار ٢٤٢ قابل للتطبيق على جميع الجبهات ، ومعنى ذلك على جبهة الجولان السورية أيضا .

وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة مطالبة أكثر من غيرها بالعمل الآن على عقد المؤتمر الدولى . أو بأن توضح – على الأقل – أن هدفها النهائى من فتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية هو عقد هذا المؤتمر .

إن استناد المنظمة فى قرارتها ، إلى القرارات الدولية التى شاركت الولايات المتحدة نفسها فى صياغتها وإقرارها ، وأن تلبية المنظمة لكل الشروط المبدئية التى اشترطتها الولايات المتحدة للحوار معها ، معناه أن واشنطن – قبل غيرها وأكثر منهم – مسئولة عن تحقيق الإطار الصحيح للتفاوض الشامل بشأن السلام ، وهو أيضا الإطار الذى ارتضاه المجتمع الدولى . كما أن واشنطن وافقت على مبدأ عقد هذا المؤتمر صراحة فى مرحلة سابقة ، علاوة على موافقة الغالبية السياسية فى إسرائيل نفسها – رغم الانقسام الكبير فيها – (وجاءت الموافقة من « المعراخ »(*) إلى عدد من الأحزاب الدينية والمتشددين وبينها أطراف عديدة) . وهكذا يتضح أن الدور الأمريكى – أو الدور الذى تريده واشنطن لنفسها – لن يتحقق إلا فى الإطار الدولى نفسه ، حيث يكون أكثر مشروعية ، وحيث تكون نتائجه أكثر عملية .

١٩٨٨/١٢/٢٧

(*) المعراخ : اسم أطلق على تجمع ضم أحزاب العمل (حزب العمل وحزب أحدوت عافودا وحزب رافى) لخوض المعارك الانتخابية فى مواجهة كتلة الليكود ، التى تضم الأحزاب اليمينية . ولم يعد هذا التجمع قائما الآن لأنه ينظر إليه كحزب واحد يحمل اسم « حزب العمل » وزعيمه الحالى هو اسحق رابين .

عمل عربى يعزز المبادرة الفلسطينية

من أبرز مهام المرحلة الراهنة إتقان عملية التفاوض الجارية فى الآونة الحالية ، على مستوى غير مباشر ، فهى جارية من خلال الاتصالات الدولية التى تقوم بها الدول العربية ، وجارية من خلال الحوار الأمريكى الفلسطينى ، وعملية التفاوض هذه تتطلب أن تعرف كل الأطراف المعنية الموقف الفلسطينى (المؤيد من الأمة العربية) فى حده الأعلى وحده الأدنى الذى لا تزول بعده . كما تتطلب أن يكون الجانب العربى واضحا مثل الصبح فى توجهاته ، وأن يحضر كل أوراقه أثناء عملية التفاوض ، التى تقتضى فى الوقت نفسه تصعيد الانتفاضة الفلسطينية إلى آخر مدى وفضح أساليب الإرهاب الإسرائيلى فى مواجهتها . فهذا كله هو الذى يصل بنا إلى تحريك عملية السلام ، أما التباس المواقف وإبداء الضعف فإنه ينتهى دائما إلى لا شىء .

والحق أن القيادة الفلسطينية مدركة لهذه الحقائق ، فهى فى تحركاتها الأخيرة انطلقت من واقع أن الموقف الواضح فلسطينيا وعربيا سيدفع الولايات المتحدة الأمريكية فى النهاية إلى مساندة المبادرات الفلسطينية ، التى انبثقت متتالية من التوجه السياسى الجديد الذى صاغه المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الأخيرة . وذلك لأن الإدارة الأمريكية ، وهى واقعة حاليا بين تأثيرين ، سوف تنتهى إلى تغليب التأثير الذى يوحى « بالإمكانية بعد أن أثبت التأثير الآخر استحالة الوصول إلى شىء . والواضح فى موقف الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن هذا التذبذب بين صعود محدود فى مساندة الحق العربى ، ثم نزول محدود ، ولكننا فى تقويمنا لهذا الموقف يجب ألا نغفل عن حقيقة أن هذا الوضع يتصل بطبيعة عملية التفاوض الجارية الآن من (خلال أمريكا) مع الطرفين العربى والإسرائيلى . والأمر المؤكد أنه فى أى عملية تفاوضية فإن الطرف الثالث يسبر غور الطرفين وغالبا ما ينعطف إلى موقف المتشدد منهما ، ومن هنا فإن من أهم أساليب التفاوض أن يكون الطرف « العربى » حازما أمره ، عارفا حدود ما يريد ، موضحا أنه لا مجال للتنازل عن حد معين .

وقد كان هذا هو موقف منظمة التحرير الفلسطينية ، التى قدمت مقترحات جديدة فى هجوم السلام ، فهى تتحرك سياسيا على أرضية انتفاضة استمرت ١٧ شهرا ، وبعد أن بلورت قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى حدود هذا التحرك ، وهى فى مقترحاتها التى أعلنها ياسر عرفات ، رئيس دولة فلسطين ، من باريس ، أوضحت لأمريكا وللعالم الرغبة الصادقة فى التسوية السلمية الشاملة فى الشرق الأوسط القائمة على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، وإقامة دولته

المستقلة على ترابه الوطنى ، كما أوضحت لأمريكا أنه لا بديل عن الانسحاب الإسرائيلى فى أسرع وقت ممكن من الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة ، وأن أى تفكير بما دون ذلك لا جدوى منه ، وقد أثبتت التجربة الماضية ذلك ، وأنه إذا كنا نريد السلام والاستقرار فى المنطقة فلابد من نبذ ذلك الطريق الذى يدعو إليه شامير ، وسلوك طريق آخر يبدأ بالانسحاب ومجىء قوات دولية أو أمريكية ، وتجرى بعد ذلك انتخابات تتم فى إطار عملية بناء الدولة الفلسطينية المستقلة ، وإرساء ترتيبات وضمانات السلام .

وكانت اقتراحات الانتخابات التى كثر الحديث عنها ، والتى أبدت أمريكا نفسها بضرورة أن تكون جزءا من عملية التسوية السياسية ، محل بحث مستفيض فى الدوائر الفلسطينية منذ أن طرح اسحق شامير - رئيس وزراء إسرائيل - البرنامج الرسمى للحكومة الإسرائيلية أمام الكنيست يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٨٨ - وهو البرنامج الذى يكشف تشبث هذه الحكومة - بمختلف عناصرها - بضم الأراضى الفلسطينية والعربية وتشبثها بمحاولة القضاء على الانتفاضة . كما يكشف أن ما تفعله هذه الحكومة هو إيجاد وسائل لتحقيق هذه الاهداف ، وأن كل ما تريد أن تصل إليه فى تحركها السياسى هو - على نحو ما ردده موشى ارينز - تحسين صورة إسرائيل فى العالم . وهو أمر يقتضى طرح مشروعات لمجرد كسب الوقت ، أما المشروعات ذاتها فلا جديد فى مضمونها ، بل هى مجاهرة صارخة بالتشبث بأفكار شامير المعروفة .

والحق أن المرء يقف مذهولا أمام مجاهرة شامير وهو ذاهب إلى أمريكا ، وقبل ذلك مع عدد من الأطراف العالمية ، بأنه يرفض مبدأ « الأرض مقابل السلام » ويشدد على أن هذه أراضى « يهودا والسامرا » إلى آخر القصة البالية التى ترددها إسرائيل . إذن لا عجب أن يأتى مضمون المقترح الذى طرحه شامير مكرسا للاحتلال ، مستهدفا « الحكم الذاتى » بقصته القديمة العجيبة القائلة بفكرة « الناس دون الأرض » ، وأقصى ما أبداه شامير من تغيير جاء فى التعبيرات عندما كان يتحدث فى شيكاجو - أثناء زيارته الأمريكية الأخيرة - عن إدارة ذاتية كاملة ، وقد شرحها بأن المقصود منها هو أن « يشتغل الناس » ببعضهم بعيدا عن الأمن وبعيدا عن السياسية الخارجية ، أى أن يكونوا تحت قبضة الاحتلال .

ويجب أن نلاحظ فى التحرك الإسرائيلى أن هناك مجموعة أوراق تستخدمها حكومة تل أبيب بهدف تحسين صورتها فى العالم ، بإبرازها وكأنها تطرح مبادرات ، فهناك مثلا أفكار لشامير تأتى ضمن الخط نفسه ، ولكنها تختلف جزئيا بإمكانية الحديث مع وفد أردنى فلسطينى ، ثم يأتى بيريز فيلور أفكارا - تردد الحديث عنها فى الصحافة الإسرائيلية - تتحدث عن إمكانية فترة « تهدئة » لبلوغ الحكم الذاتى ، ثم لحدوث رباط فلسطينى أردنى . إلى آخر هذه القصة المعروفة . بل إننا نرى فى تحركات المعسكر المشهور باسم معسكر السلام فى إسرائيل ما يخدم هذا التحرك الإسرائيلى العام لتحسين الصورة ، وآخر ما عرف فى هذا الصدد هو أن هذا المعسكر طرح فكرة القيام بمظاهرة تضم ١٠٠ ألف من الإسرائيليين مقابل أن تتوقف الانتفاضة يوما كاملا وأن تكون بعد ذلك - على حد وصف معسكر السلام - « نظيفة من قنابل المولوتوف والحجارة » !!

نحن إذن أمام موقف إسرائيلى واضح ، لم تخف دوافعه على الشعب الفلسطينى فى كل مكان . وكان أول من كشفه هم أهل الداخل (فى الضفة الغربية وقطاع غزة) الذين رأوا أن تحرك شامير هو للاستهلاك الخارجى ، وذلك لأنهم عاشوا تصعيد ممارسة الإرهاب الإسرائيلى إلى آخر مدى . كما عاشوا مراحل التعبئة الإسرائيلية فى الشهور الماضية (فى مواجهة التأييد العالمى الجارف للتوجه السياسى الفلسطينى الجديد) لتأكيد التمسك بالأرض العربية . والمثل على ذلك هو المؤتمر الذى دعا إليه شامير ، وحضرته قيادات تجمعات اليهود - تحت اسم مؤتمر التضامن اليهودى العالمى مع إسرائيل ، وقد أظهر الإعلان الذى صدر عن المؤتمر التشبث بالقدس غير مجزأة وعاصمة أبدية لإسرائيل ، والتشبث بدولة إسرائيل بكامل أراضيها .

وقد طرح أهل الداخل رؤيتهم على قيادتهم فى منظمة التحرير الفلسطينية ، وكان الرأى الجماعى فى مناقشات المجلس المركزى الفلسطينى أنه لا جدوى من التعامل مع التحرك الإسرائيلى بصورته التى بدت فى زيارة شامير لأمريكا ، وقد حرصت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على أن تطرح جوابها بلغة تتلاءم مع التأييد العالمى لمواقف المنظمة ، ومستجيبة لآراء عربية جاءتها من خلال الدبلوماسية الهادئة ، وعلى هذا الأساس صدرت تصريحات تقول إن المنظمة ليست ضد إجراء الانتخابات ولكنها مع انتخابات تتم بعد انسحاب القوات الإسرائيلية وتجرى تحت إشراف أممى . ثم جاء لقاء القيادة الفلسطينية بمختلف فصائلها فحسم الأمر (وحدد ما يمكن وما لا يمكن) ، فى مقترحات السلام الجديدة التى أوضحها عرفات فى محادثات باريس ، حيث جسدت زيارته الرسمية لفرنسا - بدعوة من الرئيس الفرنسى ميتران - عمق التحول الدولى فى مساندة القضية الفلسطينية .

وكان معنى المقترحات الجديدة أن هجوم السلام الفلسطينى متدفق فى مبادرات متتالية ، منذ إنطلاقه فى دور الانعقاد الأخير للمجلس الوطنى الفلسطينى ، وأن الشعب الفلسطينى مجمع على رفض الحكم الذاتى وعلى رفض الاحتلال بشتى صوره وألوانه ، كما تعنى المقترحات أن الانتخابات وسيلة أساسية فى حياة الشعب الفلسطينى السياسية ، يطبقها حينما يمارس صلاحياته وحقوقه وسيادته على أرضه ، وأنه يمكن للشعب الفلسطينى أن يقبل بفترة انتقالية محددة ، على أن يتم ذلك تحت إشراف أممى شريطة أن تنسحب قوات الاحتلال من الأراضى المحتلة . وقد أوضح عرفات للمسئولين الفرنسيين ردا على أسئلتهم عن الموقف من مبدأ إجراء الانتخابات أن السؤال الحقيقى هو هل تجرى الانتخابات من أجل الانتخابات ؟ أم فى إطار خطة تتضمن كل شيء من الألف إلى الياء ؟ وقال عرفات : إذا كانت ضمن خطة فإننا لا نعترض عليها ، أما إذا كانت تستهدف كسب الوقت - أى أن يكسب شامير ستة أشهر أو سنة بقصد القضاء على الانتفاضة - فإنه لا يوجد هناك ضمير واحد يمكنه أن يقبل مثل هذا الاقتراح .

وقد أعلن رئيس دولة فلسطين قبيل مغادرته باريس أنه أبلغ الرئيس ميتران موافقته على كل الخطوات التى وافقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية فى ناميبيا لإجراء انتخابات فى الضفة الغربية وغزة .

وقد وصلت بذلك عملية التفاوض غير المباشر الجارية حاليا إلى موقع يتطلب من الدول العربية جميعا أن تبلور إرادة واضحة لا لبس فيها ، تعرف بها كل الأطراف المعنية بالصراع العربى الإسرائيلى ، ويتعين على الدول العربية الآن أن تركز على بحث كيفية حصر أوراق عربية توجد حقائق على أرض الصراع ، تكمل الحقائق التى أوجدتها الانتفاضة ، لتستكمل « زحزحة » موقف الولايات المتحدة الأمريكية وتصل بالإدارة الأمريكية إلى الاقتناع بمشروع السلام العربى (مشروع فاس) بحذافيرة ، ويلفت النظر أن الوعى بأهمية التحرك العربى الجديد واضح فى الساحة الفلسطينية والعربية عموما . وقد عبر عنه عدد من المفكرين والحكماء العرب حين رأوا أن أحوج ما نحتاجه فى هذه الفترة – كى تبلغ الانتفاضة هدف التحرير – أن نتحرك عربيا للتلاحم بها ، وأن يستهدف التحرك الموقف الحازم وراء ما تقرره ، فهذا هو الذى يصل بنا إلى بدء عملية السلام الشامل والعادل .

١٩٨٩ / ٥ / ٥

أمريكا .. والاقتراب الصحيح من عملية التفاوض

أصبح من المتوقع أن تنجح المساعى من أجل عقد الاجتماع الثلاثى بين وزراء خارجية أمريكا ومصر وإسرائيل ، وبالتالى يبرز السؤال الموجه إلى الولايات المتحدة : ما الذى ينبغى عمله حتى يصل الاجتماع حين ينعقد - إلى تحقيق المستهدف من ورائه وهو ما أسمته إدارة واشنطن بالحوار بين إسرائيل والفلسطينيين ؟

والسؤال موجه إلى أمريكا ، لأن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قدمت كل ما يمكن لها أن تقدمه ، وفى رأى الكثيرين من عناصرها وفى الساحة الفلسطينية أنها قدمت الكثير ، لا على صعيد المساس بحقوق شعبها وإنما على أمل أن تصل بأمريكا إلى إعادة النظر فى مقاربتها للصراع فى المنطقة العربية ، كما أن مصر بذلت كل ما يمكن لها أن تبذله من موقعها ككبرى الشقيقات العربيات ، ومن الصلة الخاصة القائمة بين مصر وفلسطين ومن موقع علاقاتها الدولية ، وبخاصة مع الولايات المتحدة .

إذن فإن السؤال موجه إلى أمريكا لأن الجانب العربى لا يمكن أن يطلب منه المزيد ، وقد أصبح واضحا أن مقولة أنه لا جدوى من إقناع إسرائيل بإعادة النظر فى مخططاتها التوسعية باتت أمرا مؤكدا ، وأن السبيل لإقناعها - كما يرى مختصون إسرائيليون ويهود فى مختلف أنحاء العالم - هو « فرض الوصول » إلى حل ، وليس هناك من حاجة إلى تحليل هذه المقولة التى تناولتها كثيرا من قبل .

وبما أن أمريكا - وفقا لما أثبتته كل التحليلات - هى القادرة على أن تفرض على إسرائيل ما ينبغى اتباعه من سياسات ، فإن أمريكا هى المدعوة بالدرجة الأولى إلى أن تعيد النظر فى الأسلوب الذى انتهجته على مدى ثلاث وعشرين سنة منذ عام ١٩٦٧ . وهو أسلوب يرى المحللون السياسيون أنه كان مرتبطا باستراتيجيتها الدولية ، التى كانت تضع همها فى الاتحاد السوفيتى وتراه دوما نصب عينيها . وقد استتبع ذلك جعل إسرائيل ركيزة فى المنطقة العربية لمواجهة ما كانت أمريكا تصفه بالخطر السوفيتى .

وبسبب ذلك اعتمدت أمريكا أسلوب تمكين إسرائيل من الاستمرار فى الأراضى المحتلة ، وطرحت عملية تفاوض هى فى واقع الأمر تساعد إسرائيل على مد جذورها فى أرض غير تلك

التى استقرت فيها قبل عام ١٩٦٧ . ووصل هذا الأمر مداه فى الفترة الأخيرة من عهد كارتر ، وفى عهد ريجان بصفة خاصة ، حيث أمكن إنشاء علاقة خاصة ، وبين المحافظين الجدد فى أمريكا وبين تجمع « ليكود » الإسرائيلى أنتج اتفاق التحالف الاستراتيجى بين واشنطن وتل أبيب ، الذى أحدث التوترات المعروفة فى المنطقة .

وقد أصبحت مطالبة أمريكا بإعادة النظر فى أسلوبها ضرورية بعد أن اتضحت أمام العالم كله حقيقتان بارزتان :

الأولى : أن الاتحاد السوفيتى أكد فى عهد جورباتشوف ، وتحت شعار إعادة البناء ، أنه يريد الانتقال بعلاقاته مع الولايات المتحدة إلى مرحلة تعاون ، (وهذا أمر اقتنعت به الأوساط السياسية الأمريكية) . جعلت المراقبين يجمعون على أن قيمة إسرائيل كقاعدة استراتيجية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى سوف تتضاءل باطراد إلى أن تنعدم تماما .

وتقترن هذه الحقيقة بأن أمريكا تشعر بالفعل بعبء تقديم ثلاثة مليارات من الدولارات لهذه القاعدة سنويا ، وهى تتطلع إلى خفض ميزانياتها فى ضوء هذا التغير العالمى . يضاف إلى ذلك أن أمريكا قد لاحظت أثر سياستها على علاقاتها العربية ، التى وإن كانت لم تصب بشروخ شديدة إلا أن استمرار أسلوب واشنطن الحالى يهيىء لحدوث مثل هذه الشروخ على المدى المتوسط والمدى البعيد .

الثانية : حقيقة تتعلق بالإسرائيليين أنفسهم . ذلك أن السياسة الإسرائيلية التى شجعها إبرام الاتفاق الاستراتيجى الأمريكى الإسرائيلى أدت إلى (كوارث) بمنظار المحللين الإسرائيليين أنفسهم ، وكان منها الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان ، الذى أوصل إلى نزيف دم مستمر وإلى تكوين مشاعر عداء عميقة بين العرب اللبنانيين فى جنوب لبنان (شيعة وسنة وموارنة) ستؤثر على الإسرائيليين . أما الكارثة على الإسرائيليين فى الضفة الغربية وقطاع غزة فإنها لا تحتاج إلى أى توضيح .

إن هاتين الحقيقتين واضحتان أمام أمريكا ، فهل نتوقع منها إعادة النظر فى مقاربة عملية التفاوض ؟

إن الأمر الذى يمكن قوله أنه إذا كانت العملية ستستمر وفق أسلوب المرحلة التى امتدت فيما بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٩٠ ، فإننا لا نتوقع أن تصل بنا إلى شىء ، وستكون مجرد إضاعة وقت ضمن استراتيجية التوتر . فالإسرائيليون كانوا رافضين ، ضمن نقاط بيكر الخمس ، حتى أن يكون هناك فى الوفد الفلسطينى اثنان من المبعدين ، وأخذ هذا الموضوع شهورا حتى تم التوصل إلى حل قبلته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومصر . ويبدو مما نشر أن يشترط للمبعدين اللذين سيختاران من القدس الشرقية ألا يكونا مقيمين فيها وإنما من خارجها ، حتى يتاح للقيادة الإسرائيلية أن تستمر فى مقولتها التى ترفض أن تتباحث مع أهل القدس الشرقية (التى احتلت بعد يونيو ١٩٦٧) خوفا من أن يفتح ملفها .

وإذا كان ملف البحث نفسه سيقتصر على الانتخابات التى اقترحها شامير ، ثم يسمح بعد ذلك بأن يدور الحديث فى مشروعات التسوية ككل ، فإننا نطالب أمريكا بأن تحدد بوضوح كيف يمكن التوصل إلى ذلك ، خاصة وأن جيمس بيكر ، وزير الخارجية الأمريكية ، قد حسم القول بأن هذه الانتخابات عملية مناسبة وخطوة تؤدى إلى مفاوضات سياسية لإيجاد حل سلمى قائم على قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، و ٣٣٨ ، ويضمن أمن إسرائيل ودول المنطقة ، ويستجيب للمطالب الشرعية للشعب الفلسطينى .

ومطالبة أمريكا بتحديد إمكانية الربط بين المراحل ، يعنى فى واقع الأمر إعادة النظر فى أسلوب مقاربتها لحل الصراع بالحسم فى النقاط التالية :

– **الأولى (الأساس) هى :** إعلان واضح وصريح من أمريكا بتحديد موعد معين لعملية التفاوض تنتهى بالانسحاب وفقا لقرارات الأمم المتحدة (مجلس الأمن والجمعية العامة) ، ذلك أنه بدون تحديد المدى الزمنى فإن الأمر يعنى أن تستمر السياسة الإسرائيلية فى الوقوع فى أخطاء كالقيام بالتهجير الصهيونى ليهود الاتحاد السوفيتى ، وما يمثله من اعتداء على حقوق شعب فلسطين ، الذى يراد إخراجه من أرضه .

الثانية : لابد لأمريكا أن توضح فهمها للحقوق السياسية للشعب الفلسطينى ، وأن يضمن هذا الفهم حق تقرير المصير وحق العودة ، من حيث المبدأ ، أما ممارسة حق العودة فيمكن البحث فيه .

الثالثة : أن يجرى التعامل مع شعب فلسطين له حقوقه الأصلية وله قيادته ، هى الممثل الشرعى له .

والدعوة إلى تغيير الأسلوب الأمريكى تعنى فى واقع الأمر السعى لنجاح الاجتماع الثلاثى ، على نحو ما تضمنته خطوة بيكر ، لأن النجاح يمهد لاجتماع تال يجب أن نصل إليه والأمور واضحة ، فمن الضرورى أن نتعامل مع المدى المتوسط برؤية جلية حتى يسهل التعامل مع المدى القصير ، وهذا هو أهم ما فى النظرة المستقبلية .

ويدخل فى هذا الإطار الموافقة على دور أكبر لأوروبا الغربية فى جهود التسوية ، فمن شأن ذلك أن يخفف عن أمريكا عبئا ليس بالقليل ، وتلك نصيحة يسوقها عدد من الإسرائيليين واليهود الغربيين ، الذين لا يجدون حرجا الآن من الدعوة لإفساح مجال أمام دور معين للاتحاد السوفيتى ما دام قد دخل فى مرحلة تعاون مع الولايات المتحدة .

إن الكرة الآن فى ملعب الولايات المتحدة ، وهى مدعوة إلى أن تطوى تماما المرحلة فيما بين ١٩٦٧ و ١٩٩٠ ، وأن تبدأ مرحلة جديدة تعتمد أمدا قصيرا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية ، وأن يكون هذا الأمر هو محور الدور الأمريكى لتحقيق تسوية عادلة وشاملة فى الشرق الأوسط .

١٩٩٠ / ٣ / ٩

التطور الكبير داخل إسرائيل

ليس صدفة ذلك الذى جرى لأول مرة فى تاريخ إسرائيل ، وهو أن تسقط حكومة تل أبيب بحجب الثقة عنها بسبب سؤال مطروح فى الساحة الاسرائيلية هو السؤال الفلسطينى ، والمقصود بذلك أن الذى أسقط حكومة شامير هو تلك التحولات التى حدثت على المستويات الإقليمية والدولية لسببين :

١ – الانتفاضة الفلسطينية التى دخلت شهرها الـ ٢٨ متحدية كل جبروت الاحتلال وإرهابه الرسمى المنظم ، وهى الانتفاضة التى أكدت استمراريتها فى كل الارض المحتلة بعد أن أصبحت نمطا لحياة الشعب الفلسطينى لا رجعة فيه .

٢ – مبادرة السلام الفلسطينية التى لا رجعة عنها ، وهى فى واقع الأمر مبادرة عربية شاملة تؤيدها الأغلبية العظمى من شعوب العالم . ولا تشذ عن ذلك الأوساط اليهودية فى أمريكا وأوروبا ، التى باتت أكثر مطالبة بضرورة التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى .

كان هذا هو مجمل الرأى الذى طرح على اللجان العربية للتضامن مع شعوب آسيا وأفريقيا ، التى اختتمت أمس اجتماعها الخامس الذى عقد فى صنعاء وسط أحداث عربية هامة . ويتقدم هذه الأحداث السعى الحثيث وبخطى ثابتة وواثقة نحو إعلان دولة الوحدة بين شطرى اليمن مع حلول نوفمبر المقبل .

وقد يرى فى الاجتماع الذى عنى بكل القضايا العربية القومية ، استعراض لتطورات القضية الفلسطينية على الأصعدة المحلية والقومية والدولية . وقدم عبد الله الحورانى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عرضا شاملا فى هذا الصدد ركز فيه على تأثيرات الانتفاضة ومبادرات السلام الفلسطينية . كما شاركت لجنة التضامن المصرية التى يرأسها أحمد حمروش مع منظمة التحرير الفلسطينية فى تقديم ورقة عمل حول سبل دعم الانتفاضة .

ووصف الدكتور مراد غالب رئيس منظمة التضامن . الذى افتتح اجتماعات صنعاء الانتفاضة الفلسطينية بأنها الشعاع الأكثر إشراقا فى أمتنا العربية ، فهى تعبر عن إصرار الشعب الفلسطينى على مواصلة كفاحة رغم كل التصعيد الوحشى للقمع الإسرائيلى ، ورغم الهجرة اليهودية والأخطار التى تحيق بمستقبل هذا الشعب الباسل . وقال إن الانتفاضة تحظى بتأييد متزايد من الرأى العام العالمى والأغلبية الساحقة من دول العالم ، وقد فشلت جميع الجهود الإسرائيلية لإجهاضها

أو الفصل بين قيادتها فى الداخل ومنظمة التحرير ، الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى من جانب آخر .

وفى استعراضنا للتطورات الفلسطينية ، كان هناك إجماع من لجان التضامن العربية على أن ما جرى فى إسرائيل لأول مرة فى تاريخها كان نتيجة تطورات السنتين الأخيرتين بصفة خاصة ، حيث برزت الانتفاضة والحركة السياسية المواكبة لها كما برزت تأثيراتهما فى كل اتجاه وهذا تحليل سليم لواقع الأحداث ، فلولا الانتفاضة وتأثيراتها على المجتمع الإسرائيلى لما كان للفكر الإسرائيلى أن يتغير ، ولم تكن الانتفاضة التى وحدت بين كل عناصر الشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج منفصلة عن مبادرات المنظمة التى أنطلقت (بمساعدة جوهرية من مصر) من المجلس الوطنى الفلسطينى فى دور انعقاده التاسع عشر بالجزائر ، ثم من دور انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائى بجنيف فى ديسمبر ٨٨ ، وقد تلا ذلك ، على نحو ما هو معروف ، استجابة الإدارة الأمريكية للحوار مع المنظمة ثم تطور هذا الحوار بمشاركة مصر .

ولتعريف ما حدث فى إسرائيل ، نقول إن حكومة شامير ، بسبب السؤال المطروح عليها وهو موقفها من التحرك صوب مفاوضات السلام من خلال الحوار الفلسطينى الإسرائيلى المقترح قد كشف عن تطورات بالغة الأهمية يحدث بعضها لأول مرة فى تاريخ إسرائيل ، ومن ذلك حجب الثقة عن حكومة وقفت ضد الحوار مع ممثلى الشعب الفلسطينى . ويمكن إدراك عمق التحول من حقيقة أن الذين اقترعوا بحجب الثقة فى الكنيست عن حكومة شامير قد وصل عددهم إلى ٦٠ نائبا لم يكن عشرهم ليقف منذ سنوات داعيا للحوار مع الفلسطينيين من أجل مفاوضات السلام .

ولتعريف السبب نقول إنه قبل الانتفاضة كانت إسرائيل تجد سهولة كبيرة فى تحديد عدوها والزعم بدعواها ، فقد كانت عادة ما تصف الفلسطينى بالإرهابى الذى لا تنجح محاولاته بسبب قوة البطش الإسرائيلى .

ولكن بعد الانتفاضة ، سقطت دعوى إسرائيل حيث تبين لها أن عدوها الأول هو القومية الفلسطينية التى أكدها شعب له وسائله فى الكفاح من أجل استرداد حقوقه الشرعية .

كما فوجئت إسرائيل بتطورات جوهرية فى داخلها ومن حولها نتيجة الانتفاضة والهجوم السلمى لمنظمة التحرير الفلسطينية .

أما تلك التى فى داخلها فقد تمثلت فى تحول أحزاب بكاملها ، وإن لم تكن لها الأغلبية ، صوب السلام والحرص على توفير متطلباته ، على نحو ما ظهر فى اقتراع الكنيست الإسرائيلى . ويرجع الفضل فى ذلك إلى منظمة التحرير التى كانت قد بدأت منذ عام ٧٤ سياسة التعامل مع المجتمع الإسرائيلى ، داعية إلى الحوار مع القوى اليهودية المعادية لأهداف الصهيونية وتطوير علاقاتها بهذا القوى ..

وأما تلك التى فى خارجها ، فهو ذلك التحول الدولى الكبير فى المجتمعات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية ، بعد أن تبين لها أن المنظمة داعية سلام ترفض استعمال العنف فى الرد على إسرائيل وسياستها العدوانية .

وقد كان أبرز تحول هو ذلك الذى حدث فى صفوف الإدارة الأمريكية ، على ضآلة حجمه ، ثم ذلك الموقف الذى نهجته المجموعة الأوروبية وأكدته فى بيان مدريد ، تليها مجموعة شمال أوروبا وبصفة خاصة الدول الاسكندنافية .

وكان من بين ما كشفته حكومة تل أبيب نفسها ، نتيجة للانتفاضة ، وأن إسرائيل تعيش بالفعل أسطورة كبرى ، عندما تعتقد أنها لاتقهر وأن الانتفاضة يمكن القضاء عليها عسكريا ، على نحو ما كان يردد شامير وبعض وزرائه بين آونة وأخرى .

ولكن الأمر كان على عكس ذلك وإمتدت آثار الانتفاضة إلى الجليل ، حيث تعيش أغلبية العرب فى إسرائيل ، وإلى داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نفسها حيث يرفض الكثيرون الخدمة فى الأراضى المحتلة ، بينما يمتنع آخرون - رغم قتلهم - عن المشاركة فى أعمال البطش والتنكيل .

يضاف إلى كل ذلك الخسائر الاقتصادية التى تجاوزت مليارى دولار منذ بدء الانتفاضة ، وبالنسبة لمتطلبات الحوار التى رفضها شامير وأدت إلى إسقاطه ، فإن المنظمة ، التى استطاعت بتبنيها برنامج المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر أن تربك إسرائيل فى النهاية ، دعت مؤيدة من مصر بأن يجرى الحوار بين وفد من حكومة إسرائيل ووفد من المنظمة ، يشكل من الداخل والخارج بما فى ذلك ممثلو القدس .

وبالنسبة لجدول الأعمال فإن المنظمة دعت إلى أن يكون مفتوحا شاملا لكل القضايا ، مؤديا إلى التسوية النهائية على الأسس التى حددتها الأسرة الدولية ، وألا يقتصر الأمر على بحث موضوع الانتخابات التى دعا إليها شامير .

والواضح أن المنظمة نجحت فى إدارة الصراع حول هذه القضية إلى درجة أن حكومة شامير لم تستطيع الوصول إلى قرار ، مما أدى إلى أنهيار الائتلاف الحاكم ، وأصبح المطروح فى الذهن الإسرائيلى عدة خيارات ترتبط كلها بالانتفاضة والتحرك السياسى الفلسطينى .. هل يلعب الوقت لصالح إسرائيل أم لا ؟ - هل إسرائيل على أبواب كارثة ؟ - هل إرجاع الأراضى يعود بالسلام ؟ - ماهو الموقف من المستوطنين والاستيطان ؟ - وهناك أسئلة أخرى كثيرة .

ومنتهى القول فيما حدث فى إسرائيل ، هو أن حكامها قد فشلوا عندما راهنوا على الزمن والإرهاب لكسر شوكة الانتفاضة وإنهائها ، وعلى إفشال مبادرات السلام . فعلى العكس من توقعاتهم فإن الذى حدث هو تعميق الانتفاضة وإتساعها وشموليتها لكل المواقع فى أرض فلسطين ،

كما أن الذى حدث هو أن مبادرة السلام الفلسطينية ، التى أصبحت مبادرة سلام عربية من خلال قمة الدار البيضاء ، قد رسمت أقدامها وأصبحت حقيقة لا يمكن التراجع فيها . ومنتهى القول فيما ينبغى للدول العربية عملة هو استمرار تطوير التحرك السياسى المرتكز على قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الـ ١٩ - والعمل على تنفيذ قرارات قمة الجزائر والدار البيضاء الخاصة بالانتفاضة سياسيا وماليا ، ومن بينها ضرورة تحريك اللجنة العربية الخاصة بدعم الانتفاضة .

١٩٩٠ / ٣ / ٢٣

الفصل الثالث

حرب الخليج والتحرك الجديد نحو التسوية

١ – القضايا الفلسطينية فى مرحلة ما بعد الحرب

من الملاحظ أن الأوساط الفلسطينية مشغولة بمتطلبات مرحلة ما بعد الخليج ، شأنها فى ذلك شأن الدوائر العربية عامة ، وتلاحظ هذه الأوساط أن هناك عدة قضايا برزت بإلحاح فى بداية هذه المرحلة ، تتعلق بشعب فلسطينى ومنظمته والصراع العربى الإسرائيلى . ومن بين القضايا الملحة مسألة الفلسطينيين الموجودين فى دول الخليج ، وكذلك قضية انتفاضة الشعب داخل الأراضى المحتلة ، وكذلك قضية التحرك السياسى المطلوب على المستويات الداخلية والعربية والدولية .

وفيما يخص الموضوع الأول ، تشعر الأوساط الفلسطينية ومعها كثيرون من أبناء الأمة العربية – بل وعدد من المتابعين فى العالم – بقلق شديد من أن تتحول بعض الممارسات إزاء أبناء فلسطين بالكويت إلى ما لاتحمد عقباه . وهؤلاء جميعا يأخذون بعين الإعتبار المناخ السائد الذى غذته المواقف المتخذة من هذا الطرف أو ذاك ، وما شاع بفعل انحياز قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب الرئيس العراقى خلال الأزمة والحرب .

ولم يكن غريبا أن تبحث مصر وسوريا هذا الموضوع بصراحة مع شقيقاتهما دول الخليج ، بل كان أمرا لافتا للنظر التصريحات البريطانية التى صدرت فى هذا الشأن . وترى الأوساط الفلسطينية المعنية أن هذه القضية تستحق عناية خاصة . ولذلك شهدت الساحة العربية تحركات وإتصالات فلسطينية لمعالجة الموضوع . وكان من اللافت للنظر أن نسبة كبيرة من هذه التحركات لم تتم من خلال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . إدراكا من القائمين بالتحركات للحساسية الشديدة التى تعثر الموضوع إذا ما اتصل بقيادة المنظمة .

ويبدو أن بعض هذه الإتصالات الفلسطينية المعززة بجهود عربية ودولية قد نبهت إلى خطورة الموضوع ، ومن ثم فإنها أثمرت شيئا ما ، ولكن الواضح أن الأمر بحاجة إلى تكثيف جهود كثيرة ، وإلى أن يصدر عن الجهات الرسمية فى الكويت ما يبدد تماما القلق السائد .

والقضية الثانية الملحة ، هى أوضاع الانتفاضة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة . فمعروف أنه بسبب مضاعفات أزمة الخليج ، التى تحمل مسئولية تفجيرها حاكم العراق – فإن السلطات الإسرائيلية انفردت بالشعب الفلسطينى فى أراضيه المحتلة بعيدا عن الاهتمام الدولى . إلى درجة أنها حرمته من التجول لمدة شهرين كاملين ، مما ألحق باقتصاد الأراضى المحتلة خسائر فادحة ،

بالإضافة إلى خسارته الناجمة عن توقف المعونات المادية التى كانت تأتى من الفلسطينيين الذين يعملون فى الخليج ، ومن الدول العربية التى تفى بالتزاماتها تجاه قضية فلسطين وبخاصة المملكة العربية السعودية .

وهكذا يتضح أن الشعب الفلسطينى ، الذى يواجه أعتى سبل القمع على مدى السنوات الثلاث الماضية ، فى حاجة إلى نجدة مالية سريعة وإلى دعم معنوى قوى من بقية شعب فلسطين ومن الأشقاء العرب . ولما كانت بعض دول الخليج تحجم عن التعامل مع السيد ياسر عرفات وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، فإن الأمر يقتضى البحث عن حلول سريعة .

وفى هذا الصدد فإن الأوساط الفلسطينية تلاحظ أن صندوق الانتفاضة الذى كان يتم التحويل عليه يعمل إلى جانب الصندوق القومى الفلسطينى لإشراف ياسر عرفات وليس من خلال الصندوق القومى ، ومن هنا فإن هذه الأوساط تطالب بتوجيه المساعدات مباشرة إلى المؤسسات المختلفة فى الداخل ، مثل مجلس التعليم العالى والجامعات والنقابات والجمعيات المختلفة إلى آخر التنظيمات الأهلية . ويمكن أن تكون بعض التنظيمات الدولية هى القناة الملائمة لتوصيل بعض المساعدات ، كما حدث مع وكالة الغوث التى زودت المخيمات بالحد الأدنى من الكساء اللازم .

ونأتى إلى الموضوع الثالث ، وهو موضوع التحرك السياسى لمعالجة قضية الصراع العربى الإسرائيلى . وهو متشعب ، إذ تلاحظ الأوساط الفلسطينية أن هناك فيما يتصل بهذا الموضوع أولوية مطروحة تتعلق بالعمل على الصعيد الداخلى الفلسطينى ، إذ أن من نتائج الأزمة والحرب حدوث خلاف شديد فى الرأى حول المواقف التى تم إتخاذها ، سواء من حيث جوهرها أو من حيث الأسلوب الذى اتخذته . وترى هذه الأوساط أن المواقف تم إتخاذها بمعزل عن المؤسسات الفلسطينية ، وأنها ذهبت بعيدا فأخلت بركن أساسى من أركان العمل الفلسطينى واحد ركنين قامت عليهما منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو ركن (التوافق العربى) والحرص على أن تكون المنظمة قاسما مشتركا بين الدول العربية مع تجنب الدخول فى محاور . فالعمل على هذا الصعيد ملح للغاية ، وهو يقتضى تحركا سريعا يتم من خلال المؤسسات .

والسؤال الذى يبرز اليوم هو : هل ستساعد القيادة الفلسطينية والسيد ياسر عرفات شخصيا على أن يتم رأب الصدع فى الساحة الفلسطينية بطريقة صحيحة لكى تتحقق الوحدة الوطنية ؟ أم أنها لا تعطى هذا الموضوع ولا تنظر إليه بالأهمية التى يتطلبها ؟ إن تجاهل الأمر سيؤدى إلى تفاقم الخلل الموجود ويؤثر سلبا على الانتفاضة فى الداخل وعلى أوضاع الشعب الفلسطينى فى أماكن تجمعه الأخرى .

وتعتقد أوساط فلسطينية كثيرة أن الأمر فى يد رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لكى يمكن المؤسسات الفلسطينية من أن تقوم بعملها . وأول هذه المؤسسات هو المجلس الوطنى الفلسطينى ، الذى ترى هذه الأوساط أنه قد آن الآوان لإعادة تشكيله ليناسب حقيقة القوى الموجودة فى الساحة ، وليعبر عن متطلبات المرحلة الجديدة ، وليبدأ صفحة جديدة تثبت العلاقات الإيجابية مع الشقيقات العربيات .

والحقيقة أنه بغض النظر عن كل ما سببته الأزمة والحرب من جراح ، فإن المرحلة الجديدة تفتح الأبواب واسعة لتحقيق الشعار الثانى من شعارات منظمة التحرير الفلسطينية وهو « التعبئة القومية » أى إقامة أحسن العلاقات مع الدول العربية مجتمعة . ولن يكون بالإمكان تحقيق ذلك إلا من خلال قيادة ينتخبها المجلس الوطنى الفلسطينى ، تستذكر حقائق نشأة المنظمة ودروس مسارها المتصل على مدى ٢٧ عاما ، وتحرص على أحسن العلاقات التى تستهدف تحقيق التوافق العربى المتكامل مع ركن التوافق الفلسطينى .

وحين يتم ذلك يمكن أن يبدأ التحرك الفلسطينى على الصعيد السياسى ضمن الجهود المبذولة حاليا ، لأنه يكون تحركا لساحة متماسكة تتجسد فيها الوحدة الوطنية عمليا ، وبدعم أصيل قوى من جميع الدول العربية مجتمعة ، وبخاصة تلك التى لها وزنها الفعال .

١٨ / ٣ / ١٩٩١

٢ - القضايا الفلسطينية فى مرحلة ما بعد الحرب

تحدثنا فى المقال السابق عن التحرك السياسى المطلوب على المستوى الداخلى الفلسطينى ، والحاجة إلى بدء « صفحة جديدة » تثبت العلاقات الإيجابية بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية . واليوم ننتقل إلى قضية التحرك السياسى على المستوى الدولى ، وهو تحرك طرح أفكارا كثيرة فيما يتعلق بحل قضية فلسطين ، إنطلاقا مما أكدته حرب الخليج نفسها من أن المنطقة العربية لن تعرف السلام والاستقرار ما لم تحل قضيتها المركزية .

والواضح أن الأوساط الفلسطينية تعطى أهمية قصوى للتحرك السياسى الدولى ، وأول ما نلحظة هو أنه بقدر ما تحمل مرحلة ما بعد حرب الخليج من فرصة سانحة لحل عادل للقضية الفلسطينية - إذا نجحت الأطراف العربية فى توظيف أوراقها - بقدر ما تخيم أخطار حقيقية على إضاعة هذه الفرصة بل وعلى منظمة التحرير الفلسطينية ككل . ومن هنا فإن هذه الأوساط متحسبة إزاء هذه الأخطار ، حريصة على مواجهتها .

وعلى هذا الصعيد ، فإن الأوساط الفلسطينية بصفة خاصة ، وكثيرا من الأوساط العربية ، تلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عبرت عن توجه واضح للتحرك من أجل إيجاد تسوية . ويلاحظ الجميع أيضا أن حصاد الأزمة والحرب فى الخليج ، أكد فكرة أحترام الشرعية الدولية ، وفى هذا الصدد يقف الجميع أمام ماورد فى خطاب الرئيس جورج بوش (منذ أسبوعين) من حديث عن أن أمن إسرائيل لا يمكن ضمانه من خلال الجغرافيا (أى السيطرة على الأرض) ، ولكنهم أيضا لا يخفون قلقهم من أن مجمل « التعبيرات » التى صدرت عن الإدارة الأمريكية بشأن الصراع العربى الإسرائيلى لا تشير إلى تغير أساسى فى النهج . بل أن ما طرح من أفكار قد ينذر باستمرار المسار الذى امتد منذ عام ١٩٦٧ على مدى ٢٤ عاما ، ليزيد من تفاقم الأمور ولا يصل إلى أى حل .

وأكبر الأخطار التى يمكن أن تعصف بفرص التسوية هو أن نتجاهل المبادرات التى يفترض أن أمريكا بصدد إعدادها فى الآونة الحالية - حقيقة أن تقد ما كان قد تم إحرازه فى مجال الوفاء بمتطلبات التسوية السلمية ، وخاصة من الجانب الفلسطينى ، أو أن نتجاهل المبادرات حقيقة أخرى

سعت مصر كثيرا لتصحيحها ، وهى أن خطة بيكر لم تستجب بنقاطها الخمس للتحرك العربى الفلسطينى .

ويلاحظ الجميع أيضا أن حصاد الأزمة والحرب فى الخليج بالصيغ التى تضمنتها ، ترمى إلى فرض الوصاية على التمثيل الفلسطينى ، وإنكار حقوق شعب فلسطين ودور منظمة التحرير الفلسطينية .

والمعنى المقصود هو أن أمريكا ، التى ينتظر العالم كله خطتها الجديدة لدفع جهود التسوية فى المنطقة العربية ، يجب ألا تغفل أنها تنطلق من بناء تم إرساؤه بعد جهود مضنية وتضحيات جسيمة ، وهذا البناء يبدأ من وضع مشروع السلام العربى (مشروع فاس) وينتهى بالمبادرة الفلسطينية التى تضمنت إعلان الدولة والاعتراف بقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، بعد أن أكدت منظمة التحرير الفلسطينية نبذها للإرهاب .

وكان قرار إعلان الدولة الفلسطينية قد استند إلى القرار الشهير رقم ١٨١ ، الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، وهو ينص على تقسيم فلسطين دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية ، فكيف تعترف أمريكا بنصف القرار وترفض نصفه الآخر ؟

وهذا يجرنا إلى أن أمريكا يجب أن تتخلى – فى الأفكار الجديدة التى تنوى التقدم بها – عن معارضة إقامة الدولة الفلسطينية على جزء من التراب الفلسطينى استنادا إلى القرار ١٨١ ، والملاحظ هنا أن أمريكا كانت تعارض فكرة الدولة فى الماضى بحجة أنها ستكون « نقطة وثوب » للاتحاد السوفيتى فى المنطقة العربية وقد « ماتت » هذه المقولة ، وأصبحت أمريكا نفسها لا تعترض (فى ظل الوفاق الجديد) على أى دور للاتحاد السوفيتى فى تسوية القضية الفلسطينية ، كذلك زالت إلى الأبد « فرية » أن القومية الفلسطينية تريد أن تقضى على إسرائيل « برميها » فى البحر ، بعد أن أكدت المبادرات الفلسطينية التى تتابعت منذ نوفمبر عام ١٩٨٨ التأييد الكامل لمبدأ التعايش السلمى بين دولتين متجاورتين ، ولا ينسى فى هذا المجال أن منظمة التحرير الفلسطينية قد وافقت مثل بقية الدول العربية على مشروع فاس ، وهو ينص فى مادته السابعة على : حق كل دول الشرق الأوسط فى العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها .

وثمة أمر آخر ينبغى أن ترعاه أمريكا ، وهو أن تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية – بالرغم من موقف قيادتها تجاه أزمة الخليج – لا يحل المشكلة ، فلا مفاوضات تجرى ويختار فيها طرف ممثلى الطرف الآخر ، يضاف إلى ذلك أن شرعية تمثيل المنظمة ليست محل تساؤل ، ولعل جيمس بيكر ، وزير الخارجية الأمريكى ، قد لمس هذه الحقيقة فى زيارته الأخيرة للقدس ، التى اجتمع خلالها بشخصيات فلسطينية تعيش أحداث الانتفاضة فى الأراضى الفلسطينية المحتلفة وتعبر عن أهدافها الحقيقية ، ولعل بيكر قد لمس فى محادثاته واقعية الشعب الفلسطينى . وأنه لا يعارض الاتحاد مع الأردن ، ولكن بعد أن تتحقق له أمانيه الوطنية المتمثلة فى حق تقرير المصير وحق العودة ونقاط الدولة المستقلة .

والواقع أن أمريكا – التى استعادت كثيرا من مصداقيتها بموقفها من أزمة الخليج – مطالبة بموقف جديد يرعى حقيقة أن المفاوضات المطلوبة محددة فى بحث وسائل تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الخاصة بالقضية الفلسطينية ، وكلها متعلقة بالأراضى الفلسطينية المحتلة ، ومصيرها لا يقرره إلا أهلها ، ولذلك يبدو مناقضا لميثاق الأمم المتحدة أن يضع أحد « الفيتو » على هذا الحق ، كما أنه ليس من حق أحد أن يضع شرطا مسبقا باستبعاد بحث هذه المسألة فى المفاوضات .

وأكثر ما يمكن أن نذكر الإدارة الأمريكية به ، ولقى فى الماضى تقريرا كبيرا وتأييدا عالميا واسعا (وبخاصة من حلفاء أمريكا نفسها) هو التفسير الذى كانت قد تقدمت به أمريكا لقرار ٢٤٢ الذى أرسى أسس التسوية لما عرف بأزمة الشرق الأوسط ، ثم الاتفاق الأمريكى السوفيتى (المعروف باسم فانس – جروميكو) الموقع فى أكتوبر عام ١٩٧٧ .

وإنطلاقا من الحقائق السابقة فإن الأوساط الفلسطينية ترى أن التحرك السياسى المطلوب فلسطينيا وعربيا يجب أن يكون واضحا فى مخاطبته لأمريكا وللأسرة الدولية فى الأمور التالية :

أولا : أن القضية هى قضية تحرير أرض . فكما استخدم التحالف الدولى لفظ « التحرير » فيما يتعلق بالكويت ، فإنه لايجوز بحال أن تتجنب أمريكا استخدام هذا التعبير فيما يتعلق بالأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة . ومن هنا يجب التعامل مع قضية الصراع العربى الإسرائيلى على أنها قضية تحرير أراضى محتلة .

ثانيا : أن تتخذ أمريكا موقفا صريحا واضحا برفض التهجير الصهيونى لليهود من أوطانهم إلى الأراضى العربية المحتلة ، بل وإلى إسرائيل نفسها ، إذا ما أردنا أن نكبح جماح النزاعات العدوانية فى المنطقة . ولاينبغى أن يكون خافيا على أحد أن الاستمرار فى عملية التهجير هو بمثابة إعلان لاستمرار التوتر والتوسع الإسرائيلى ، ودعوة إلى حرب لا يمكن تجنبها .

ثالثا : أنه يجب أن يحكم عملية العلاقات بين الأراضى العربية المحررة والدول العربية من جهة ، وإسرائيل من جهة أخرى ، نظرة تأخذ بعين الاعتبار أن « الأمن » يجب أن يكون للجميع ، وأنه لا يجوز بحال أن يختص به الطرف الإسرائيلى . وهذا يعنى أن تعيد أمريكا النظر فى تحالفها الاستراتيجى مع إسرائيل .

وستكون آفاق التحرك السياسى رحبة إذا ما حققت الأطراف الفلسطينية والعربية « اللحمة » على الصعيد الداخلى والترابط على الصعيد العربى ، وطرحنا بصراحة على أمريكا والمجتمع الدولى أفكارنا الصريحة الواضحة .

ومن حق الدول العربية التى شاركت فى التحالف (وسط ظروف بالغة الصعوبة وضمن صورة مليئة بالتناقضات) أن تطلب من أمريكا ، كبرى دول هذا التحالف ، أن تبدأ بداية جديدة

تماما فى تعاملها مع الصراع العربى الإسرائيلى تتناسب مع متطلبات ما بعد حرب الخليج ، على صعيد احترام الشرعية الدولية واعتماد معيار واحد فيها ، وإشاعة معانى النزعة الإنسانية التى تشتد الحاجة إليها فى عالمنا بعد كل ما حدث .

٢٢ / ٣ / ١٩٩١

الضمان لنجاح مؤتمر السلام

ليس هناك من شك فى أن إدارة الرئيس جورج بوش تريد التوصل إلى تسوية سلمية شاملة فى المنطقة العربية ، وهى فى تحركها الجديد - الذى يستثمر المصداقية التى كسبتها من وراء حرب تحرير الكويت - تنطلق وسط متغيرات كبيرة جرت على المستويات العالمية والإقليمية . وكان من هذا المتغيرات أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى تعملان معا ، ويدا بيد ، وبتوجه شبه موحد ، على دفع الجهود صوب مفاوضات التسوية على نحو ما شاهدنا خلال الأسبوع الماضى فى لقاء جيمس بيكر وألكسندر بسمرتنيخ ، وزيرى خارجية أمريكا والاتحاد السوفيتى بالقاهرة خلال جولتيهما بالمنطقة . كما كان من المتغيرات دون شك تلك اللقاءات التى جرت بين بيكر وشخصيات فلسطينية فى الأرض المحتلة ، وهى لقاءات تمت بموافقة من منظمة التحرير الفلسطينية - مهما كان التفسير الأمريكى لها - وأكد فى التمسك بمبادرات السلام الفلسطينية .

وواضح أن إشراك الاتحاد السوفيتى فى جهود التسوية ، يرجع فى بعض جوانبه إلى التفاهم الأمريكى والسوفيتى على حل النزاعات الإقليمية فى العالم بالوسائل السلمية وبتعاون الجانبين . وجاء التطبيق الأكبر لذلك التفاهم أثناء أزمة الخليج ، فقد كانت للسوفييت مساهمة قوية فى التوصل إلى التضامن الدولى فى مواجهة الغزو العراقى للكويت . ولكن هناك حقيقة تؤكدها الأحداث ، هى أن الدور الأول فى عملية التقدم صوب السلام تحتله أمريكا ، وهذا مسلم به حتى من المجموعة الأوروبية نفسها ، والسبب معروف ، وهو أن تغير سياسة الاتحاد السوفيتى داخليا وخارجيا ، والزلزال الذى نجم عن ذلك التغير فى أوروبا الشرقية ، جعل موسكو تتبنى بدرجات متفاوتة سياسات واشنطن ، لعدم قدرتها على الضغط من أجل تنفيذ المبادىء التى كانت تتمسك بها . والدليل هو موافقة الاتحاد السوفيتى - صاحب فكرة المؤتمر الدولى للسلام منذ عهد بريجنيف - على الفكرة الأمريكية الداعية إلى المؤتمر الإقليمى للسلام .

وأيا كانت التسمية بالنسبة لمؤتمر السلام فإن المهم هو الجوهر ، والواضح - رغم « عمومية » التصريحات التى صدرت عن نتائج محادثات بيكر - أن الوزير الأمريكى بصدد إعلان خطة دقيقة فى ضوء الآراء التى استمع إليها فى جولاته المكوكية ، وخاصة الأجوبة التى يتلقاها من إسرائيل ردا على أسئلة محددة وجهها إليها . والواضح أن الوزير الأمريكى قد اقتنع بأفكار عربية كثيرة فى تحركاته التى أيدتها كل الأطراف العربية ، ولكنه لم يأخذ بفكرة الدور الفعال للأمم المتحدة فى مفاوضات التسوية ، ووفقا لتصريحات بيكر وبسمرتنيخ فإن نقاط تزيد على نقاط

الخلاف ، ولكن العقبات تتمثل فى دور الأمم المتحدة فى المفاوضات وتفسير القرار ٢٤٢ ، كما أن مسألة التمثيل الفلسطينى لا تزال محل بحث مع الأطراف العربية المعنية .

والواقع أن الطرح الأمريكى لا يتفق حتى الآن مع ما سبق أن أعلنته الإدارة الأمريكية من أن التسوية فى المنطقة تتحقق بإنهاء النزاع على أساس « السلام مقابل الأرض » ، وتنفيذ القرارين رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، والوفاء بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطينى . فأيا كانت الخطة التى سيتقدم بها بيكر فى النهاية ، فإنها يجب أن تؤكد أن هناك مقاييس موحدة للشرعية الدولية ، بمعنى أن ترعى خطة بيكر قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالقضية الفلسطينية وبالصراع فى الشرق الأوسط .

فأين نحن من هذه القرارات الدولية ، التى تسلم أمريكا نفسها بأنها هى الأساس فى تحركها نحو عقد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط ، إلى جانب حل القضية الفلسطينية ؟.. إن الواضح حتى الآن أن أمريكا تتجه إلى خطة مرحلية « لم تتبلور تفصيلاتها بعد » ، ولكن يبدو أن صفة « التعامل الانتقائى » مع قرارات الشرعية الدولية تحكم هذه الخطة ، إذ تميل أمريكا إلى تأييد وجهة نظر إسرائيل التى تطالب بحق « الفيتو » ضد استمرار مؤتمر السلام فى مهمته حتى تنتهى المفاوضات إلى غايتها ، مثلما تميل إلى استبعاد الدول الفعال للأمم المتحدة فى المفاوضات ، وإلى استبعاد دور منظمة التحرير الفلسطينية فى التسوية .

وعندما نستعرض اتجاهات أمريكا نجد أنها فى حاجة إلى تعديل لتوفير الضمانات الكفيلة بإنجاح مفاوضات السلام ولكى يكون شاملا وعادلا ، وأهم ضمان يكمن فى عقد مؤتمر محكم له صفة الاستمرارية ، ويكون مرجعا أساسيا للفصل فى أى خلاف حول تفسير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، يضاف إلى ذلك أن على أمريكا أن تعيد النظر فى مسألة التمثيل الفلسطينى ، وأن يضم ممثلين للقدس الشرقية ، التى ترى أمريكا نفسها أن مصيرها لا يتقرر من جانب طرف واحد ، وإنما عن طريق المفاوضات .

والذى يمكن أن نقوله من الآن أن عدم الالتزام من البداية بالشرعية الدولية – على نحو ما تردد إسرائيل – يهدد بالإطاحة بفرص نجاح المفاوضات فيما لو بدأت بدون الاتفاق الكامل على مضمون مؤتمر السلام ، ويكمن الالتزام فى الاعتراف الصريح بأن جوهر القرارات الدولية هو الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة وضمان الحقوق الوطنية الفلسطينية ، وبأن دور المفاوضات هو إيجاد السبل الكفيلة للتنفيذ ، وثمة أمر آخر ينبغى ملاحظته فى هذا الصدد هو أنه لم تجر من قبل مفاوضات كان لأحد أطرافها رأى فى أختيار الطرف الآخر ، على نحو ما تعلنه إسرائيل من معارضتها لإشراك منظمة التحرير الفلسطينية فى مؤتمر السلام .

وأبرز التزام بالشرعية الدولية يتطلب إعطاء اعتبار هام بقرار الأمم المتحدة الخاص بالمؤتمر الدولى للسلام ، وذلك فيما يتصل بأمرين : أولهما خاص بمساهمة المنظمة الدولية فى مراقبة تنفيذ قراراتها التى تعنى الأسرة الدولية بكاملها ، وثانيهما مشاركة أكبر للمجموعة الأوروبية التى يهمها استقرار وأمن المنطقة العربية . وبدون ذلك فإن مؤتمر السلام لن ينعقد بالشكل الذى يضمن

نجاحه ، وستكون نتيجة الفشل مدمرة فى الظروف العالمية الراهنة ، وفى أعقاب الدور الذى تكفلت به أمريكا فى ردع العدوان وتطبيق أحكام الشرعية الدولية .

وليس هناك من شك فى أن أمريكا لا تريد لجهودها أن تذهب أدراج الرياح ، وأن تفقد فرصة ذهبية أخرى لتفادى كارثة محققة فى المنطقة العربية ما لم تحل القضية الفلسطينية وما لم تنسحب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة . والسبيل أمام أمريكا هو إقناع إسرائيل بأن هناك حدودا لما يمكن أن تحققه بالقوة أو تحلم بتحقيقه عن طريقها ، والمؤكد أن فى قدرة أمريكا أن تحمل إسرائيل على الرضوخ للمتطلبات السليمة للتسوية الشاملة ، وذلك فيما لو أرادت أمريكا نفسها أن تفى بهذه المتطلبات على نحو يتفق مع المقاييس الموحدة للشرعية الدولية .

١٧ / ٥ / ١٩٩١

١ ـ وقفة مراجعة قبل التحرك الضرورى

ـ الوصول بأمريكا إلى المتطلبات الضرورية للتسوية

مضت ٣ أشهر على وقف العمليات القتالية فى حرب الخليج يوم ٢٨ فبراير الماضى لتقدم لنا مناسبة «لوقفة فصلية » نراجع فيها من منطلق عربى ما نحن فيه ، وتتوافق هذه الوقفة مع حلول الذكرى السنوية لنكبة فلسطين عام ١٩٤٨ (وقد مضى عليها ٤٣ عاما) ، كما تتوافق مع ذكرى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية منذ ٢٧ عاما . والقصد من هاتين الإشارتين أن نلاحظ أننا نتعامل مع صراع طويل المدى ، ولابد من أخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار فى وقفتنا الحالية .

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية حدثت أمور كثيرة على مختلف مستويات هذا الصراع العربى الإسرائيلى وقضية فلسطين . فعلى المستوى الدولى نتوقف أمام خطاب للرئيس بوش استهل به مرحلة ما بعد الخليج وطرح فيه موقفا أمريكيا سرعان ما حدث التراجع عنه ، أمام ضغط الصهيونية العالمية واللوبى الاسرائيلى فى أمريكا ، وشهدت هذه المرحلة أربع زيارات لوزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر ، وزيارة لألكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفيتى ، وعلى المستوى العربى ، نجد أن أحداثا كثيرة جرت من بينها هذا التفجر داخل العراق ، وهذا الوضع الجديد فى « كويت » ما بعد الحرب ، ومن بينها إعلان دمشق وما تلاه ، وأحداث أخرى تتعلق بواقع الخليج وما حدث من انسحاب للقوات المصرية فى الكويت .. ومن بينها أيضا انعقاد مجلس الجامعة العربية بكامل أعضائه فى مارس الماضى ، ثم انعقاده بكامل أعضائه فى منتصف شهر مايو لانتخاب شخصية عربية مرموقة من مصر أمينا عاما جديدا للجامعة . كما حدث انعقاد للمجلس المركزى الفلسطينى هو الأول فى مرحلة ما بعد حرب الخليج .

وعلى المستوى الإسرائيلى نلاحظ استمرار الجهود الإسرائيلية فى عملية تهجير اليهود السوفييت من أوطانهم ، وأشد من ذلك نلاحظ على الأرض تكثيف عملية الاستعمار الاستيطانى فى مختلف الأراضى المحتلة ، ومن بينها مرتفعات الجولان السورية ، كما نلاحظ تصعيد إجراءات القمع والإرهاب الإسرائيلى الرسمى وغير الرسمى .

ومن هذه الصورة نستطيع أن نستخلص أمورا محددة نقف أمامها فيما يتعلق بالسياسة

الإسرائيلية من ناحية ، والسياسة الأمريكية من ناحية أخرى ، وفيما يتصل بالأولى فإن الواضح أن التوجه الاسرائيلى فى هذه المرحلة مصمم على إيجاد حقائق جديدة على الأرض يركز جهده الأكبر عليها ، وهو فى تحركه سياسيا يضع نصب عينيه ـ منذ انتهاء حرب الخليج ـ تحقيق هدفين :

الهدف الأول : إنهاء المقاطعة لإسرائيل ، وهو يركز فى هذا المجال على دول الخليج .

الهدف الثانى : إلغاء قرار الأمم المتحدة بشأن الصهيونية والعنصرية ، وهو يركز فى هذا المجال على دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى .

وقد وصل الأمر بالسكرتير العام للأمم المتحدة (بيريز دى كويار) ، الذى يفترض فيه أنه الأمين على الشرعية الدولية ولايتدخل فى قرارات الجمعية العامة التى تمثل الضمير العالمى ، إلى الخروج عن حدوده وليأخذ هذا الموقف المعاكس تماما ، تأييد التحرك السياسى الإسرائيلى .

والملاحظ أن إسرائيل تجاهر حاليا بصوت أكثر دويا عن ذى قبل بأهدافها التوسعية ، ولاتقدم سوى قضايا جزئية محددة تدخل ضمن ما أسمته الولايات المتحدة الأمريكية « بإجراءات تعزيز الثقة » ، وما يسميه الإسرائيليون بتطبيع العلاقات ـ بأمل أن تجد السوق الإسرائيلية منفذا لها فى الدول العربية ـ مقابل النظر فى تخفيف عمليات الاستيطان .

وفيما يتصل بالسياسة الأمريكية ، نجد عند التقويم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتمدت النهج التى سارت عليه قبل أزمة الخليج وعلى مدى ٢٧ عاما فوقعت فى نفس الأخطاء نفسها ، ولم تعط أمريكا اعتبارا جديا للتغيرات التى حدثت ، الأمر الذى أظهر قضايا تفصيلية كثيرة تبدأ من الخلاف على تفسيرات الأساس ، الذى بموجبه تتم عملية التسوية ، وهو القرار الشهير رقم ٢٤٢ (الذى أصدره مجلس الأمن فى عام ١٩٦٧) ، وأكثر ما يثير الحيرة هو أن أمريكا تمتنع حتى الآن عن إعلان تفسيرها للقرار الذى يجب أن يكون واضحا من البداية الأمر الذى يعنى أن أمريكا لا تمارس عملية كتلك التى مارستها الأمم المتحدة باسم الشرعية الدولية فى أزمة الخليج .

والواقع أن الوزير بيكر قد كثف من جهوده وتحركه فى رغبة أصيلة للتوصل إلى تسوية سلمية فى المنطقة العربية ، ولكن نلاحظ أن تحركه لم يقترن بمواجهة الطرف الإسرائيلى بالحقائق اللازمة لكى ينسجم مع مرحلة ما بعد حرب الخليج . ونضرب مثلا على ذلك بالأسئلة التى وجهها بيكر فى ختام جولته الثالثة للحكومة الاسرائيلية ، فقد أظهر طابع الأسئلة الأربعة مدى ضعف النهج الأمريكى ، وهى : ـ

الأول : ما هو مدى تسامح الحكومة الإسرائيلية مع مشاركة أوروبية فى مؤتمر دولى أو مؤتمر إقليمى تحضره كمراقب ؟

الثانى : مدى استعداد الحكومة الاسرائيلية للمشاركة فى مؤتمر تحضره مصر ووفد أردنى فلسطينى مشترك ؟

الثالث : هل ستطلب اسرائيل حق « الفيتو » على تشكيل هذا الوفد الفلسطينى الأردنى ؟

الرابع : هل ستسمح إسرائيل بمشاركة فلسطينيين من ذوى « الإقامة المزدوجة » ، يقيمون فى القدس - التى ضمتها إسرائيل ضد الشرعية الدولية - ويقيمون فى الأراضى المحتلة ؟

إن هذه الأسئلة توضح مدى الخلل فى النهج الحالى ، وهو إذا كان - كما كررنا مرارا - لم يوصل إلى شىء على مدى ٢٤ عاما ، فكيف به الآن فى ظل متغيرات دولية جذرية ، وفى ظل إصرار دولى على التمسك بمعايير موحدة عند تطبيق الشرعية الدولية ؟ وهذا يقودنا إلى نتيجة أساسية فى وقفة المراجعة ، هى أن على الدول العربية أن تتحرك بقوة لتصحيح الخلل الذى بدا فى تحركات الأشهر الأخيرة .

وابتداء يجب القول أن هناك جوانب إيجابية فى هذه التحركات ، فمن ناحية دللت مصر وسوريا على رغبة أصيلة فى البحث مع أمريكا بذهن مفتوح وفق متطلبات ما بعد الحرب . ومنظمة التحرير الفلسطينية لم تغلق الباب أمام أى تحرك سياسى ، وفى المجلس المركزى حدثت مراجعة جدية للنهج السياسى الخاص بعملية التسوية وللمواقف المتعلقة بأزمة الخليج ، وكانت النتيجة مرونة فى التحرك دون مساس بالثوابت والأساسيات إلى جانب إعطاء « الضوء الأخضر » للوجوه البارزة المرتبطة بشعبها وبمنظمة التحرير الفلسطينية فى داخل الأرض المحتلة للالتقاء بالوزير بيكر وقد تعززت الإيجابيات بمواقف دولية كثيرة ، وبصفة خاصة من دول المجموعة الأوروبية ولكن هناك جوانب سلبية يعمل الجانب العربى على إزالتها ولعله من المفيد أن نقول أن على أمريكا أن تركز فى الجولة القادمة من تحركها على إن إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى يقوم أساسا على حل القضية الفلسطينية ، ثم قضية الأراضى المحتلة فى دول الجوار ، ثم فى الوضع الإقليمى ككل .

وفى ضوء هذا الاستعراض فإننا نصل إلى التأمل فيما ينبغى عمله . أننا نستطيع أن نقول إن الدول العربية بدأت بعد حرب الخليج مرحلة جديدة فى التعامل مع أمريكا بهدف الوصول بها إلى تمثل التغيرات التى حدثت والتى تسلم بها الأغلبية الساحقة من حكومات العالم ، فلنتم إذن عملية المباحثات المستمرة ، التى اكتشف خلالها الوزير بيكر الكثير من التفاصيل المقنعة بإعادة النظر فى كثير من الخطط الأمريكية . والأمر المؤكد أن الدول العربية المعنية قادرة بمبادراتها على إحداث التغيير المطلوب فى الموقف الأمريكى لكى نبدأ مفاوضات ناجحة للتسوية السلمية بالمنطقة .. وهذا هو الحديث المقبل .

١٩٩١/٥/٢٤

٢ - وقفة مراجعة قبل التحرك الجديد
- موقف عربى موحد بشأن أساسيات التسوية

تحدثنا فى المقال السابق عن تطورات ما بعد حرب الخليج ، وأوضحنا أن الدول العربية بدأت مرحلة جديدة فى التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الوصول بها إلى تمثل المتغيرات التى حدثت عند وضع المشروع النهائى لمؤتمر سلام الشرق الأوسط . ونأتى فى هذا المقال إلى ما يمكن عمله للمساعدة فى التوصل إلى الأساسيات الضرورية لعقد مؤتمر يكون - على حد تعبير جيمس بيكر ، وزير الخارجية الأمريكية - وسيلة لتحقيق غاية هى جلوس أطراف النزاع وجها لوجه لفرز خلافاتها وإزالة محرمات منطوية على مفارقات تاريخية .

إن الدول العربية مدعوة إلى التركيز على قضية الأراضى المحتلة بمجموعها ، ومفيد للغاية أن نتناول كل جزئية من هذه القضية الكبيرة ونعطيها حقها مع النظرة الشاملة لذلك . وعند النظر فى ترتيب الأولويات فى إطار التحرك السياسى الشامل نجد أن قضية جنوب لبنان تأتى فى المقدمة . وقد شهد الأسبوع الماضى حدثا بالغ الأهمية ، علينا أن ندعمه بكل ما أوتينا من قوة ، وهو توقيع معاهدة الأخوة والتعاون بين لبنان وسوريا ، تنفيذا لما دعت إليه إتفاقية الطائف ، واتساقا مع ما فرضته أيضا عضوية لبنان فى الجامعة العربية عام ١٩٤٥ . وترجع أهمية هذا الحدث إلى أنه يعود بالأمور إلى حد أدنى من طبيعتها قبل أن تفرض الحدود السياسية الدولية فى داخل « بلاد الشام » ، والعبرة فيه بالتنفيذ والحرص على سيادة لبنان ووحدة أراضيه . ويتطلب هذا الحدث متابعة بعد أن كشفت إسرائيل عن مخططاتها فى مواجهته .

ويكون الدعم لمسيرة التعاون والتنسيق بين سوريا ولبنان هو بأن نضع هدفا رئيسيا سريعا لنا بالسعى لتطبيق القرار رقم ٤٢٥ القاضى بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى اللبنانية (الشريط الحدودى فى الجنوب) ، ويتمثل الدعم أيضا فى أن تقف الدول العربية موقفا موحدا بشأن الجولان ، فما دامت أمريكا قد رفعت شعار الشرعية الدولية أساسا للتسوية فى المنطقة العربية ، وتطبيقا لمعايير موحدة بشأنها ، فإنها لابد لها من أن تحسم قضية الجولان وتواجه عملية قرار الضم التى حدثت فى عام ١٩٨٢ .

أما بالنسبة للجوهر ، وهو الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ، فإن علينا أن نستمر فى محاولة نقل أمريكا إلى الأسلوب الموصل إلى التسوية السلمية ، وعلى هذا الصعيد فإن التحرك

السياسى يقتضى أن نواجه باهتمام شديد محاولة إلغاء القرار الدولى الخاص « بالصهيونية العنصرية » ، والاقتراح الذى تدعو إليه أغلبية الفكر العربى هو التحرك على صعيد دول عدم الانحياز ودول المجموعة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامى لكى نصل بأمريكا إلى أن من الضرورى إغلاق هذا الملف وعدم فتحه ، لأنه سيعقد الأمور ويزيد من تعكير الأجواء . إذ كيف يمكن إلغاء هذا القرار فى الوقت الذى تدلل فيه الحكومة الإسرائيلية يوميا على أفظع صور العنصرية ؟

وبرغم أن أوروبا الشرقية فى موقف تال لأمريكا بشأن هذه القضية ، نتيجة رضوخها لهذا الشرط الصهيونى الأمريكى ، إلا أن الدول المدركة لعدالة الموقف العربى لها الأغلبية الساحقة فى الأمم المتحدة ، ولها حليف قوى يتمثل فى الفاتيكان الذى يواجه فى الوقت الحاضر حملة صهيونية ضارية . وعلى الدول العربية ألا تخشى النقد فى التعبير عن موقفها تجاه محاولات إلغاء « العنصرية الصهيونية » ، وفى إمكانها أن تقنع أمريكا بأن إغلاق هذا الملف أجدى وأنفع للجهود التى تبذل من أجل بدء مفاوضات التسوية .

والحقيقة أن على أمريكا أن تنسى تماما فكرة وضع إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل ضمن إجراءات الثقة ، فالمقاطعة المترتبة على نشوء حالة الحرب نتجت عن احتلال إسرائيل للأراضى العربية ، ابتداء من تلك التى نص عليها قرار تقسيم فلسطين دولتين ، إحداهما يهودية والثانية عربية ، ثم احتلال أراضى دول عربية أخرى فى يونيو ١٩٦٧ ، واحتلال أراضى جنوب لبنان فيما بعد . وزوال كل ذلك رهن بالتسوية القائمة على الانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة (وفقا لما نص عليه القرار ٢٤٢) والوفاء بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى . والمنطلق الصحيح فى إجراءات بناء الثقة يتمثل فى أن تتوقف الحكومة الإسرائيلية عن إجراءات القمع والإبعاد ، مثلما تمتنع عن مواصلة الإجراءات التى يعانى منها الشعب الفلسطينى فى أراضيه المحتلة .

وعندما نتحدث عن التحرك السياسي الجديد للدول العربية فإننا نجد أن متابعته بثقة واقتدار تقتضى أن نأتى إلى التحرك من أرض الواقع ، فقمة التحرك كما نعلم هى بمقدار عكسه لقوته على أرض الواقع ، وفى هذا المجال فإننا نجد أن خط الدفاع الأول أمام خطر صهيونى حقيقى فى مرحلة ما بعد حرب الخليج - يستهدف بعض دول الجوار ويستهدف بخاصة دول الخليج - هو الانتفاضة الفلسطينية . ومن الممكن أن يحدث إجماع على هذه الحقيقة بغض النظر عن « الفتور » الذى أصاب علاقات بعض الدول العربية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . فدعم الانتفاضة يعنى دعم الصمود من ناحية ، وتمكين الشعب الفلسطينى والأمة العربية كلها من طرح قضيتها بقوة من ناحية أخرى .

ويتطلب التحرك السياسي الجديد التفكير بأساليب أخرى تردع اليمين الإسرائيلى المتطرف عن نظرياته التوسعية فى إطار متابعة بعض الظواهر داخل إسرائيل لإحداث تقويم صحيح بما ينبغى عمله ، فواضح أن موجة التهجير مستمرة ، وعملية الاستيعاب خصصت لها مليارات الدولارات ، إلا أن ظاهرة « النزوح » قائمة على قدم وساق بفعل ما يعانيه هؤلاء المهجرون من

ناحية ، وبفعل الانتفاضة من ناحية أخرى . وبقدر ما ندعم الانتفاضة بمختلف الوسائل التى تتوافق عليها الدول العربية بقدر ما تنجح السياسة العربية فى إحباط مخططات الائتلاف الحاكم فى اسرائيل من ناحية ، وتنجح فى التوصل إلى المتطلبات الضرورية والصحيحة للتسوية اسلمية من ناحية أخرى .

وفيما يتصل بهذه المتطلبات فإننا نرى أن الأطراف العربية قد دللت على مرونة كاملة فى موضوع التمثيل الفلسطينى ، وهناك اتفاق على هذا التمثيل الذى تعكس عمليته أساسيات الحل . فحينما يأتى اعتراض على مشاركة أحد من القدس الشرقية ضمن وفد التفاوض فإن ذلك يرجع لأن الحكومة الإسرائيلية لا تريد أن يفهم من هذا التمثيل أنها تقبل البحث فى موضع القدس ، ومن هنا يجب التشبث بأن يكون التمثيل شاملا للقدس ، التى تسلم الإدارة الأمريكية بأن موضوعها لا يمكن أن يحسم من طرف واحد ، وأن مستقبل المدينة المقدسة - رمز السلام - يجب أن يتم الاتفاق عليه بالتفاوض على أساس القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية .

وإذا ما جئنا إلى التمثيل باسم منظمة التحرير الفلسطينية فإننا نجد أن الحكومة الإسرائيلية ترفض أن تكون للمفاوضات أية علاقة بالمنظمة ، بينما تريد الولايات المتحدة الأمريكية ضوءا أخضر من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن بشرط عدم الاعلان عن ذلك . والواقع أن كلا الأمرين غير صحيح ، لأننا أمام شعب واحد له ممثل واحد ، ولا يجوز فى التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سلمية أن نمس التمثيل ، فالعكس أنه من أجل التوصل إلى تسوية عادلة يجب أن يتكفل بالتمثيل من أجمع الشعب الفلسطينى على اختياره لهذا الغرض ، وإذا كان القصد من وراء وفد فلسطينى أردنى مشترك هو الاحتيال على هوية الأرض الفلسطينية فى الضفة والقطاع فإنه لا جدوى من ذلك ، أما إذا كان الهدف منه العلاقات المميزة بين الضفة والقطاع والأردن فإن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى تؤكد ذلك ، والذهن مفتوح لها إلى آخر مدى .

وكم من مرة دار الحديث فى الأوساط الفلسطينية والعربية ، واتخذت قرارات منذ السبعينات بوفد عربى موحد . فهناك مرونة واضحة فيما يتعلق بالتمثيل ، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن فى الأساسيات وموقف أمريكا منها ، فإذا لم تقم المفاوضات على الأسس الواضحة المتوائمة مع الشرعية الدولية فإننا سنظل ندور داخل حلقة مفرغة لا نصل فيها إلى شىء ، وستكون المسألة مشغلة للوقت مستمرة سنة بعد أخرى ، وحديثا عن نجاحات جزئية ولكنها لا تعالج القضية الجذرية ولا توقف المعاناة اليومية لجميع أطراف الصراع .

ومنتهى القول إن على الدول العربية أن تتحرك برغبة أصيلة لسلام عادل لكى تصل بأمريكا إلى أن مواصفات السلام واضحة وأن هذا النهج المستخدم - يحاول البعد عنها - لن يأتى إلا بمزيد من التوتر ، الذى ينذر بتورط أمريكى كبير فى المنطقة العربية إذا لم يتم معالجة أسبابه معالجة جذرية .

١٩٩١/٥/٣١

التغيير يفرضه واقع العمل الفلسطينى

مرة أخرى يتحرك سطح البركة الهادىء ، فتتولد مشاعر عند البعض فيها شىء من التفاؤل . وتتركز الأنظار على التحرك الذى قام به وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر بالمنطقة فى جولته الخامسة ، مع بروز شعور قوى عند المتفائلين بأن هذا العام سيشهد فى وقت ما منه انعقاد المؤتمر المنتظر من أجل التسوية السلمية فى المنطقة العربية .

ولاشك أن هناك مبررات لترجيح انعقاد هذا المؤتمر فمحصلة الاتصالات على مختلف المستويات الخاصة بالصراع العربى الإسرائيلى أنضجت ذلك ، كما أنها تهدف لتفاهم على الصعيد الدولى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى سينضج تماما فى لقاء الرئيسين الذى سيعقد فى موسكو ، وتفاهم بين الدول الصناعية السبع الكبرى التى انضم إليها الاتحاد السوفيتى كمشارك ثامن ، وجو دولى يشمل العالم الثالث والصين يؤيد هذا التحرك الدولى .

وعلى الصعيد العربى كان الكل ينتظر الرد السورى الذى وصفه الرئيس الأمريكى بوش بأنه مثل اختراقا وأنه كان إيجابيا جدا . وأيضا على الصعيد العربى أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية موافقتها على كل ما من شأنه أن يصل إلى انعقاد المؤتمر .

تبقى النقطة الأخيرة فى هذا كله ، وهى الموقف الإسرائيلى الذى أوشك أن يظهر ، وهناك دلائل كثيرة على أنه لن يتمكن هذه المرة من رفض المبدأ ، ومن هنا فإن لنا أن نرجح أن يستمر هذا التحرك ليصل إلى انعقاد المؤتمر .

والواقع أن رحلة التفاوض سوف تكون طويلة إذا انعقد مؤتمر السلام ، كما أن الشروط التى بموجبها يتم الانعقاد تمكن إسرائيل من وضع عراقيل كثيرة ، ومن هنا سيكون السؤال ملحا على الأطراف العربية من جهة ، وعلى الأطراف الدولية من جهة أخرى ، والأمم المتحدة التى ستمثل فى هذا المؤتمر كحاضر صامت مراقب لما يجرى له حق إبداء الملاحظات . ما هى الأوراق التى تستخدم من أجل الوصول بإسرائيل إلى القبول بالمبادىء الرئيسية التى يتضمنها أساس التسوية ، وبخاصة أنها تنكر تفسير الآخرين لهذا الأساس ، ونعنى به قرار ٢٤٢ ؟

هذا هو السؤال الملح الذى يستوجب بداية من الأطراف العربية أن تبحث بكل الأوراق التى لديها ، فى ضوء إدراكها أن رحلة التفاوض طويلة .

ضمن هذا الوضع العربى تبرز قضية واقع منظمة التحرير الفلسطينية بروزا ملحا ، ويبرز هذا الواقع على مستويين : الأول ، وهو قصير المدى ، يتعلق بعملية الموقف من التمثيل الفلسطينى فى هذا المؤتمر وهذه المفاوضات ، وواضح أن قيادة المنظمة حاولت بكل جهدها أن تكون هى الممثل فعمدت إلى ما عمدت إليه فى المجلس الوطنى التاسع عشر ، وقدمت كل ما طلب منها فى العامين التاليين ، وانتهى الأمر بتجميد الحوار الذى دار بينها وبين الولايات المتحدة ، وتغلبت وجهة النظر الإسرائيلية التى تقول بإبعاد المنظمة .

وإزاء وصول جهود المنظمة إلى طريق مسدود ، وأمام الأوضاع الراهنة بشأن الصراع فقد وافقت المنظمة على الصيغة المطروحة ، والتى يكون التمثيل فيها من خلال وفد فلسطينى أردنى .

ويبدو أن الدبلوماسية - السرية - حددت مواصفات الجزء الفلسطينى من هذا الوفد المشترك ، لكن ذلك لم يعلن بعد ، ومهم جدا أن تولى قيادة المنظمة والعرب تفاصيله عناية خاصة لأن لهذه التفاصيل انعكاسها على الحقوق الفلسطينية .

فهل يمثل فلسطينو الداخل والخارج ؟ وكيف سيتجسد التزامهم ؟ وما علاقة منظمة التحرير بهذا الالتزام ، وهى التى أبعدت ؟ هل سيفرض عليها أن تلتزم بما يلتزمون به ، أم يطلب منها فقط إعطاؤهم الضوء الأخضر ؟ وفى هذه الحالة وبعد أن يلتزموا ، أى مدى يكون ما يلتزمون به ملزما لمنظمة التحرير الفلسطينية ؟ إن هذه أسئلة كثيرة تحتاج إلى متابعة فى الأيام القادمة .

والمستوى الثانى الملح في واقع العمل الفلسطينى هو وضع المنظمة ككل ، وعلاجه على مدى أطول ، وقد شهدت الساحة الفسطينية فى الشهور الماضية تفاعلات قوية على هذا الصعيد ، فتكررت الدعوة إلى إعادة تشكيل المجلس الوطنى ودعوته خلال هذا العام .. وجرى الإلحاح عليها أثناء انعقاد المجلس المركزى فى دورتيه - كما صدرت أصوات فلسطينية تطالب بخطوات جديدة أبرزها كانت الدعوة إلى تشكيل حكومة فلسطينية ، ومع أن هذه الدعوة لم تلق تجاوبا - وربما كان السبب الرئيسى فى ذلك أنها كانت غامضه واكتفت بوضع عنوان دون أن تخدمه فى التفاصيل - إلا أن الشعور السائد فى الساحة الفلسطينية كان بضرورة وقفة فى إطار منظمة التحرير تنتهى بتغير حقيقى ، واشتد الإلحاح والشعور بضرورة هذا التغيير الحقيقى بفعل مجموعة عوامل ، بعد أن حرصت الساحة الفلسطينية على تأجيل رفع هذا الشعار فيما رفعته القوى الخارجية ، عار التغيير فى المنظمة كان رد فعل الساحة رفض ذلك ، والتشبث لأن هذا الأمر يخص الفلسطينيين من داخلهم .

ولكن بعد أن فقد ذلك الصوت الخارجى ، وبدا التعامل واضحا مع الواقع القائم ، برزت العوامل الأصيلة التى تدعو لهذا التغيير ومن بينها الحاجة إلى تعزيز الوحدة الوطنية وحدوث اختلاف حقيقى فى الساحة حول واقع قيادة المنظمة يحول دون تحقيق هذه الوحدة ، وهناك عامل آخر يتمثل فى إدارة قيادة المنظمة للتحرك بعد الأزمة والحرب أيضا . وقد بدا هذا بوضوح فى حوادث صيدا المؤسفة ، ولم يحدث أن برزت مرارة التجمعات الفلسطينية من هذه الأحداث مثل

هذه المرة ، إذ فجرت كل التراكمات السابقة وألح التساؤل . إلى متى نبقى فى هذه السلسلة ويسيل الدم العربى ؟

وهناك عامل ثالث : هو العلاقات العربية مع قيادة المنظمة وما أدت إليه من تدهور فى الأوضاع المالية (الصندوق القومى الفلسطينى) وفى دعم الانتفاضة .

والحق أن انعقاد اللجنة التحضيرية لإعادة تشكيل المجلس الوطنى فى تونس كان مناسبة لتداول أفكار كثيرة على هذا الصعيد . ومع أن بعض الأطراف المدعوين لهذه اللجنة فى دمشق لم تأت لأنها رأت أن الشروط اللازمة لنجاح الاجتماع لم تتوافر بعد ولم تستكمل ، وعلى الرغم من أن منظمة « حماس » وهى منظمة لها وجودها وفاعليتها أيضا اعتذرت عن عدم المجيء مطالبة باستمرار الحوار لاتضاح الشروط ، إلا أن الاجتماع مع ذلك كان حيويا جدا وأخذ كثيرون من الحاضرين بعين الاعتبار وجهات نظر من كان غائبا ، وأنتهوا إلى ضرورة تكثيف الحوار مع كل الغائبين من أجل بلوغ وحدة وطنية حقيقية .

وقد توصل هذا الاجتماع إلى استبعاد ما فكرت به القيادة من عقد مجلس وطنى استثنائى بتشكيله القديم ، وحدث إجماع على ضرورة التشكيل الجديد ، وكان هناك توجه قوى بضرورة اعتماد الانتخاب وسيلة للتمثيل وفقا للمادة الخامسة من النظام الأساسى لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن الدراسة المتأنية للواقع الموجود تجعل ذلك متعذرا لأسباب خارجة عن إرادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الأمر الذى يدعو إلى تطبيق المادة السادسة التى تقول بضرورة الاختيار فى حال تعذر الانتخابات وفق معايير معينة ، وقد نجح الاجتماع فى وضع معايير دقيقة من بينها أن يأتى المجلس الجديد كما كان الحرص دائما ممثلا لكل شعب فلسطين وفقا لتعريف الفلسطينى فى الميثاق فى المادة الخامسة .

ويولى بعض المفكرين فى الساحة الفلسطينية أهمية خاصة لهذا التعريف فى هذه المرحلة وهم يرون التحولات ويلفتون أنظار الدول العربية إلى أهميته ، فكما حرصت الصهيونية العالمية على إبقاء الوكالة اليهودية بعد إقامة إسرائيل لتبقى التجمعات اليهودية فى إطار معين فإن الخطر كل الخطر أن تفقد الصلة بين أبناء فلسطين وقضيتهم مازالت حية . وهذا يعنى أن يأتى التمثيل فى المجلس جامعا كل الفلسطينيين فى الجزء المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨ ، والجزء المحتل عام ١٩٦٧ ، وفى بقية أماكن التجمع ، وطبيعى ومتوقع ألا يشارك الذين من الجزء المحتل عام ٤٨ والجزء المحتل عام ٦٧ ، ولكن خانته فى التشكيل يجب أن تكون محفوظة على هذا الرمز .

وفى الحوار الذى دار بدا أحيانا أن قيادة المنظمة - مستشعرة - هى أن وقت التغيير قد أزف ، ولكنها مع ذلك لم يبد بعد أنها قد حسمت موقفها ، وكما بدا أنها تتعرض لضغوط لاتخاذ مواقف لا يرتاح لها الكثيرون فى الساحة الفلسطينية ، الأمر الذى يجعلها تفكر بالعودة إلى المجلس الوطنى ، والشعور السائد فى الأوساط الفلسطينية هو ضرورة التكاتف فيما بينها ومع القيادة لمنع الضغوط أن تخرج بالجميع عن الطريق من جهة ، ولرسم صورة صحيحة لانتقال السلطة إذا كان لابد أن تنتقل بطريقة صحيحة .

ويقينا فإن قيادة المنظمة فى الفترة القادمة بعد عقد المجلس الوطنى ستكون مدعوة إلى عدة أمور تتم فى وقت واحد .

التحرك عربيا لإزالة كل ما علق خلال زلزال الخليج ، وأيضا قبل ذلك مما علق بسبب الخلافات التى نشبت مع دول عربية . وبخاصة مصر وسوريا والأردن ولبنان ، لأنها دول جوار لا غنى عن ذلك .

وأيضا إزالة ما علق مع السعودية خلال زلزال الخليج ومع دول الخليج .

وسيكون على قيادة المنظمة أن تعمل على دعم الوحدة الوطنية ، وأن تتعامل مع ما يجرى من خلال تلاحم عربى ، وليس من خلال حدوث تناقضات تمكن من النفاذ إلى الموقف العربى وهزه .

ووسط هذا كله فإن الشعور يلح أمام حقيقة أن المفاوضات ستطول ، بأن كل هذا الذى يجرى يجب أن يأخذ من الجميع جهدا لايعطل الموقف فيما يتعلق بالانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة ، ذلك لأن إيجاد الحقائق على الأرض فى مواجهة العدوان الرسمى اليومى الإسرائيلى هو الذى سيجعل المفاوضات تسير فى طريقها الصحيح ، ومن هنا لابد من إيلاء عناية خاصة بالانتفاضة فلسطينيا وعربيا .

ويمكن القول كمحصلة بالبعدين العربى والفلسطينى أن هناك حدا أدنى من موقف عربى فاعل . وهذا يبشر بخير ، فبالرغم من وجود شعور بالمرارة لاختلاف المعايير فى معالجة القضية الفلسطينية إلا أن هناك شعورا أقوى بالقدرة على الفعل يتنامى أخذا بعين الاعتبار أن زلزال الخليج أحدث فعلا تغيرات استراتيجية فى المنطقة ، وأن تمثل هذه التغييرات الاستراتيجية يستغرق وقتا ، وأن التعامل مع الولايات المتحدة بطول نفس وبتطوير فى الأساليب سيجعلها أقدر على تمثل هذه التغييرات ، ومن ثم على إعادة النظر فى استراتيجيتها تجاه المنطقة ككل .

نحن مع بداية تحرك جديد فى سطح البركة الهادىء ولنتكاتف فنجعله تحركا قويا يصل بنا إلى بعض أهدافنا .

١٩٩١/٧/٢٦

الفصل الرابع

مؤتمر مدريد : المقدمات والاشكاليات والنتائج

قضية التمثيل الفلسطينى

أعلنت إسرائيل أخيرا موافقتها على حضور مؤتمر السلام ، وذلك بعد أن حاصرتها الموافقة العربية على المقترحات الأمريكية ، وبعد أن أكدت منظمة التحرير الفلسطينية ـ فى مرونة واضحة أنها مستعدة لقبول حل وسط يتجسد فى إيجاد ممثلين مقبولين لدى جميع الأطراف . ورغم الموافقة الإسرائيلية على حضور المؤتمر ، اثذى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى استعدادهما لعقده فى شهر أكتوبر المقبل ، فإن قضية التمثيل الفلسطينى تظل هى المسألة التى يتعين حلها حتى يصبح انعقاد المؤتمر ممكنا . إذ ترفض حكومة اسحق شامير مشاركة أى عضو فى منظمة التحرير الفلسطينية ، أو أى فلسطينى من سكان القدس الشرقية (العربية التى احتلت فى يونيو ١٩٦٧) فى الوفد الأردنى الفلسطينى المشترك الذى سيحضر المؤتمر ، بل أكثر من ذلك فإن حكومة شامير تعطى لنفسها الحق فى اختيار الفلسطينيين الذين ستتفاوض معهم .

وقد كان واضحا فى الجولة السادسة التى قام بها أخيرا جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية ـ فى أعقاب قمة موسكو بين بوش وجورباتشوف ـ أن التركيز فى هذه الجولة ، التى بدأت بإسرائيل وشملت الأردن ودول المغرب العربى ، جرى حول التمثيل الفلسطينى ، ففى ضوء الإيضاحات التى قدمها بيكر أعلنت إسرائيل موافقتها المشروطة على الحضور . ولم يخف المسئولون الأمريكيون أن بيكر قصد بمحادثاته فى عمان التأكد من أن الأردن سيقدم المظلة التى توفر للفلسطينيين حضور مؤتمر السلام ضمن وفد أردنى فلسطينى ، وإن كان الأردن قد أصر على أن اختيار الفلسطينيين فى هذا الوفد يرجع إليهم وحدهم . كذلك لم يخف المسئولون الأمريكيون أن بيكر قصد بزيارة المغرب وتونس والجزائر حث الدول الثلاث على بذل مساعيها الحميدة لدى منظمة التحرير الفلسطينية لكى تقبل بوجهة النظر الأمريكية فيما يتعلق بقضية التمثيل الفلسطينى .

وقضية التمثيل الفلسطينى هامة للغاية ، وتنبع أهميتهامن صلتها بأهداف مؤتمر السلام ، فالهدف من المؤتمر هو التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة للصراع العربى الإسرائيلى ، وجوهره القضية الفلسطينية ، وهكذا يتبين أنه لا يمكن أن تجرى مفاوضات دون اشتراك ممثلين حقيقيين للشعب الفلسطينى ، كذلك لا يمكن أن يستقيم أن تجرى مفاوضات من المفترض أن طرفيها يعترفان بوجود كل منهما وبحقوقه ، ثم يترك لإسرائيل حق الاعتراض على ممثل المفاوض المقابل لها فى المؤتمر .

وهناك أسباب قانونية وسياسية وعملية تؤكد أن للفلسطينيين الحق فى اختيار ممثليهم ، اعتمادا على حق تقرير المصير المعترف به فى ميثاق الأمم المتحدة ، واستنادا إلى الاعتراف العالمى بالحقوق السياسية والوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى ، وهى حقوق لم تنكرها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها عندما أكدت أن التسوية السلمية الشاملة فى الشرق الأوسط تستند إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (الذى أرسى التسوية فى المنطقة) وإلى الوفاء بحقوق الشعب الفلسطينى ، أما الجانب العام من الموضوع فيتمثل فى أن أى اتفاق للسلام بين الفلسطينيين وإسرائيل لا يكون ملزما للشعب الفلسطينى نفسه ، وعلى هذا الأساس فإن من المحتم أن تحل قضية التمثيل الفلسطينى بشكل تقبله منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى حتى تكون مفاوضات جادة تقود إلى الهدف المنتظر من عقد مؤتمر السلام .

ويبدو أن حكومة شامير اتخذت قرارها المشروط وهى تأمل أن يحظى موقفها بالقبول النهائى من الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن الأمل قائم فى أن تدرك واشنطن والأطراف المهتمة بالتوصل إلى انعقاد مؤتمر السلام - على أسس سليمة - أهمية حل قضية التمثيل الفلسطينى بما يتفق مع الرغبة العالمية الظاهرة فى الالتزام بمقتضيات الشرعية الدولية فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى . وتتأكد هذه الأهمية إذا ما عرفنا أن الحجج التى أبدتها إسرائيل لبيكر - والتى رددتها دوائر إسرائيلية كثيرة - لا تستند إلى أساس من الواقع ، وهى فى حقيقتها تشكل رغبة إسرائيلية قوية فى التنكر لحقوق الشعب الفلسطينى ، التى أكدتها قرارات المجتمع الدولى ابتداء بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية الصادر فى نوفمبر عام ١٩٤٧ ، ومرورا بحق العودة وانتهاء بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنى .

وأول ما تتعلل به حكومة تل أبيب هو أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تعترف بإسرائيل حتى يكون لها حق التفاوض معها ، وتتناسى حكومة شامير مبادرة السلام الصادرة من أعلى سلطة فى المنظمة ، وهى المجلس الوطنى الفلسطينى الذى أعلن مشروع السلام فى دورته التاسعة عشرة التى عقدت بالجزائر فى نوفمبر ١٩٨٨ ، وفى هذه المبادرة اعترفت المنظمة بقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، أى أنها اعترفت بحق إسرائيل فى الوجود وباستعدادها للعيش معها فى سلام ، وكان الاعتراف مطلبا أمريكيا ملحا حتى تجرى أمريكا « الحوار » مع المنظمة ، وكان هدف الحوار منذ بدايته هو التقدم صوب مفاوضات التسوية السلمية القائمة على أساس تنفيذ بنود القرار ٢٤٢ (الانسحاب الإسرائيلى والحدود الآمنة المعترف بها لكل دول المنطقة) والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

وتتعلل إسرائيل فى هذا الصدد بأن هناك تنظيمات تنضوى تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية تطالب بكل فلسطين ، مثل تنظيمى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اللذين يتزعمهما أحمد جبريل وجورج حبش ، ومعها منظمة حماس ، وتتناسى حكومة إسرائيل ان العبرة بالمحصلة النهائية وبما يصدر عن المنظمة من قرارات يلتزم بها الجميع ، مهما كانت الاجتهادات الخاصة

بالتنظيمات أو بزعمائها . أما بالنسبة لحماس فإن الواضح أن المبالغات وراء الحديث عن مدى تمثيلها للشعب فى المناطق المحتلة أهدافها تخويف الغرب من سيطرة التيار الإسلامى على أى دولة فلسطينية فى المستقبل ، وأيضا فى التشكيك فى شرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية .

كذلك تردد إسرائيل أن المنظمة تريد إبادتها ، وتتناسى حكومة تل أبيب مبادرة السلام الفلسطينية ، التى تضمنت موافقة واضحة على إقامة الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين ، كما تتناسى إعلان القاهرة الذى أكدت فيه المنظمة إدانتها للإرهاب وتستثمر إسرائيل إلى أبعد مدى واقعة الهجوم على شواطىء تل أبيب الذى شنه تنظيم يتبع أبو العباس ، وهى الحادثة التى أدت فيما بعد إلى توقف الحوار بين أمريكا والمنظمة .. وتتناسى إسرائيل أن المنظمة ، ومعها القيادات الوطنية فى المناطق المحتلة ، قد أدانت هذه الواقعة مثلما تتناسى أن الخلاف مع أمريكا لم يكن سببه موقف المنظمة من هذه العملية ، وإنما كان حول طلب أمريكا سحب عضوية أبو العباس من اللجنة التنفيذية للمنظمة . وهو الأمر الذى أوضحت المنظمة أنه يرجع إلى المجلس الوطنى الفلسطينى الذى انتخب أبو العباس فى اللجنة .

وقد استثمرت إسرائيل أيضا فى موقفها الراهن مسألة التأييد الفلسطينى لصدام حسين فى أزمة الخليج ، وهو أمر لم تقبله أكثرية الدول العربية نفسها ، ولكن هذا التأييد - فى التحليل النهائى - لم يكن مبعثه الرغبة فى إبادة إسرائيل ، وإنما هو يرجع إلى شعور الإحباط الذى سيطر على الفلسطينيين نتيجة الجمود الذى أحاط بقضيتهم رغم التضحيات اليومية الجسيمة التى يقدمونها ، ورغم الانتفاضة التى تؤكد رفضهم للأمر الواقع ، ومادام الأمر يتعلق بالشرعية الدولية وضرورة سيادة منطقها فى الحلول السلمية للنزاعات الإقليمية ، فإن مفاوضات التسوية يجب أن يشترك فيها ممثلون حقيقيون للشعب الفلسطينى .

والواقع أنه لو كان من الممكن إجراء انتخابات حرة فى الضفة الغربية وقطاع غزة لاستفتاء الشعب الفلسطينى فى اختيار ممثليه لأكدت النتائج الحقيقية التى لامراء فيها ، وهى أن الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة وفى خارجها - وهو شعب واحد - ينظر إلى منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد ، ويعتبرها رمز الشعور الوطنى ورمز وحدة الفلسطينيين أينما وجدوا . ولاتزال أغلبية الشعب ترى أن إسرائيل تستهدف من وراء التشكيك فى شرعية تمثيل المنظمة الاحتفاظ بالأراضى المحتلة لأطول مدة ممكنة حتى تستطيع تنفيذ أهدافها ، خاصة تلك المتعلقة بالتهجير واستيعاب الأراضى والاستيطان والتغيير الديموجرافى . وذلك بالإضافة إلى أمل إسرائيل فى ابتلاع القدس الشرقية ، متناسية أنها أرض فلسطينية وهى جزء من الضفة الغربية التى احتلت فى يونيو عام ١٩٦٧ ، ويتعين الانسحاب الإسرائيلى منها وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وهكذا يتبين أن الشروط الإسرائيلية لحضور مؤتمر السلام عملية قصدت بها حكومة شامير

تأجيل المفاوضات الخاصة بمقايضة الضفة الغربية إلى أطول مدة ممكنة . وهذا هو ما يجب أن تدركه أمريكا والاتحاد السوفيتى والمجموعة الأوروبية والدول الصناعية السبع الكبرى وكل القوى المؤثرة فى عملية التسوية ، إذا ما كان الهدف هو إجراء مفاوضات جادة تستهدف ارساء السلام على أسس ثابتة وعادلة فى المنطقة العربية .

١٩٩١/٨/٩

قبل إرسال المذكرات الأمريكية للتفاهم

وصلت الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر السلام فى أكتوبر مرحلة متقدمة بالاتصالات التى أجراها وفد أمريكى (من ممثلى وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومى) مع كل من الأردن وإسرائيل ومع شخصيات فلسطينية فى الأرض المحتلة بقصد إعداد « مذكرات تفاهم » ستقوم وزارة الخارجية الأمريكية بإرسالها إلى الأطراف المعنية ، والمفترض أن تتضمن هذه المذكرات تعهدات أو التزامات أمريكية تتعلق بمسيرة العملية السلمية التى تبدأ بانعقاد مؤتمر السلام وبما اتبعه من مفاوضات مباشرة تجرى على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وبادىء ذى بدء يمكننا القول أن المحادثات التى أجراها الوفد الأمريكى الذى بدأ مهمته فى أعقاب جولة وزير الخارجية جيمس بيكر السادسة فى المنطقة - تؤكد جدية أمريكا فى العمل على إنجاح المساعى الرامية لعقد مؤتمر السلام ، الذى تم الاتفاق مبدئيا على عقده برعاية واشنطن وموسكو فى أكتوبر المقبل ، وقد تلقى الوفد من مختلف الأطراف أسئلة واستفسارات تتفق مع نظرة كل منها إلى أهداف مفاوضات السلام . وفيما يتعلق بوجهة النظر الأردنية فإن الاستيضاحات التى تم تقديمها بغية التوصل إلى مذكرة تفاهم بين واشنطن عمان تهدف إلى الحصول على تأكيدات بأن النتيجة الطبيعية للمفاوضات هى تطبيق القرارات الدولية الخاصة بالنزاع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية . كما تتناول الاستفسارات الوفد الأردنى المشترك - الذى تحبذ أمريكا تكوينه - وهل يكون هذا متحدثا منفصلا عن الفلسطينيين .

وفيما يتصل بوجهة النظر الفلسطينية فإن الوفد الفلسطينى الذى التقى ببيكر ثم بالوفد الأمريكى ويتألف من منظمة التحرير الفلسطينية طلب إدراج ضمانات محددة فى مذكرة اتفاق فلسطينى - أمريكى يبدأ بالإقرار بأن الوفد الفلسطينى فى المفاوضات يمثل الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة وفى الخارج ، وأن يكون للفلسطينيين وحدهم حق تعيين وفدهم وأنه لاحق لأى عنصر خارجى نقض التمثيل الفلسطينى ، كما تشتمل الضمانات على تأييد هدف مؤتمر السلام بإنهاء احتلال الأراضى العربيه بما فيها القدس وفقا لقرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وأن تطرح مسألة القدس خلال مراحل المفاوضات مع الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير .

وبالنتائج التى انتهت إليها اتصالات الوفد الأمريكى بالجانبين الأردنى والفلسطينى يتبين أن الأطراف العربية المعنية (مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية) أجمعت على عدة حقائق : -

١ ـ أن الأطراف العربية تحضر المؤتمر من منطلق أنه يهدف إلى التسوية السلمية الشاملة على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية ، أى تنفيذ القرارات التى صدرت عن الأمم المتحدة بشأن التسوية فى الشرق الأوسط وحل القضية الفلسطينية .

٢ ـ أن المؤتمر يعقد بالتحديد على أساس قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ الصادرين من مجلس الأمن بشأن التسوية السلمية الشاملة فى المنطقة ، أى على أساس انسحاب إسرائيل من كل الأراضى التى احتلت فى يونيو ١٩٦٧ . وعلى أساس تنفيذ بقية بنود القرار ٢٤٢ الخاصة بالأمن وضماناته فى المنطقة .

٣ ـ أن الأطراف العربية ترفض حصول إسرائيل على أية تعهدات أو التزامات أمريكية ـ فى مذكرة التفاهم ـ تخل بالمبادىء الأساسية التى سيعقد على أساسها مؤتمر السلام .

٤ ـ أن الأطراف العربية لاتسعى لحلول منفردة ، فالمشكلة الأساسية هى القضية الفلسطينية والانسحاب من الأراضى العربية المحتلة الأخرى .

٥ ـ أن الأطراف العربية لاتربط بين القرار ٤٢٥ ، القاضى بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان ، والقضايا التى سيجرى بحثها فى مؤتمر السلام ، أى فصل تنفيذ قرار الانسحاب من لبنان عن أزمة الشرق الأوسط ، فلم يكن للبنان أرض محتلة فى يونيو ١٩٦٧ ، ولكن الشريط الحدودى فى لبنان جرى احتلاله بعد الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ .

٦ ـ أن الأطراف العربية ، يتقدمها الأردن ، ترى أن الأردن لن يكون بديلا للفلسطينيين فى مؤتمر السلام ، وأن اختيار ممثلى الفلسطينيين فى المفاوضات ـ حتى ضمن وفد أردنى فلسطينى مشترك ـ من شأن الفلسطينيين وحدهم .

وفى ضوء هذه الحقائق يتأكد مما عرف من نتائج الاتصالات أن أمريكا فى حاجة إلى إعادة النظر فى بعض مواقفها ، مع مراعاة مسألة على جانب كبير من الأهمية وهى ألا تقدم أمريكا على إعطاء تعهدات متناقضة لمختلف الأطراف بهدف جمعها فى المؤتمر ثم تركها بمواجهة مفاوضات مباشرة غير متكافئة . لذلك فإن مذكرات التفاهم التى ستتوصل إليها أمريكا سيتوقف عليها إلى مدى كبير نجاح المفاوضات المقبلة ، إذا ماتم بوضوح تحديد الأهداف المنشودة من المفاوضات ومراحل تنفيذها .

وحتى الآن فإن هناك التقاء أمريكيا مع بعض متطلبات الشرعية الدولية فيما يتعلق بالتسوية السلمية الشاملة فى الشرق الأوسط . ومن ذلك أن الجانب الأمريكى يعترف بأن القدس الشرقية (الجزء الغربى الذى احتل فى يونيو ١٩٦٧) أرض محتلة ، أى جزء من الضفة الغربية . وعلى هذا الأساس فإنه يتعين على أمريكا أن تصر على أن يضم الوفد الفلسطينى ممثلين للقدس ، ومن ذلك أيضا أن الجانب الأمريكى يعترف بشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطينى ، وقد أجرت الإدارة الأمريكية الحوار معها على هذا الأساس عندما استجابت المنظمة فى مبادرتها السلمية (عام ١٩٨٨) لشروط أمريكا لهذا الحوار ، وهى الاعتراف بحق أسرائيل

فى الوجود وبقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ . لذلك فإنه يتعين على أمريكا ـ رغم توقف الحوار ـ الاعتراف بأن من حق المنظمة اختيار ممثلى الشعب الفلسطينى فى المفاوضات ، ولاتعارض المنظمة ما تحبذه أمريكا من أن يكون هناك وفد أردنى ـ فلسطينى مشترك فى المفاوضات .

ولكن الواضح حتى الآن أيضا أن هناك مسائل تحتاج إلى حسم من الجانب الأمريكى ، وهى إعادة تفسيره للقرار ٢٤٢ عصب التسوية السلمية وأن هذا التفسير ـ على نحو ما أكدت أمريكا فى الماضى ـ هو إنهاء الاحتلال وانسحاب القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة ومرتفعات الجولان ، وأن القدس يسرى عليها مايسرى على بقية الأراضى المحتلة ، كما يعنى التفسير حق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . ومن المسائل التى تحتاج إلى حسم توضيح أن الهدف ليس عقد مؤتمر السلام فى حد ذاته وإنما بدء عملية جادة ومسئولة للتوصل إلى التسوية السلمية الشاملة فى المنطقة ، وأنه لامجال للتناقضات بين السياسة الأمريكية بصفة خاصة والمبادىء التى تستند إليها المسيرة السلمية .

ويبدو من المرحلة التى وصل إليها الإعداد لبدء المسيرة السلمية أن هناك تقدما ملموسا بلغ مرحلة إعداد « وثائق رسمية » ستشكل أساس التحرك المقبل . وهذه فرصة سانحة أخرى لإعادة تقويم سريع من جانب الإدارة الأمريكية لمتطلبات التسوية الشاملة ، وأمامها رصيد لابأس به من الإنجاز الذى تحقق من جولات بيكر حتى الآن . وأكثر ما يتطلب إعادة النظر هو ما يتصل بالقضية الفلسطينية وتحديد مراحل الترتيبات الانتقالية المقترحة قبل مفاوضات الحل النهائى . كذلك فإن مما يتطلب إعادة النظر وسائل المحافظة على توازن دقيق لإنجاح عملية السلام ، فليس من مصلحة التسوية تزويد إسرائيل بمساعدات عسكرية ومالية أخرى تجعلها تميل إلى الهروب من عملية السلام .

ولعل هذا الالتزام ضرورى للغاية إذا ما أرادت أمريكا أن تحمل إسرائيل على الإذعان لأحكام الشرعية الدولية بوقف الاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة ، وأن تساعدها على إعداد نفسها لتسوية سلمية شاملة لامفر منها مهما طال الزمن .

١٩٩١ / ٨ / ١٦

منطلقات صحيحة لعملية السلام

خطت إدارة الرئيس جورج بوش خطوة عملية كبرى على طريق الإعداد لمؤتمر السلام المزمع عقده فى أكتوبر المقبل ، وذلك بالربط بين عملية السلام وطلب إسرائيل ضمانات لقروض مقدارها عشرة مليارات من الدولارات لتغطية تكاليف استيطان مليون مهاجر سوفييتى .

وقد جاء الرفض فى مرحلة بالغة الحساسية ، وليسجل ربما ـ لأول مرة ـ أن أمريكا بدأت تقويم أزمة الشرق الأوسط من منطلق سليم . فطلب الإدارة الأمريكية تأجيل النظر فى الطلب الإسرائيلى لمدة أربعة أشهر يعنى أن الإدارة قد أعطت الأولوية للتسوية الشاملة فى المنطقة . وأعطت أسبابا للتفاؤل بجدية الالتزام الأمريكى لتحقيق السلام ، مثلما أعطت مؤشرات على أنها بصدد إعادة تقويم لسياساتها تجاه المنطقة العربية فى ضوء ما أظهرته حرب الخليج من تمسك العرب بالشرعية الدولية وبضرورة تطبيق أحكامها ومقتضياتها على مختلف النزاعات الإقليمية بمعايير واحدة .

وليس هناك من شك فى أن الخطوة الشجاعة من إدارة الرئيس بوش هى إحدى ثمرات إعادة التقويم ، التى يرجى لها أن تستكمل مع بدء عملية السلام ، التى يقوم جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية بالتمهيد لها فى جولته السابعة بالمنطقة ، بحسم بعض المسائل وبينها قضية التمثيل الفلسطينى فى مؤتمر السلام .

ومثلما أوضحت أمريكا بجلاء أن الاستيطان يعرض عملية السلام للخطر ، وأن المستوطنات فى الأرض المحتلة عمل غير شرعى ، فإنها مطالبة بتسمية الأمور بمسمياتها وبمواجهة الاسرائيليين بحقائق لابد من مواجهتهم بها . ومن هذه الحقائق أن شعب فلسطين له ممثله الشرعى والأصيل المعترف به على الصعيد الدولى ، وهو منظمة التحرير الفلسطينية .

وهذا الممثل هو الذى يسمى الوفد الفلسطينى إذا أريد أن تكون لديه أوراق الاعتماد اللازمة والتأييد المطلوب لمهمته من أغلبية الشعب الفلسطينى ، والحقيقة الأخرى أن القدس الشرقية موضوع أساسى فى عملية التسوية ، وليس هناك على المستوى الدولى كله من يقبل وجهة النظر الاسرائيلية التى تحاول أن تحتال على هذا الموضوع . ومادامت أمريكا نفسها تعترف بأن القدس الشرقية أرض محتلة ، فلابد أن يكون هناك بين الوفد الفلسطينى أحد أبناء المدينة المقدسة باعتبارها جزءا من الأراضى الفلسطينية المحتلة .

وعند النظر إلى الخطوة البناءة التى خطتها إدارة بوش نرى أنها فى حاجة إلى دعم بتصحيح منطلقات السياسة الأمريكية فى المنطقة ، حتى يكتب النجاح لمؤتمر السلام .

وأول مايتطلب التعديل - على نحو ما بدأت تشعر به أمريكا - هو نظرية الأمن التى تبنتها السياسة الأمريكية منذ البداية ، وهى قائمة على الاهتمام بأمن إسرائيل وحدها ، وتوفير كل إمكانات القوة لها بحيث تكون متفوقة على الدول العربية مجتمعة ، وقد استثمرت إسرائيل بدهاء ذلك الالتزام الأمريكى بأمنها بصفة خاصة ، وتمكنت تحت ستار متطلبات الأمن من توفير اعتمادات ضخمة ساعدتها على تنفيذ خطط الاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة - ضاربة عرض الحائط بإدانات المجتمع الدولى ، وعلى رأسها أمريكا . وليس المقصود بتعديل نظرية الأمن تخلى أمريكا عن إسرائيل ، فهذا شأنهما ، وإنما المطلوب أن يكون مركز الانطلاق فى التفكير الأمريكى هو الأمن والسلام للاسرائيليين وللفلسطينيين ولكل شعوب المنطقة . وهذا هو ما عناه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ ، الذى أرسى أسس التسوية ، عندما نص على حق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ، ومعترف بها ، والحقيقة أن أمريكا مطالبة بأن تؤكد أنها تنطلق فى تعاملها مع الشعب الفلسطينى من المبادىء التى تنادى بها ، وخاصة بعد أن أكدت جديتها فى الالتزام بتحقيق التسوية الشاملة فى المنطقة العربية . وحتى تصبح تسوية دائمة تكفل للمنطقة الاستقرار والتركيز على التنمية بقدر ما تكون عادلة ومتوائمة مع أحكام الشرعية الدولية .

وليس خافيا أن أكثرية الشعب الفلسطينى تشعر بأن التحول الذى طرأ على موقف أمريكا سببه التغيرات الدولية التى ألجأت العملاق المنفرد الآن بالعمل فى الساحة الدولية على إنهاء حالة اللاحرب واللاسلم فى الشرق الأوسط - بعد انتهاء الحرب الباردة - بحالة جديدة تلائم المصالح الأمريكية . وأن التحول لم تفرضه اعتبارات أخلاقية وإنسانية ، فكل الشعارات التى تطلقها أمريكا حول الحرية والديمقراطية - فى نظر الشعب الفلسطينى - تتوقف عندما يأتى دور هذا الشعب . ولايزال الكثيرون يرون أن تغيير هذه النظرة ممكن بما تحدده أمريكا فى الأيام المقبلة من خطوات أخرى على طريق الاقتراب الصحيح من متطلبات التسوية السلمية فى المنطقة . ويأمل المخلصون أن يكون بين هذه الخطوات استئناف الحوار المقطوع مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبار أنه ضرورى لتأكيد ماتتبناه أمريكا من تأييد لحق الشعوب فى تقرير مصيرها .

ومن المفيد جدا لعملية السلام أن تتخلى أمريكا عن ترددها فى تفسير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . فإعلان قراءتها للقرار على نحو ما أكدت من قبل وعلى نحو ما أكدت المجموعة الأوروبية ، ومن بعدها الدول الصناعية السبع الكبرى والاتحاد السوفيتى ، وعلى نحو ما ورد فى كل المؤتمرات الدولية . من شأنه أن يوضح للجميع أن التسوية السلمية سبيلها الانسحاب الكامل من جميع الأراضى العربية المحتلة ، والوفاء بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى . والواقع أن هذا المطلب أصبح ضروريا بعد أن قررت الإدارة الأمريكية تأجيل النظر فى ضمانات التمويل الاسرائيلية أربعة أشهر . والمعنى المفهوم من ذلك أن أول ماسيتناوله مؤتمر السلام هو الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة ، وبالتالى فإن على إسرائيل أن توقف بناء المستوطنات

فيها ، وأن تبحث فى تحقيق رغبتها الحصول على مهاجرين سوفيت جدد ، وإمكانيات توطينهم داخل إسرائيل نفسها .

وبرغم أن أمريكا لم تذكر هذه المرة مسألة المستوطنات على وجه التحديد ، عندما أعلن الرئيس الأمريكى فى مناسبة فريدة أنه سيطلب إلى الكونجرس - عن طريق كل عضو فى مجلسيه - تأجيل نظر طلب القروض الإسرائيلية للاستيطان ، فإنه ركز على عملية السلام وأهميتها فى تعبيرات عامة . ولكن التحديد النهائى للموقف الأمريكى الجديد يؤكد أن واشنطن ترى أن الاستجابة للطلب الاسرائيلى يضر بعملية السلام لأنه يوحى فيما لو تحقق - أن أمريكا تؤيد دعوى إسرائيل بحقها فى الاستيطان فى الأراضى العربية ، كما أنه يؤكد من ناحية أخرى أن أمريكا تدرك أن عملية السلام تعنى انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة وفقا لقرار ٢٤٢ ، مع ضمانات للأمن تشمل الجميع ، وترتيبات يقرها مجلس الأمن .

وكذلك يؤكد الموقف الأمريكى الجديد أن صدوره نبع من تصميم على إعادة النظر فى سياسات اتبعت فى الماضى ، وأسفرت عن عكس ما كان متوقعا منها مثلما أظهرت نظرية الأمن ، الأمر الذى يعنى أن هناك رغبات فى تصحيح المنطلقات الأمريكية اللازمة للتسوية الشاملة . ونتوقف عند هذا الحد من الحديث عن الخطوة الأمريكية الجديدة حرصا على نجاح عملية السلام ، ولكن هناك أمران لابد من ذكرهما : أولهما يخص إسرائيل ، والرسالة الموجهة إليها من واشنطن واضحة هذه المرة ، وأنه يتعين عليها إدراك حجم التغيير الذى حدث فى العالم ، وأن عملية السلام جدية وليست مجالا للحديث حول أوهام لن تتحقق أبدا . والثانى يخص أمريكا نفسها وهو أن العالم كله ينتظر من الدولة العظمى الأولى أن تتمسك بتوجهاتها الجديدة فى معركة الإرادة الممتدة ، وبقدر ما تدعم واشنطن خطتها بقدر ما تضمن نجاح جهودها لبدء عملية السلام على أسس صحيحة .

١٩٩١ / ٩ / ١٣

الفلسطينيون فى مواجهة واقع جديد

عندما وجهت الدعوة إلى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى - أعلى سلطة فى منظمة التحرير الفلسطينية - خشى الكثيرون أن يتخلى المجلس عن مبادرته التاريخية التى أعلنها فى دور انعقاده السابق عام ١٩٨٨ ، وبذلك يفقد الفرصة المتاحة لدخول مفاوضات التسوية السلمية المقرر لها حتى الآن أن تبدأ فى شهر أكتوبر المقبل .

وكانت المخاوف متشعبة ، يرجع بعضها إلى مساعى التسوية السلمية نفسها ، ويتصل البعض الآخر بتصميم العمل الفلسطينى . ففيما يتعلق بجهود التسوية فإن آخر « التطمينات » التى قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية - رغم إيجابياتها - اعتبرها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية غير كافية ، وتحتاج إلى مزيد من الضمانات . وفيما يتصل بالعمل الفلسطينى ، فقد ظهرت تساؤلات كثيرة قبل انعقاد المجلس الوطنى : هل يكون الانعقاد فرصة أمام القيادة تطرح فيه ملف القضية بمجمله ، وهو ملف يتضمن ممارسات القيادة خلال الأعوام الثلاثة الماضية ، بما فى ذلك أسلوبها فى التعامل مع أزمة الخليج ، كما كان من التساؤلات : ما هو جدول أعمال الدورة الجديدة للمجلس ؟ وما هى أولويات انعقادها ؟ وهل ستتجه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تجعل الأولوية لإعطاء رأى فى عملية السلام الجارية ؟

وكانت أكثر المخاوف هى أن ينغمس « البرلمان الفلسطينى » فى خلافات الفصائل ، فتطغى بذلك اعتبارات التوافق الفلسطينى على القضية الأكثر إلحاحا ، وهى الاشتراك فى عملية السلام ، تلك العملية التى يجب أن تبدأ مفاوضاتها بسرعة ، لأن أى تعويق لها سيكون لصالح عملية الاستيطان وتعميق الاستيلاء على الأراضى الفلسطينية والعربية .

وجاء الاجتماع والمخاوف قائمة ، فقد رافقه مطالبة الرئيس جورج بوش الأمم المتحدة بإلغاء قرارها السابق « عام ١٩٧٥ » بمساواة الصهيونية بالعنصرية ، وكان هناك من يخشى أن تشتعل العواطف إذا ما أسيء تفسير الخطوة التى أقدم عليها الرئيس الامريكى فى الظروف القائمة ، ولكن أغلبية المجلس أدركت أن بوش أراد أن يقدم نوعا من « التعويض المعنوى » عن اصطدامه السياسى مع عناصر فى الكونجرس ، وعناصر مؤيدة لإسرائيل فى أمريكا . مثلما أدركت الأغلبية أن الموضوع لابد أن يرتبط الآن بالتسوية السلمية فى المنطقة ، وزوال الأسباب التى دعت لصدور القرار « وهى الاستيطان واغتصاب الحقوق والاحتلال » حتى يمكن القول فيما بعد : أن المشروع الصهيونى لم يعد يهدد أمن الدول العربية ولاحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره . ويكاد معظم التحليلات يرجح أن دعوة بوش محاولة لارضاء إسرائيل واللوبى اليهودى الذى غضب من إصرار

الرئيس الأمريكى على وجوب تأجيل نظر الكونجرس لضمانات القروض للاستيطان ، مادامت المساعى مبذولة لعقد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط .

وجاء الاجتماع الذى اتجهت إليه الأنظار فى شتى آفاق الوطن العربى فى انتظار قرار المجلس الوطنى الفلسطينى . فكل الدول العربية المعنية أعلنت قبولها حضور مؤتمر السلام المزمع عقده فى أواخر أكتوبر ، ولم يبق غير الرد الفلسطينى : إذ لا يمكن بدون مشاركة فلسطينية أن تصبح التسوية السلمية شاملة ، ومن خلال المناقشات بدت الظواهر الإيجابية متتابعة ، وكان أولاها أن المجلس أدرك أن الحوار فى الدورة العشرين - رغم الخلافات بين الفصائل الفلسطينية - يعد فى واقع الأمر استكمالا لما حدث فى الدورة التاسعة عشرة ، التى أطلقت المبادرات الفلسطينية للسلام . وقد أشار السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى ذلك فى خطابه الافتتاحى ، عندما قال : إن الفلسطينيين كانوا أول من اتخذ الخطوة الأولى على الطريق الصعب والطويل ، وأنهم سيكونون أكثر الأطراف جدية فى التعامل مع هذه الفرصة « عملية السلام » بعقل منفتح وإرادة قوية .

كذلك كان من الإيجابيات أن التركيز فى المناقشات جرى منذ البداية على القضية التى تفرض نفسها على الساحة السياسية ، وهى تحديد الموقف من عملية السلام . ولم يتأثر المجلس فى مناقشاته بما شهدته الساحة الفلسطينية فى الفترة الأخيرة من نقد قوى لممارسات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومجاهرة البعض بضرورة تغيير هذه القيادة ، وكانت مبررات ذلك عند هؤلاء هى طريقة تعامل القيادة الفلسطينية مع موضوع التمثيل الفلسطينى فى عملية السلام . كما كانت هناك مبررات أخرى منها أن دولا عربية عدة لاتقبل التعامل مع هذه القيادة ، وأن دولا أخرى فترت فى تعاملها . والواقع أن عدم تأثر المجلس لايعنى عدم المبالاة بالوحدة الوطنية ، وإنما هو يرجع أساسا إلى الرغبة فى عدم العودة إلى تجربة « التوافق المشلول » ، التى عانى منها العمل الفلسطينى حقبة طويلة ، عندما كانت الأولوية تعطى لقرارات تصدر لمجرد إرضاء نزعات الفصائل - التى لم تدرك بعد عمق التغيرات الدولية - أكثر مما تتلاءم مع متطلبات العمل الفلسطينى على نحو ماتراه الأغلبية . كما أن المجلس عقد فى ظل تأييد عربى جماعى - باستثناء العراق - للمشاركة الفلسطينية فى مؤتمر السلام من أجل التسوية الشاملة فى المنطقة العربية ، وقد كان لمصر والأردن دور فى تحسين التطمينات والضمانات التى قدمتها أمريكا للجانب الفلسطينى .

وعند النظر إلى الاتجاه الإيجابى الذى تجلى فى موقف المجلس الوطنى الفلسطينى ، نرى أنه قد عبر بصدق عن التيار الغالب فى الفكر الفلسطينى داخل الأراضى المحتلة وخارجها . فالهدف من انعقاد المجلس لم يكن - كما تبين - القول « بلا أو نعم » لعملية السلام ، ولم يكن اتباع سياسة « اللعم » التى اتبعت فى الماضى ، وهى الجمع بين لا ونعم فى وقت واحد ، وإنما الهدف هو تأكيد جدية السير فى عملية السلام إذا وافقت أمريكا على إعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة . والفلسطينيون يشاركون الدول العربية كلها الاعتقاد بأن نجاح أمريكا فى قيادة ما يسمى بالنظام العالمى الجديد يعتمد إلى حد كبير على نجاحها فى تحقيق الأمن والسلام فى منطقة الشرق الأوسط .

وقد أدرك المجلس بالواقعية التى سيطرت على مناقشاته ، أن هناك متسعا من الوقت لإقناع أمريكا بتلبية الشروط الفلسطينية أسوة بما تم اتباعه مع إسرائيل - التى وضعت هى الأخرى شروطها . وأهم مايطالب به الجانب الفلسطينى هو الضمانات المتعلقة بحق تقرير المصير ، ومشكلة القدس ، ومسألة المستوطنات اليهودية والتمثيل الفلسطينى فى مؤتمر السلام ، إذ لايمكن المضى فى تحقيق السلام بدون حل هذه المشكلات .

وقد تمثلت الواقعية فى أجلى صورها - فى التقرير السياسى الذى قدمه فاروق قدومى ، رئيس الدائرة السياسية فى منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد ذكر التقرير : أن ما هو معروض على الشعب الفلسطينى اليوم يمكن أن يكون الحد الأدنى لحقوقه الوطنية ، ولكن هذا الحد الأدنى ليس سهلا انتزاعه من عدو لا يخفى أطماعه فى فلسطين كلها .. وكانت الترجمة العملية لمثل هذا القول هى أن العملاق الأمريكى قد بقى وحده يحتكر المواقف العالمية ، وبالتالى فهو يعمل بسرعة من خلال قوته الذاتية ومن خلال قيادته البديل العملى لمجلس الأمن « الدول السبع الصناعية الكبرى مضافا إليها الاتحاد السوفيتى » على إعادة ترتيب الأوضاع الدولية . ومادامت أمريكا جادة وصادقة فى مسعاها للسلام بالمنطقة العربية أكثر من أى وقت مضى فإن المجلس الوطنى وافق على حضور مؤتمر السلام ، الذى ترعاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، إذا حصل الجانب الفلسطينى على الضمانات والتطمينات التى يتمناها . وفرصة الوصول إلى ذلك ماثلة فى اللقاء المرتقب بين جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية مع فيصل الحسينى والدكتوره حنان عشراوى ، وهما من أبرز الشخصيات الفلسطينية التى أجرت الاتصالات مع بيكر بتكليف من منظمة التحرير الفلسطينية .

وبصدور قرار المجلس على هذا النحو ، فإنه يؤكد العالم كله ، بما لايدع مجالا لأى شك ، أن الخيار الفلسطينى هو السلام ولابديل له ، وأنه قد تعامل مع الموقف بتحليل دقيق للمتغيرات الدولية وبمعالجة صحيحة ومخلصة لما هو مطلوب . وسيترتب على هذا القرار دون شك ايجاد حقائق جديدة تسمح بالمطالبة بتوفير الضمانات المطلوبة لسير عملية السلام فى طريقها الصحيح . كما يترتب على القرار إتاحة الفرصة أمام التنسيق الكامل بين الأطراف العربية المعنية بالقضية ، ثم إتاحة السبيل لمزيد من التأييد الدولى للحقوق الفلسطينية التى لاتخرج عما قررته الشرعية الدولية .

۱۹۹۱ / ۹ / ۲۷

منظمة التحرير الفلسطينية ومؤتمر مدريد

هنـــاك إجماع الآن - على الرغم من إنكار القيادة الاسرائيلية - على أن منظمة التحرير الفلسطينية هى طرف مفاوض فى مؤتمر السلام ، يمثلها داخل المؤتمر وخارجه الشخصيات التى اختارتها القيادة الفلسطينية للتفاوض (ضمن الوفد الأردنى الفلسطينى المشترك) وفقا للخطوط التى حددها المجلس المركزى الفلسطينى ، وهو المجلس الذى اتخذ قرار المشاركة فى عملية السلام بعد أن أعطى المجلس الوطنى الفلسطينى « الضوء الأخضر » للمشاركة على الأسس التى تحددت للمؤتمر ، وهى التوصل إلى سلام دائم فى المنطقة العربية على أساس الشرعية الدولية .

ولم يكن الاقتناع بهذه الحقيقة موجودا حتى أثناء انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى (البرلمان) ، ولكن الواقعية التى سادت دورة المجلس والبراعة التى أظهرتها القيادة الفلسطينية لإقناع المجلس المركزى باتخاذ القرار الشجاع ، والالتفاف من حول العراقيل التى حاولت إسرائيل وضعها للحيلولة دون التوصل إلى بدء عملية السلام ، أكدت للجميع أن المنظمة طرف أصيل فى المؤتمر . ويؤكد ذلك أن الوفد الفلسطينى - بفريقيه - يرى أن تفويضه جاء من منظمة التحرير الفلسطينية ، وأن قرارات المنظمة ملزمة له فى كل مراحل التفاوض .

ومن هذا المنطلق فإن أحدا لايستطيع أن ينكر الآن أن المؤتمر ، الذى افتتح منذ ٤ أيام ، عقد بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية وباعتراف جميع أطرافه بها وبدورها ، حتى وإن أصر شامير على الادعاء بأنه لايرى ذلك . ومن الواضح أن المؤتمر قد أضاف بالفعل تأكيدا دوليا جديدا على شرعية منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها المتحدث باسم الهوية الوطنية الفلسطينية المستقلة .

واستطرادا لهذه الحقيقة - على حد تعبير القانونيين - فإن الواضح أن مؤتمر مدريد أول لقاء دولى للتوصل إلى التسوية السلمية - وجوهرها حل القضية الفلسطينية - يعقد بمشاركة فلسطينية . ذلك أن فكرة المؤتمر الدولى لحل الصراع العربى الاسرائيلى بدأت منذ عام ١٩٦٧ بصدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ثم ترددت كثيرا بعد عام ١٩٧٣ بتأكيد قرار ٣٣٨ بعد حرب أكتوبر ، وقد انعقد بالفعل فى دورة افتتاحية أولى فى جنيف عام ١٩٧٤ ولكنه لم ينعقد ثانية وإن كانت الفكرة ظلت باقية . وحتى ذلك الوقت لم يكن الطرف الفلسطينى مدعوا لهذا المؤتمر بشكل مباشر أو حتى غير مباشر ، وكانت مشكلة فلسطين يشار إليها فى بيانات الأطراف المختلفة وموزعة بينهم .

وبعد صدور قرار الرباط فى نهاية عام ١٩٧٤ عن مؤتمر القمة العربى بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد ، طالبت المنظمة باستمرار ، وعملت على أن تكون طرفا موجودا مع كافة الأطراف الدولية التى تناقش مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى ، وأن تكون هى المتحدث باسم الشعب الفلسطينى ، ولذلك ترددت فى السنوات التالية وحتى عام ١٩٨١ فكرة عقد مؤتمر دولى ، سواء فى البيانات المشتركة بين أطراف عربية وأطراف دولية ، أو فى كل بيان مشترك بين أطراف عربية صرفة خاصة مع وجود طرف فلسطينى بين مصدرى البيانات .

وعلى الرغم من تبنى الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت لفكرة المؤتمر الدولى ، وتضمين مبادراته لحل النزاع فى الشرق الأوسط بهذه الفكرة ، فإن القوتين العظميين وقتها (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى) لم تتفقا على تجديد هذه الفكرة إلا عند اجتماع سيروس فانس ، وزير الخارجية الأمريكى ، وأندريه جروميكو ، وزير الخارجية السوفيتى ، فى أول أكتوبر ١٩٧٧ وأصدرا بيانا مشتركا تحدثا فيه عن ضرورة التوصل فى أقرب وقت ممكن إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع العربى الإسرائيلى . « وأن هذه التسوية يجب أن تكون شاملة ومتضمنة لجميع الأطراف المعنية ولكل الموضوعات » وفى ذلك البيان جاء ذكر حل المشكلة الفلسطينية ، بما فى ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، كما تم التأكيد على أساس الاعتراف المتبادل بمبادىء السيادة ووحدة الأراضى والاستقلال السياسى .

وجاء فى ختام البيان أن « الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يعتقدان أن الطريق الوحيد المؤثر والصحيح للتوصل إلى حل أساسى لكل جوانب مشكلة الشرق الأوسط هو المفاوضات فى إطار مؤتمر جنيف للسلام ، الذى اجتمع خصيصا من أجل هذه الأهداف بمشاركة من جانب ممثلى أطراف النزاع بمن فيهم ممثلو الشعب الفلسطينى » . وطالبت الدولتان ـ بحكم كونهما رئيسى مؤتمر جنيف ـ بتسهيل استئناف أعمال هذا المؤتمر فى وقت لا يتجاوز شهر ديسمبر عام ١٩٧٧ .

ولكن مشكلات الاستقطاب الدولى ـ قبيل انتهاء الحرب الباردة والخلافات العربية وقتها ـ حالت دون انعقاد مؤتمر جنيف ، وتمت مبادرة الرئيس الراحل أنور السادات التى حاول بها تحريك عملية التسوية السلمية فى المنطقة ، وهى المبادرة التى انتهت باتفاقى الإطار فى كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، باشتراك فعلى للولايات المتحدة الأمريكية . ومع ذلك فقد ظلت فكرة المؤتمر الدولى ـ طوال الثمانينات ـ هى الآلية الأساسية فى أدبيات منظمة التحرير الفلسطينية ، التى سعت من جانبها إلى الحصول على موافقات دولية عربية وأوروبية ومن المنظمات الإقليمية والدولية المختلفة بشأنها ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت ترفض الفكرة وتفضل عليها الآلية التى اثمرت اتفاقات كامب ديفيد ، مقترحة التفاوض الثنائى بين الأطراف دون استبعاد الدور الفلسطينى .

وظل الموقف الأمريكى من فكرة المؤتمر الدولى قائما رغم تزايد عدد الدول التى وافقت عليه ، خاصة فى أوروبا ، ولكن الأمر تبدل بعد توقف العمليات العسكرية فى حرب الخليج . وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرتها التى حاولت فيها حل مشكلة الرفض الإسرائيلى

للمؤتمر الدولى ، والإصرار العربى من ناحية والرغبة الدولية (أوروبا والاتحاد السوفيتى) من ناحية أخرى ، على أن تجرى المفاوضات فى إطار مؤتمر دولى ، بأن قدمت فكرة الاطار الدولى لمؤتمر يقوم على أساس من قرارات الشرعية الدولية وخاصة قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، على أن يبدأ المؤتمر دوليا - أى بكل أطرافه - ويختتم دوليا بكل أطرافه بينما تجرى الاتفاقات ثنائية بين الأطراف .

وقد اتبعت وزارة الخارجية الأمريكية آلية تحقيق ماهو مطلوب عمليا دون تسمية محددة ، وبذلك تخطت عقبة التمثيل الفلسطينى المستقل ، وإن قبلت ووجهت بالفعل دعوة مستقلة للطرف الفلسطينى فى الوفد الأردنى الفلسطينى المشترك . كما أنها تخطت عقبة الرفض الاسرائيلى لأى تعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية بأن تعامل جيمس بيكر مع وفد فلسطينى من داخل الأراضى المحتلة ، حرص بدوره على أن يعلن فى كل مرة أنه جاء بموافقة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وأنه سيعود بالآراء والأسئلة الى قيادة المنظمة .

ويمكن القول بأن قيادة منظمة التحرير قد أدارت هذه العملية السياسية بالطريقة ذاتها التى أدارها بها بيكر ، بحيث أمكن بتراكم خطوات إجرائية متتالية - فيها الشد والجذب وفيها الوقت والمكان وفيها الاستعانة بقوى وأطراف عربية أو أوروبية وغير أمريكية - أن تثبت حقيقة واقعة هى أنها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وأن التفاوض يجرى معها ومع من تعينهم ، وإن لم يقر الوزير بيكر بذلك علانية وصراحة . وقد كان من الخطوات الإجرائية تلك اللقاءات المتعددة بين بيكر والشخصيات الفلسطينية المكلفة بالاتصال ، وعشرات الرسائل المتبادلة ، واجتماعات ثنائية بين الأطراف العربية المعنية ، واجتماع للمجلس الوطنى الفلسطينى ، وأكثر من اجتماع للمجلس المركزى الفلسطينى ، ثم أخيرا اجتماع دول الطوق العربية - قبل أيام من افتتاح مؤتمر مدريد - ودعوة ممثلى مجلس التعاون الخليجى ودول اتحاد المغرب العربى للمؤتمر .

والواضح أنه برغم إنكار إسرائيل فإن قيادتها تدرك بجلاء أن المؤتمر - على نحو ما بدا - قد عزز شرعية منظمة التحرير الفلسطينية التى يجرى التفاوض لحل الصراع العربى الإسرائيلى بموافقتها ، وباعتراف دولى ، بدور المنظمة . وستظل هذه الحقيقة « غصة فى حلق إسرائيل » ستعمل على محاربتها تراجعا فى كل لحظة وفى كل كلمة ، بل وقد تحاول تفجير المؤتمر نفسه . ومع ذلك فإن أية نتائج يخرج بها هذا المؤتمر ، وفى أى من مراحله ، ستضيف نقاطا أخرى لصالح تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية ، وبالطبع تأكيد « الكيانية » الفلسطينية المؤسسة الممثلة فى منظمة التحرير الفلسطينية .

وفى ضوء المعانى التى أكدها مؤتمر مدريد فإنه يبدو من المبكر جدا مناقشة مصير منظمة التحرير الفلسطينية بعد المؤتمر . وفى كل الأحوال فإن المنظمة قد ترسخت شعبيا (الشعب الفلسطينى) ودوليا (المنظمات الإقليمية والدولية) . باعتبارها دولة فلسطين والشعب الفلسطينى ، أى أن دورها ينتهى بقيام دولة على أرض فلسطين المحررة ، ولكن هناك احتمالا آخر لايمكن استبعاده هو ألا تؤدى المفاوضات إلى نتائج نهائية ، خاصة فيما هو معروف الآن بالمرحلة الأخيرة التى ستناقش المشاكل الإقليمية . وقد يؤدى ذلك إلى استمرار دور منظمة التحرير الفلسطينية ،

حتى مع قيام دولة فلسطين المستقلة على جزء من التراب الفلسطينى المحرر ، طالما لم تحل بعد المشاكل الأخرى ، وخاصة مشاكل العودة والأقلية العربية فى الجليل والنقب ، والمثلث فى فلسطين ، وغير ذلك من قضايا إقليمية .

وهكذا حظت منظمة التحرير الفلسطينية بالمزيد من التأييد العالمى لدورها فى استرداد الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ، بعد ما أكدته إدارتها للعملية السياسية التى جعلت عقد مؤتمر السلام ممكنا ، ولعل الدافع إلى تساؤل البعض عن مصير منظمة التحرير الفلسطينية بعد الدعوة إلى مؤتمر مدريد ، وعن مصيرها بعد نتائجه هو ذلك الدور المتداخل للمنظمة ، فبينما هى الإطار المعنوى للشعب والأرض معا (مسئولة عن كل أرض فلسطينية وكل فلسطينى هو عضو فيها) فإنها هى أيضا الإطار الجبهوى الذى يضم الفصائل والمنظمات والفعاليات السياسية الناشطة فى العمل السياسى بأشكاله ؛ وهى بالإضافة إلى ذلك الإطار الذى يجمع كافة المؤسسات البنيوية السياسية والنقابية والاقتصادية بأشكالها المختلفة داخل وخارج فلسطين المحتلة . وتأكيدا لدورها المسئول كان قرار المنظمة بالاشتراك فى عملية السلام ، عندما أيقنت أن الطرف الفلسطينى هو طرف مفاوض تتوقف على رؤية التسوية الشاملة للصراع العربى الاسرائيلى .

١٩٩١ / ١١ / ٣

العناصر الموضوعية التى أبرزها مؤتمر مدريد

دخلت عملية السلام مرحلتها الثانية ، وهى المفاوضات الثنائية بين الأطراف العربية وإسرائيل على أساس الانسحاب من الأراضى العربية « القرار ٢٤٢ » وعلى أساس نقل السلطة إلى الشعب الفلسطينى فى المرحلة الانتقالية القادمة .. ولفهم هذه المرحلة ومتابعتها يتعين إلقاء الضوء على عملية السلام التى بدأت فى مؤتمر مدريد التاريخى بأجزائه الثلاثة التى كان أولها المؤتمر نفسه . وكانت أداة العمل فى هذا الجزء الخطب الافتتاحية والردود التى سمح بها لرؤساء الوفود فى اليوم التالى ، وبرز فى خطب اليوم الأول الخطاب الفلسطينى والمصرى والأوروبى ، وكان أقلها شأنا الخطاب السوفيتى الذى بدأ ثانويا برغم الدور الرئيسى الذى يتكفل به الاتحاد السوفيتى كراع مشارك فى المؤتمر .

وضعت الخطب إطارا سياسيا لعملية السلام ، ورسمت خطاً واضحا لمطالب الأطراف المختلفة فى نطاق رسائل الدعوة التى وجهت للأطراف ورسائل الضمانات التى قدمت لها . وبرز الخطاب الإسرائيلى فى المقابل يرفض تماما الانسحاب من الأرض أو حتى مناقشة إعادتها إلى أصحابها ، ولم يشر اسحق شامير مرة واحدة إلى قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وبدا واضحا أن الأطراف المختلفة تحاول فى المؤتمر أن تقنع أمريكا ـ أساسا ـ بعدالة موقفها والرأى العام العالمى لكسبه إلى صفها ، وليس لاقناع بعضها بعضا .

وقد لعبت الرموز دورا هاما فى هذا الجزء مثل إعطاء مقعدين متشابهين ومتقدمين لرئيس الوفدين الفلسطينى والاردنى ، والطريقة التى جلست الوفود على أساسها حول المائدة ، وغياب الاعلام ، إلى غير ذلك .

ثم جاءت المفاوضات الثنائية ـ « الجزء الثانى من مؤتمر السلام » ـ وبرزت فيها عدة مشكلات حول الاجراء وليس حول المضمون منها ظهور آلية التفاوض المباشر لأول مرة خلافا للأسلوب الذى أدير به المؤتمر ، وقد حاولت إسرائيل أن تعطل الاجتماعات الثنائية ، وأن تنقلها خارج مدريد لتجرى بين إسرائيل والعواصم العربية عملا على قطع الصلة بين المؤتمر الدولى والمفاوضات الثنائية ، ولتخفيض فرص التناسق والتعاون بين الوفود العربية ، ولكسب خطوات فى تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية قبل التوصل إلى خطوات عملية للانسحاب الاسرائيلى ، وقد تصدت الوفود العربية لهذه المحاولة وأصرت جميعها على البقاء فى مدريد ، واستطاع الوفد الفلسطينى إقناع أمريكا باستحالة عقد هذه المفاوضات فى إسرائيل أو فى الأرض المحتلة ، لمخالفة

ذلك لاتفاقات جنيف الرابعة التى تدفع بعدم شرعية أية اجتماعات لتقرير مصير مناطق محتلة تحت سلطة الاحتلال .

وبرزت بعد ذلك خلافات عديدة حول مكان الاجتماع فى مدريد وزمانه ووجود الراعيين داخل أو خارج قاعات الاجتماع ، وكادت إسرائيل تنجح فى عرقلة عقد هذه الاجتماعات سويا ، ولكن التنسيق العربى فى هذا المجال تغلب على هذه العقبة ، وعقدت الاجتماعات كلها فى يوم واحد ومكان واحد - « مقر وزارة العدل الأسبانية » - ورفضت كل الوفود العربية أية إجراءات مسبقة للتطبيع ، ومن بينها إصدار البيانات المشتركة قبل حدوث تقدم فى المضمون . وتميزت الدورة الأولى فى المفاوضات الثنائية بخلاف كبير حول القضايا المطروحة ، ولكن عقد اجتماعاتها الأولية يوحى ببدء عملية التفاوض الفعلية فى إطار عملية السلام الشامل .

أما الجزء الثالث من مؤتمر السلام فهو خاص بالمفاوضات متعددة الأطراف ، وهو الجزء الذى تهتم به إسرائيل الاهتمام الأكبر ، وتعتبره مكافأة لها فى عملية السلام ، ومن المقرر أن تشترك فى هذا الجزء مختلف الأطراف ومعها أطراف دولية أخرى ، للوصول إلى اتفاقات إقليمية حول التعاون الاقتصادى والمياه ونزع أسلحة الدمار الشامل ، وقد نجحت الأطراف العربية فى تأخيره عمليا إلى منتصف فبراير القادم ، بعد اجتماع اجرائى بحت يعقد فى نهاية شهر نوفمبر أو أوائل ديسمبر . وكان هذا النجاح عاملا مهما فى وضع الضغط على إسرائيل لكى تحرز تقدما فى المفاوضات الثنائية ، أى وقف الاستيطان والتعهد بالانسحاب قبل أن تحصل على أى تقدم فى الاجراءات الإقليمية .

ونعود إلى المرحلة الاولى لمؤتمر مدريد لنقومها حتى يمكن لنا متابعة المرحلتين المقبلتين فى مسيرة التسوية السلمية ، وهى مسيرة بدأت بعدة سنتيمترات فى طريق طوله مائة كيلو متر ، فنلاحظ أن هذه المرحلة أبرزت - على حد تعبير الدكتور نبيل شعث رئيس اللجنة السياسية للمجلس الوطنى - عدة عناصر موضوعية مهمة ، يعددها على النحو التالى :

أولا : أننا بعد نهاية الحرب الباردة وبعد نهاية حرب الخليج أصبحنا فى عالم جديد تقوده أمريكا ، ولكنها تتحمل نتيجة له مسئولية هامة تجاه العالم ، ألا وهى تحقيق السلام الذى يأتى بالاستقرار ، وذلك لايتحقق إلا بالعدالة أو بالحد الأدنى المقبول منها للشعوب التى قهرت وظلمت فى النظام العالمى القديم . وقد بدا ذلك واضحا فى ناميبيا وجنوب إفريقيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى وأريتريا ، ولكنه يطفو إلى السطح فى أعقد قضايا القرن ألا وهى قضية فلسطين .

وقد أدى هذا الظرف الجديد إلى تقلص الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل ، وإلى اضمحلال نفوذ اللوبى الصهيونى ، وبالتالى إلى بروز ضغط أمريكى لأول مرة بشكل واضح لإرغام إسرائيل على الحضور إلى مائدة المفاوضات ، وعلى الاستمرار فى العملية السياسية حتى ولو لم تحقق أهدافها .

ثانيا : أن هذه العملية التفاوضية التى بدأت فى مدريد قد اتخذت شكل المؤتمر الدولى

الكامل ، وابتعدت تماما عن الشكل الإقليمى الذى كانت ترغب فيه إسرائيل . وبالرغم من بروز دور أمريكا إلا أن حضور الاتحاد السوفيتى وأوروبا الموحدة والأمم المتحدة ومعظم الأقطاب العربية - وفى مدريد أقرب دول أوروبا إلى الوطن العربى - أظهر الشكل الدولى للمؤتمر .

ثالثا : حاولت إسرائيل كل جهدها أن تطمس المشاركة الفلسطينية ، وأن تضعها داخل إطار وفد أردنى فلسطينى مشترك ، وأن تحرمها من مشاركة علنية للفلسطينيين من القدس والشتات ، وأن تدعى أن الوفد الفلسطينى لا علاقة له بالقيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية وخبرة الشعب الفلسطينى الطويلة فى النضال ، وحتى اختيار الوفد الفلسطينى المفاوض ، وبراعة قيادة منظمة التحرير أفشلت كل هذا ، فبرز التمثيل الفلسطينى واضحا وشاملا وحقق انتصارات إعلامية وسياسية مهمة فى مواجهة إسرائيل .

رابعا : بالرغم من كل التوقعات المتشائمة فقد نجح التمثيل العربى عموما والتمثيل الفلسطينى خصوصا فى إقناع العالم بصدق سعيه للسلام العادل من جهة ، واحترامه للشرعية الدولية من جهة أخرى . كما أقنع جزءا هاما من جماهيره بأن الوفود العربية عموما - والوفد الفلسطينى خصوصا - لم تذهب إلى مدريد للاستسلام أو للتخلى عن حقوقها فى مواجهة إسرائيل .

خامسا : نجح الوفد الفلسطينى فى تحقيق إدارة دقيقة للعلاقة بالوفود العربية الأخرى . فقد حرص على استقلاله من جهة ، ونجح من خلال ذلك التقدم خطوة فى بدء آلية التفاوض حول الحل ، ولكنه حافظ على وحدة الموقف العربى من جهة أخرى ، وأصر على التقدم معها فى خطوات متناسقة ، وفوت على إسرائيل فرصة إحداث شقاق بين المواقف العربية .. وهو ماحاولته كثيرا .

سادسا : ظهرت إسرائيل بمظهرها الحقيقى البشع بقيادة متخلفة قرنا من الزمان ، متعنتة إلى أقصى حد ، وبدا شامير - كعادته - متزمتا منفعلا مستفزا أمام أنظار العالم وسمعه ، فخسرت إسرائيل الكثير فى الرأى العام العالمى ، ولكنها فى الوقت ذاته لم تستطيع أن تفرض - كعادتها - ماتريد من الإجراءات والتفاصيل ، ولم تملك القدرة على الانسحاب فى لحظات عديدة برزت فيها العلاقة بين المنظمة والوفد الفلسطينى ، واستطاع الفلسطينيون فيها فرض شخصيتهم المستقلة .

وقد أظهرت مدريد بوضوح أن المشكلة الحقيقية فى الشرق الأوسط هى السلوك الاسرائيلى ، وأن التقدم صوب الاستقرار والسلام يجب أن يبدأ بوقف المستوطنات والانسحاب من الأرض . وبرزت مسألة الأرض بوضوح ، ولم تجرؤ إسرائيل طيلة المؤتمر على استخدام الشعار الاستفزازى : « السلام مقابل السلام » والذى يعنى : سأبتلع كل الأرض التى قمت باحتلالها غصبا فى الماضى مقابل الوعد بألا أغتصب أرضا جديدة فى المستقبل .

تلك هى العناصر الموضوعية التى أبرزها مؤتمر مدريد . ويجدر أن نضيف إليها جزءا غير رسمى للمؤتمر ، ألا وهو المعركة الإعلامية ، وهى تمثل جانبا أساسيا من عملية السلام التى تأخذ شكل إقناع الرأى العام العالمى لوضع ضغوط على الأطراف المتفاوضة . وكان الكاسب

الرئيسى فى هذه المعركة هو الوفد الفلسطينى ، وكان الخاسر الرئيسى هو إسرائيل .

وبالرغم من الكثير من الايجابيات التى برزت خلال الجولة الأولى فى مدريد ، وخاصة فى الجانب الفلسطينى الذى كان المحور الرئيسى للمؤتمر ، فإن الواضح أن هذه العملية السياسية سوف تأخذ وقتا طويلا ، وسوف تواجه بصعوبات عديدة ، وهذا يؤكد الاقتناع العام بأن نضالا فلسطينيا موازيا من خلال الانتفاضة ، ودعما عربيا متصاعدا ، لابد لهما أن يستمرا جنبا إلى جنب مع استمرار العملية السياسية إذا أريد لها أن تحقق أية نتائج عملية ملموسة .

١٩٩١ / ١١ / ٨

موسكو : فرصة لتسوية قضايا اللاجئين من منطلقات عربية

تتجه الأنظار إلى اجتماعات موسكو التى ستشهد المفاوضات المتعددة الأطراف (المسار الثانى لمؤتمر السلام) ابتداء من يوم ٢٨ يناير الجارى ، وتستحق المناسبة منا كعرب عناية خاصة ، سواء أولئك الذين وافقوا على مسيرة التسوية أو الذين خالفوها ، ذلك لأن أبرز ماينبغى أن نفعله فى هذه المرحلة الجديدة ، التى دخلها الصراع العربى الإسرائيلى أمران : الأول هو إتقان هذا التحرك السياسى الذى بدأ بمؤتمر مدريد ، والثانى هو إيجاد حقائق على أرض الواقع فى المنطقة تدعم مطالبنا فى هذا التحرك السياسى وفى المفاوضات .

وفى الحديث عن واجبنا فيما يتعلق بإدارة التحرك السياسى نلحظ أن جدول أعمال مؤتمر موسكو ، كما جاء فى الدعوة إليه ، يضم عددا من القضايا تم تعريفها بعناوينها العريضة ، الأمر الذى يدعونا إلى التفكير خاليا بشأن كل منها ونعد ملفها إعدادا جيدا ، لقد جاء فى نص الدعوة التى وجهها الرئيس جورج بوش والرئيس السابق ميخائيل جورباتشوف أنه ينبغى أن تتركز هذه المفاوضات متعددة الأطراف على قضايا المنطقة المتنوعة ، مثل : الرقابة على الأسلحة ، والأمن الإقليمى ، والمياه ، وقضايا اللاجئين ، والبيئة ، والتنمية الاقتصادية ، والموضوعات الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

ولو نظرنا فى كل هذه العناوين لرأينا أن ماسمى بقضايا اللاجئين هو أكثرها حيوية لأنه يتعلق مباشرة بالإنسان ، فكيف نقارب هذا الموضوع الهام فى اجتماعات موسكو ؟ .. لابد لنا أن نقف بداية أمام المصطلح « قضايا اللاجئين » ، فهو تعبير عام يدخل فيه بخاصة وضع اللاجئين من شعب فلسطين ، وإذا كانت هناك احتمالات أن تطرح إلى جانبه أمور أخرى . ففى المنطقة - كما نعلم - لاجئون بسبب حرب الخليج ، بعضهم نزح من العراق شمالا وجنوبا ، فضلا عن أن إسرائيل مازالت تتحدث عن اللاجئين الذين استقبلتهم ، وبذلك يكون المطلوب منا أن نعطى رؤيتنا لهذا المصطلح ونستذكر الأساس الذى فيه سيتم البحث .

والأساس ، هو كما نصت رسالة الدعوة ، قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى تكتمل الفقرة « ب » (فى البند الثانى فيه) بنص عام جدا ، هو : تحقيق تسوية عاجلة وعادلة لمشكلة اللاجئين . ولا يمكن سرد هذه الفقرة إلا مقترنة بما ورد فى مقدمة القرار من الاستناد إلى الشرعية الدولية ، وتطبيق مبادىء الميثاق وقرارات الأمم المتحدة وبذلك يتضح لنا أن طرحنا لمعالجة الموضوع

ينطلق من هذا الأساس ، وأن البحث يجب أن يتركز على اللاجئين الفلسطينيين .

فقد رأينا فى مدريد كيف أن اسحق شامير - رئيس وزراء إسرائيل - فى ثنايا حديثه الملىء بالتناقضات طرح أمرا يستحق الوقوف عنده ، وإذا ما قاربناه بشكل صحيح فإن باستطاعتنا أن نعرف الدولة المشاركة فى مؤتمر موسكو بحقائق غائبه عنها . فقد قال شامير بالنص : « بعد فترة وجيزة من إقامة إسرائيل تعرضت الطوائف اليهودية فى الدول العربية إلى حملة من الاضطهاد ومصادرة الأموال أسفرت عن خروج جماعى لليهود ، وطرد ٨٠٠ ألف يهودى غادروا الدول التى عاشوا فيها منذ ظهور الإسلام » وهنا نجد اعترافا صريحا أنه منذ ظهور الإسلام ، وهناك يهود عرب ينتمون إلى منطقتنا وإلى حضارتنا ، والتاريخ يثبت أنهم عاشوا ، لهم مالنا وعليهم ما علينا ، ونلحظ هنا أن شامير بحديثه عن الـ ٨٠٠ ألف - كما لو كانوا مختلفين عن اليهود الغربيين الذين جاءوا قبل عام ١٩٤٨ يريد بمقولته أن يطرح حل مشكلة اللاجئين بعمل تبادل .

وبذلك فإن علينا كدول عربية أن نجهر بما قررناه فعلا من أننا نفتح الباب أمام كل عربى أيا كانت ديانته ليعود إلى وطنه - والواقع أن المرء يأسى لأن عددا من الدول العربية لم تأخذ هذا الرأى مأخذ الجد حين طرحه الفكر السياسى العربى منذ ٢٠ عاما مضت ، وقد حدث بالفعل تطبيق عملى له فى دولة واحدة أعلنته رسميا وهى المغرب ، كما أن ليبيا أعلنته من حيث المبدأ ولكن الظروف لم تتح تنفيذه ولو جزئيا .

والأمر لايزال مطروحا ، وعلى دول الجوار العربية بدل أن تقف فى موقع الدفاع أمام هجمات المقولات الإسرائيلية الزائفة - وسوريا الآن مثل على ذلك حيث تقوم الدنيا وتقعد على ٤ آلاف يهودى سورى - أن تطرح من حيث المبدأ أن الـ ٨٠٠ ألف هؤلاء مفتوح لهم الباب مادام شامير يتحدث عنهم كلاجئين استقبلتهم إسرائيل بالترحاب .

والإعلان من حيث المبدأ يقصد به إعطاء الفرصة كاملة أمام وضع كل الضمانات الكفيلة بالتطبيق الصحيح للفكرة ، والذى لاتكون له ردود فعل جانبية .

والحقيقة أن الموضوع يستحق أن تجتمع الدول العربية كلها فى إطار جامعة الدول العربية لتتخذ موقفا واضحا فى مؤتمر موسكو من هذه المقولة التى يطرحها شامير ، الذى أشار إلى أن ٥٠٠ ألف لاجىء جاءوا إلى إسرائيل من أوروبا بعد ١٩٤٨ ، وهو لم يذكر الذين جاءوا من الثلاثينات والأربعينات على أساس أنه اعتبر إقامة إسرائيل فاصلا . والموقف هو أن تطالب الدول العربية الدول الأجنبية التى يحمل المهاجرون إلى اسرائيل مواطنتها أن تفتح لهم الأبواب كاملة ، فمن حق هؤلاء الذين ضللتهم الصهيونية أن يعودوا إلى أوطانهم الأصلية .

ويثير هذا الموضوع نفسه قضية التهجير القائم حاليا . والفرصة مواتية عند بحثه لمناقشة السياسة الأمريكية ، من منطلق أن هذه السياسة انساقت وراء ضغوط جانبية زادت من تعقيد الموقف . ويبدو ذلك بوضوح من حقيقة أن أمريكا ، منذ أوائل الخمسينات حتى إدارة هارى ترومان ، وقفت حذرة أمام قانون العودة الإسرائيلى ، ورأت فيه خطرا كبيرا يجعل الأمور تتفاقم ،

ولكن الصهيونية العالمية بردود فعلها الشنيعة انتهت إلى أن تجعل أمريكا نفسها تتبنى « نقل » الألوف من الناس من مواطنهم إلى أماكن أخرى . والمثل واضح أمام أعيننا ، فهاهم المساكين من جمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقا ينقلون إلى (إسرائيل) وفى الوقت نفسه تخطط سفارات أمريكا وكندا واستراليا لنقل الفلسطينيين من لبنان إلى تلك البلاد وشمال أوروبا .

إذن لابد من موقف تجاه قانون العودة الإسرائيلى بالتفاهم مع المجتمع الدولى على دحره على صعيد التهجير الجماعى . أما على صعيد الحج والوصول إلى الأماكن المقدسة وماشابه ذلك ، فان شعب فلسطين والأمة العربية - منذ أن كان الحج - فتحت أبوابها وخدمت المؤمنين من جميع الأديان . ونأتى هنا إلى الجانب الآخر من الموضوع ، وهو بالغ الأهمية والخطورة ، لأن بحثه يتعلق بأبناء فلسطين اللاجئين الذين تركوا موطنهم فلسطين وذهبوا وعاشوا بين إخوانهم فى الوطن العربى الكبير ، والواقع أن إسرائيل ستحاول أن تركز على الصورة السلبية فى جانب حياة هؤلاء ، وقد لوح شامير بذلك عن بعد فى خطابه فى مدريد حين أشار إلى معاناه هؤلاء اللاجئين ، وحمل الدول العربية مسئولياتها . ولكن الجوانب المشرقة فى القضية بادية دون عناء ، فكل فلسطينى يعتز بالعيش بين إخوته والمبادىء الأساسية لمعالجتها واضحة تماما . وأحد هذه المبادىء - الذى كان معتمدا عام ١٩٤٨ هو إعطاء هذا الفلسطينى حقوقه كاملة فى موطنه مع احتفاظه بجنسيته ، وتقييد ذلك بشكل محدود ، ولكن يجب القول أنه على التطبيق العلمى توسع التقييد كثيرا ، ودخلت الصراعات العربية ليدفع هؤلاء الفلسطينيون ثمنها . وبعد عام ١٩٧٤ وصدور قرار الرباط (بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب (الفلسطينى) أصبح الكيان الفلسطينى شماعة ترمى عليها كثير من الأمور .

وفى هذه الأيام يطرح موضوع الجنسية المزدوجة فكيف نقاربه ؟ إن المقاربة هنا لا يجب أن تتم فى موسكو ، ولكن الموضوع يجب أن يبحث فى إطار جامعة الدول العربية ، مع إدراك أنه يحمل وجها إيجابيا هو ضرورة معالجة الآلام الإنسانية التى ظهرت صورتها فى مدريد ، وأشار إليها جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية فى خطابه النهائى . ولكن يجب القول أيضا أن طرحها فى هذه المرحلة تريد منه إسرائيل أن ينهى قضية الفلسطينيين فى الخارج ، فكيف نأتى بالمعادلة الدقيقة بين هذين الأمرين ؟

إن الواضح - فيما يتعلق بقضية الفلسطينيين فى الخارج - أن التحضير الأمريكى لمؤتمر مدريد - مثلما فعل بقضية القدس - قد هرب منها بتجنيب المؤتمر التعرض لها ، وعندما نعود إلى نصوص المؤتمر لانجد إلا نصا واحدا ورد فى رسالة التطمينات الأمريكية إلى الفلسطينيين بأن الإدارة الأمريكية تعتقد أن سكان القدس الشرقية والفلسطينيين خارج الأراضى المحتلة يجب أن يكونوا قادرين على المشاركة فى مفاوضات المرحلة النهائية ويدعو غموض هذا الوضع إلى دراسة القضية بدقة فائقة مراعين الحقائق التالية :

أولاها - أنه قط ما كان ازدواج الجنسية - وقد ثبت هذا عمليا - حائلا دون السعى للحق والارتباط بالوطن ، بل على العكس ثبت أن أولئك الذين استراحوا من وطأة قيود وثائق السفر أقدر

أحيانا على الخدمة الصحيحة ، لأنها تعتمد على العقل والفكر والفعل ، بينما تكون المسألة بالنسبة لوثائق السفر رد فعل غاضب ناقم من المعاناة الشديدة .

وقد حدث تطبيق فعلى رأينا مثلا عليه فى الأردن ، الذى يجمع من هو من أصل فلسطينى بين جنسيته الأردنية ، وكونه من أصل فلسطينى كما رأينا من أخذ الجنسية فى دول أجنبية - حتى فى أمريكا نفسها - وهو يعتز بانتمائه الفلسطينى ، الأمر الذى يؤكد أن أخذ الجنسية المزدوجة لم يعرقل العمل لفلسطين ولتحرير فلسطين .

وثانيتها أن هذا الأمر يجب أن يعترف بضمان جميع الدول التى تريد تطبيقه بأن تعطى من هو من أصل فلسطينى الحق مع أخيه العربى فى أن يعمل من أجل تحرير فلسطين ، فالتحرير هو هدف للأمة كلها .

والموضوع كله فى حاجة إلى أن يطرح فى جامعة الدول العربية مبدأ المواطنة العربية ، الذى ينظم واقع أبناء العروبة الذين يعيشون فى أقطار عربية غير مواطنهم ، ونلاحظ هنا أننا نستخدم تعبير الوطن للقطر الذى يحمل جنسيته ، كما نلاحظ أن تعبير الوطن الكبير يجب أن يعود ، ونذكر أن المجموعة الأوروبية وصلت إلى هذا وطبقته ، وهى التى فرضت علينا فيما مضى مفهوم الجنسية العتيق ، والمهم الآن أن الفرصة مواتية لعلاج جذرى لهذا الموضوع يربط بين أوضاع أبناء فلسطين وبين أوضاع الأمة العربية ككل ، ونحن نبنى حياتنا بعد زلزال الخليج .

وتبرز هنا قضية أخرى لابد من بحثها فى إطار جامعة الدول العربية - هى أن المتابعين لمسار التسوية الراهن يدركون أن إسرائيل تخطط - بموافقة أمريكية - إلى أن تنتهى هذه العملية بالقضاء على الكيان الفلسطينى الذى تمثله منظمة التحرير الفلسطينية ، فما هو الموقف العربى منه ؟ إن كل الدلائل تشير إلى أن الحاجة إلى هذا الكيان ستبقى أساسية مادام هناك ثلاثة ملايين من أبناء فلسطين خارج وطنهم ، ومادامت الصلة لم تنحل بينهم وبين المليونين داخل وطنهم . والغريب أن مثل هذا الموضوع لم يبحث بين دول الجوار ، بينما الواضح أن إسرائيل ومعها أمريكا تعتمدان الآن سياسة التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى نهاية الفترة الانتقالية ، ومن ثم ينتهى هذا التعامل القائم على صعيد الاعتراف ، والرأى الذى نلزمه أن الكيان الفلسطينى قد قام على إرادتين عربية وفلسطينية ، وينبغى أن يستمر فى مرحلة الصراع المقامة مع إعادة النظر فى دوره ووظائفه .

وبالمقاربة الصحيحة للقضايا التى يبحثها مؤتمر موسكو نبدأ فى واقع الأمر معالجة هذه القضايا فى إطار دولى لا مجال فيه إلا لأولئك الذين يعملون بعد أن ، يعملوا عقولهم ويفكروا فى أمورهم ويبادروا هذه الأمور هم أولا لأنهم الأقدر على فهم منطقتهم والتخطيط لمستقبلهم ، وكلهم ثقة فى القدرة على صنع مستقبل هذه المنطقة .

٢٤ / ١ / ١٩٩٢.

محادثات موسكو فى الميزان

شهدت موسكو يومى ٢٨ ، ٢٩ يناير الماضى بداية المحادثات متعددة الأطراف الخاصة بالشرق الأوسط ، وهى المحادثات المعنية بإدارة عملية التحول فى العلاقات الإقليمية والتوصل إلى تسويات جماعية للقضايا التى تهم المنطقة . ولهذا السبب وصفت بأنها المسار الثانى لعملية السلام ، وكان المسار الأول هو المفاوضات الثنائية التى تلت افتتاح مؤتمر مدريد بين إسرائيل وكل من الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان ، لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ومبدأ الأرض مقابل السلام .

وبالنظر إلى الارتباط القوى بين المسارين فإن التقويم الصحيح للقاء موسكو ضرورى ، خاصة وأن الجولة الرابعة من المفاوضات الثنائية ستعقد فى واشنطن فى النصف الثانى من فبراير ، وهى جولة يتوقع لها أن تبدأ بالدخول فى الجوهر ، بعد أن تركزت الجولات السابقة على المسائل الإجرائية . وللتعرف على ما حدث فى موسكو ينبغى الرجوع إلى أساس الفكرة ، التى نبعت من مبادرة أمريكية لإقناع إسرائيل بأنها لن تكون « منبوذة » فى المنطقة إذا ما تحقق السلام الكامل والشامل ، وكانت إسرائيل تحاج بأن الدول العربية لن تعطى شيئا بمجرد أن تسترد أراضيها المحتلة ، وضربت لذلك مثلا بالتجربة المصرية التى لا تقدم لإسرائيل مثل هذا الأمل . فالعلاقات التجارية غير نامية ، والتقدم فى السياحة يكاد لايذكر ، بل إن المجتمع المصرى لايزال حتى الآن غير متقبل لإسرائيل .

والرد البديهى على ذلك هو أن مصر ستمضى فى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل بقدر ما تتوافر علاقات سلام كاملة مع العرب على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية . وكان إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الحقيقة هو الذى دعاها إلى إضافة فكرة المحادثات متعددة الأطراف كمستوى ثان للتحرك صوب عملية السلام وهى فكرة اعتبرها البعض مكافأة لإسرائيل بإفهامها أنها ستحصل على « عائد » يتمثل فى التعاون الإقليمى بالشرق الأوسط ، إذا ماتوصلت إلى اتفاقات سلام مع الأطراف التى لها مشاكل مشتركة معها .

والفكرة التى وصفت بأنها المرحلة الثالثة من مؤتمر السلام (بعد الافتتاح والمرحلة الثنائية) تقوم على أساس مشاركة دولية فى إخراج الشرق الأوسط من كبوته ومن الظروف الصعبة التى يعيشها . وبالتالى تبدأ المحادثات متعددة الأطراف ـ بعد ٣ أشهر من بداية عملية مدريد ـ لتقدم دفع للمحادثات الثنائية ، حتى تصل إلى غايتها ، وهى انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة ، وتحقيق الأمانى الوطنية للشعب الفلسطينى . وقد لقيت الفكرة قبولا دوليا واسع النطاق بالنظر إلى

أهمية الشرق الأوسط للعالم من حيث موقعه وثرواته ومستقبله إلى درجة أن أكثر من ٤٠ دولة أعربت عن رغبتها فى دخول المحادثات ، ولكن عدم ظهور البعض منها عند افتتاح المؤتمر يرجع إلى أنها تفضل الانضمام عندما تبدأ من الناحية العملية مسيرة محادثات الاتفاقات الإقليمية . وكان هذا هو السبب فى تقلص العدد فى موسكو إلى ٢٦ دولة .

وعند التحضير للمحادثات الجماعية بدأت اجتهادات تحديد القضايا التى تهم المنطقة ، والتى يمكن التوصل إلى تسويات جماعية بشأنها ، وهى عملية تساعد على التعجيل بالتوصل إلى التسوية السلمية الشاملة فى المحادثات الثنائية . وقد انتهى الرأى إلى أن مما يساعد على اختفاء أسباب النزاع أن تجد جميع الشعوب فرصة واضحة أمامها لتحقيق أمانيها ، خاصة وأن هناك رغبة ظاهرة من الخارج لمساعدة دول الإقليم على تنمية اقتصادياتها ومواردها فى مختلف مجالات الحياة .

وفى ضوء هذا التصور أمكن وضع الترتيبات الكفيلة بتحقيق الأهداف المنشودة من الأطراف الدولية المهتمة بالتسوية السلمية فى الشرق الأوسط . ورئى فى هذا الصدد أن تعبأ جهود الدول ذات القدرات الصناعية والاقتصادية الكبرى فى العالم لكى تمد يدها إلى الإقليم ، فتكون مواردها وخبراتها عونا له على التقدم صوب التسوية السلمية ، وإرساء القواعد المستقرة للتعاون الإقليمى . وكانت الدول المشتركة هى أوروبا الاقتصادية بشقيها : المجموعة التى تعرف باسم السوق المشتركة (١٢ دولة) ومجموعة « الافتا » التى تضم منظمة التجارة الحرة ، ومعها الصين واليابان وكندا ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، اللتين ترعيان عملية السلام . وبين الدول المشتركة مجموعة عريضة متعددة القدرات من الدول العربية بينها مصر ودول الخليج الست ودول المغرب العربى .

ورئى عند المشروع المبدئى لجدول الأعمال أن من الضرورى إنشاء مجموعات للعمل تعنى بالقضايا التى تم تحديدها ، وأن تبدأ هذه المجموعات مهمتها فور افتتاح مؤتمر موسكو للمحادثات متعددة الأطراف ، وأولى المجموعات التى برزت فكرتها كانت تلك المختصة بالتنمية الاقتصادية ، وتلتها مجموعة الرقابة على التسلح من منطلق أن ميزانيات المواجهة تأخذ الكثير من قدرات مجتمعات المنطقة ومواردها ، ثم مجموعة العمل التى تستطيع أن توفر لشعوب الإقليم كميات من المياه تمنع النزاع المحتمل من أجل الحصول عليها ، ويتصل بالتعاون الاقتصادى موضوع البيئة التى تقرر إنشاء مجموعة عمل لها باعتبار أن منع التلوث ومعالجة آثاره يحتاج إلى مشاركة فعالة من مجتمعات متعددة متناسقة الجهود

كان هذا هو الأساس الذى تم إرساؤه قبل بدء محادثات موسكو ، ولكن تغييرا جوهريا له حدث عندما بدأ الاجتماع ، وهو أن مصر تقدمت باقتراح أن تضاف مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إلى جدول أعمال المؤتمر ، وأن تخصص لها مجموعة عمل ، ولقى الاقتراح استجابة فورية وأنشئت بالفعل لجنة خامسة اجتمعت ضمن اللجان التى قدمت تصوراتها للجنة توجيهية عامة ، أقرت خطة العمل المقبلة لمجموعات العمل التى سوف تبدأ مهماتها فى شكل « ندوات » تعقد بخمس عواصم عالمية فى أواخر ابريل القادم ، وقد فتح هذا التطور الباب أمام إضافة مسائل أخرى إلى

جدول الأعمال وفقا لاحتياجات التعاون الإقليمي ، والذى لا يمكن له أن يتحقق إلا بإنهاء حالة العداء القائمة الآن ، بإزالة كل مسبباتها الظاهرة والكامنة .

وبمعرفة كل ذلك يتبين أن مؤتمر موسكو لم يكن المقصود منه بدء التفاوض ، وإنما الإعداد للمحادثات الجماعية المعنية بالقضايا الإقليمية ، أى أن مهمته كانت تنظيمية بالدرجة الأولى ، وإن كان قد أسفر عن نتائج مهمة بالنسبة لعملية السلام فى مجملها . وعند تقويم النتائج ينبغى إدراك حقيقة أن موسكوكانت بداية لعملية جماعية ، أحسن وصف لها هو ذلك الذى قدمه فلاد يمير بتروفسكى - رئيس اللجنة الروسية لإعداد لقاء موسكو - بأنها « محادثات من أجل المحادثات » . وكان يقصد بذلك أن التفاوض حول القضايا الإقليمية لن يبدأ فى موسكو وإنما يجرى بعد وضع أساس التحرك المقبل . ويعنى ذلك أن افتتاح المرحلة الثالثة من مؤتمر السلام تم وفق ما هو مخطط لها ، وأن النتائج الإيجابية لها كانت كافية لكى نقول إن البداية موفقة بكل المقاييس الموضوعية .

وأول ما يسجل من الإيجابيات ، هو أن اللقاء الذى استهدف تحديد الاتجاهات السياسية لموضوع المحادثات ودائرة المشتركين فيها يعد الأول الذى تلتقى فيه إسرائيل على مائدة المفاوضات مع مجموعة كبيرة وموسعة من الدول العربية . وهذا يؤكد أن الباب مفتوح أمام التعاون الإقليمى إلى أوسع مدى ، فيما لو أوفت إسرائيل بشروط السلام الكامل ، وبمتطلبات الاندماج الإقليمى على الأسس التى تحددها مجموعة الأسرة الدولية .

وثانية النتائج ، أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، راعيتى عملية السلام بمواقف متطابقة ، قد أكدتا موافقتهما على مشاركة الفلسطينيين من خارج الأراضى المحتلة فى اجتماعات معينة تجرى فى إطار المحادثات متعددة الأطراف ، وبصفة خاصة فى لجنتى اللاجئين والتعاون الاقتصادى . وكان هذا التحول بالغ الأهمية إذا ما عرفنا أن الوفد الفلسطينى لم يشترك فى اجتماع موسكو لأن مطلبه العادل باشتراك فلسطينى الخارج فى المحادثات الجماعية لم يلق استجابة قبل ذلك . ولكنه سوف يشترك فى بقية عملية المحادثات متعددة الأطراف ، بعد أن تم حل المشكلة بجهود مصرية عربية ، واستجابة عملية من راعيتى المؤتمر .

وثالثة النتائج تجسدت فى أن كل مجموعات العمل قد أكدت خلال مناقشاتها أهمية تحقيق تقدم فى المحادثات الثنائية . ويمكن القول بأن الشعور الجماعى - وخاصة من أولئك الذين من خارج المنطقة - أن المحادثات الثنائية آن لها أن تدخل فى الجوهر ، وأن تبدأ الجولة القادمة فى التركيز على المسائل المتعلقة بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ومبدأ الأرض مقابل السلام .

ورابعة النتائج أن مجموعات العمل الخمس اتفقت على طريقة التمهيد للمحادثات بعقد ندوات القصد منها تحديد الأولويات والتعرف على المشاكل المختلفة . وهذه المسألة هامة إذا ما أدركنا - على سبيل المثال - أن إسرائيل ترى أن أساس السلام ومحوره هو التعاون الاقتصادى الإقليمى ، بينما ترى الدول العربية أن هناك أولويات أخرى تتقدمها قضية الحد من التسلح ، وكسر احتكار إسرائيل للقوة النووية فى المنطقة . كما أن الندوات التى سوف تعقد فى عدة عواصم خارجية فى أواخر ابريل تعطى فرصة لتغيير الوضع فى الأراضى المحتلة بوقف عملية إقامة المستعمرات

الإسرائيلية ، وهذه مسألة ضرورية لنجاح عملية السلام ، وبالإضافة إلى ذلك فقد تم تحديد موعد الندوات المقبلة بعد شهرين لإتاحة الفرصة أمام العمل من أجل حضور الأطراف الغائبة عن المحادثات الجماعية ، وهى فلسطين وسوريا ولبنان . وكانت سوريا ولبنان قد اشترطتا للاشتراك فى المحادثات متعددة الأطراف ضرورة إحراز تقدم جوهرى فى المحادثات الثنائية .

ويدرج فى سجل الإيجابيات أن الدول العربية التى حضرت مؤتمر موسكو (هى الدول المؤثرة فى مقدرات المنطقة) قد أيدت اقتراح مصر بتشكيل مجموعة عمل خاصة بالقدس باعتبارها مسألة إقليمية تمس الأديان السماوية ، وباعتبار أن هناك قرارات من الأمم المتحدة خاصة بها ومؤيدة من أغلبية العالم ، يتقدمها الفاتيكان ، والمرجح أن الاقتراح سيحظى بالموافقة فى الاجتماعات المقبلة .

وواقع الأمر أنه لم يكن هناك من ينتظر أن تبدأ فى ظرف يومين أو ثلاثة مفاوضات من أجل التحول الجذرى من حالة عداء - استمرت متاججة طوال ٤٥ عاما - إلى حالة سلام كامل . ولهذا السبب بدأ مؤتمر موسكو - على نحو ما أراد له مقترحوه - بوضع الأساس التنظيمى ، أو خطة العمل فى تسمية أخرى ، للمحادثات متعددة الأطراف ، وهى محادثات صعبة ومعقدة ومتشابكة ، وقد دل على ذلك أن المدخل التمهيدى لها كان فكرة « الندوات » التى سوف تعقد للتغلب على مشكلة تباين الأولويات من ناحية ، وللسعى إلى تعبئة أكبر مشاركة دولية فى مفاوضات يرجى منها دفع مسيرة التسوية السلمية وضمان اتفاقاتها ثم المساهمة فى العمل على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ، وخاصة الأسلحة النووية ، إلى جانب توفير أكبر قدر من التمويل الحافز على بدء التعاون الاقتصادى الإقليمى ، وهذا هو جوهر المحادثات متعددة الأطراف .

٧ / ٢ / ١٩٩٢

الحديث عن الكونفيدير الية
وموقعه من مباحثات التسوية

من جديد يتردد الحديث عن إقامة الكونفيد يرالية بين الأردن وفلسطين ، وهو يأتى هذه المرة فى أعقاب زيارة الملك حسين لواشنطن ولقائه بالرئيس الأمريكى جورج بوش ، والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو : لماذا هذا الحديث فى هذا الوقت بالذات ؟ ، ويتبادل إلى الذهن فى الإجابة أن الأمر متصل بمسار التسوية الجارية للصراع العربى الاسرائيلى ، بعد أن انتهت الجولة الرابعة من المباحثات الثنائية فى واشنطن .

وواضح أن هذه المباحثات لم تحقق تقدما مذكورا ، وأن عقبات كأداء برزت على مستوى كل اللجان الثنائية ، ومن بينها المباحثات الإسرائيلية مع الوفد الفلسطينى الأردنى المشترك . فهل نقول إن طرح موضوع الكونفيدير الية اليوم هو لتذليل بعض العقبات التى برزت ولتوفير بعض التطمينات للطرف الإسرائيلى ؟

لكى نزداد فهما لهذه النقطة بالذات يستحق الأمر أن نعود إلى الوثائق الأساسية لمؤتمر السلام ، وبخاصة إلى رسالتى التطمينات الأمريكيتين لكل من حكومة إسرائيل وإلى الفلسطينيين .

فالولايات المتحدة الأمريكية فى الرسالة الأولى ـ كانت واضحة فى قولها : « ووفقا للسياسة التقليدية للولايات المتحدة لانؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ، كما اننا لانؤيد استمرار السيطرة للمناطق التى تحتلها إسرائيل » إذن فإن أمريكا التزمت التزاما كاملا بأنها لاتؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ، مما يعنى أن أية صيغة للضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن تكون غير هذه الصيغة . كذلك فإن الولايات المتحدة التزمت فى تلك الرسالة بأن يكون الفلسطينيون ممثلين بوفد أردنى فلسطينى مشترك فى المؤتمر ، وحددت لذلك شروطا ثلاثة لهؤلاء الفلسطينيين الذين هم من سكان الضفة والقطاع ، وهى : أن يقبلوا بالنهج الثنائى السبيل ، وأن تكون المفاوضات على مراحل ، وبأن يعلنوا إرداتهم العيش فى سلام مع إسرائيل .

كذلك التزمت أمركا فى تلك الرسالة بالقول بأنها لاتهدف إلى الوصول بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى داخل المسار ، أو إلى حمل إسرائيل على الدخول فى حوار أو مفاوضات مع المنظمة ، وأن أمريكا ستعمل كوسيط مناسب ، وآخر التزامات الولايات المتحدة فى هذا الموضوع تجاه إسرائيل هى موافقتها على التشاور مع إسرائيل وعلى أخذ مواقفها فى الحسبان فى مسار السلام . وفى الوقت نفسه تحتفظ أمريكا لنفسها بالحق فى إعلان مواقفها التقليدية عند الحاجة .

وفى رسالتها إلى الفلسطينيين نجد أن الإدارة الأمريكية أيضا قدمت التزامات محددة ، فهى تلتزم بالعمل من أجل سلام شامل يقوم على أساس قرارى مجلس الأمن (٢٤٢ ، ٣٣٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام ، والنتيجة توافر الأمن والاعتراف لكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل ، وللحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطينى . وقد ألزمت أمريكا نفسها بالحقوق السياسية المشروعة ضمن تفسيرها هى لهذه الحقوق ، وأوضحت أيضا أنها تريد أن ينتهى الأمر بالفلسطينيين والإسرائيليين إلى أن يحترم كل منهم أمن الآخر وهويته وحقوقه السياسية . كما أوضحت أنها تفهم أن الفلسطينيين يحتاجون إلى امتلاك السيطرة على القرارات ومنها الاقتصادية التى تؤثر على حياتهم . وقد رأينا أمريكا فى موضوع المدة الزمنية تتحدث عن ضرورة الانتقال العاجل لتحقيق السيطرة للفلسطينيين على القرارات السياسية والاقتصادية ، ورأيناها تتمنى أن تصل المباحثات إلى ترتيبات « الحكم الذاتى » فى خلال سنة واحدة .

وآخر نقطة ، ونحن نسترجع هذه الوثائق الأساسية ، جاءت فيها الإشارة مباشرة إلى الكونفيدير الية ، حيث ورد فى الجزء السادس - الذى يتعلق بملامح الوضع النهائى - أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقبل أى نتيجة توافق عليها الأطراف ، وفى هذا المجال فإن الكونفيدير الية ليست مستثناة كنتيجة ممكنة لمفاوضات المرحلة النهائية . وهنا نتبين أن الحديث عن الكونفيدير الية كان ضمن الحديث عن المرحلة النهائية التى تأتى بعد الفترة الانتقالية ، فلماذا برز اليوم ولما ينتهى البحث بعد فى الفترة الانتقالية .. ؟

إن الجواب الذى نرجحه هو أن مسار المفاوضات فى الجولات الأربع - التى تمت حتى الآن - زاد من مخاوف الإسرائيليين بأن الأمر سينتهى ضمن هذا إلى أن يواجهوا فى لحظة قادمة - بضرورة الخروج من الضفة والقطاع ، وهم قد أعلنوا صراحة والتزمت حكومتهم أمام التجمع الإسرائيلى كاملا بأن إسرائيل لن تنسحب . ومن هنا نتوقع أن يكون الوفد الإسرائيلى قد أثار حديثا حول مخاوفه فأرادت أمريكا أن تطمئن إسرائيل للنهج الذى سارت عليه منذ عام ١٩٧٣ ، حين أعطى هنرى كيسنجر - وزير الخارجية آنذاك - التعهدات المشهورة لإسرائيل بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وعدم التفاوض معها .

إن الحديث عن الكونفيدير الية اليوم ، والأرض الفلسطينية لم تتحرر والحكومة الفلسطينية لم تتجسد ، يذكرنا بما تم فى نوفمبر عام ١٩٨٨ ، حين أعلن المجلس الوطنى الفلسطينى قيام الدولة الفلسطينية والأرض ليست موجودة . وكان واضحا أن لهذا الإعلان أسبابه العديدة ، ولكن كان من بينها الوصول إلى صيغة تمكن أمريكا من الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بإشارة إلى قرار الأمم المتحدة ١٨١ . ومع أن نصوص المجلس الوطنى كانت جلية فى تحديد تلك الإشارة فى حدود السرد التاريخى إلا أنه ترتب عليها إعلان الموافقة على مطالب أمريكا ، الأمر الذى مكن من مباشرة الحوار فى يناير عام ١٩٨٩ . (وهو الحوار الذى توقف فيما بعد) .

والأمر الذى ذكرناه فى معرض حديثنا عن الكونفيد يرالية يجعلنا نتساءل : هل هذا الإعلان يساعد الولايات المتحدة ضمن النهج الذى اختارته لهذه التسوية أن تواجه الموقف الإسرائيلى

المتعنت ؟ والجواب أن كثيرا من الدلائل تشير إلى أن هذا السبب فى بروز المطلب الآن .

وهنا ننتقل نقلة أخرى ، وهى أيا كان السبب فى بروز الحديث عن الكونفيد رالية فإن الواضح أنه لامفر من البحث فيها سواء الآن أو فى المستقبل القريب ، لأن النهج الأمريكى فى التسوية كما تبلور منذ مطلع الثمانينات طرح هذه الصيغه ، وهنا يحسن أن نستذكر التاريخ فى مطلع الثمانينات .. فبعد معركة بيروت الكبرى والحرب اللبنانية طرح الرئيس السابق رونالد ريجان مبادرته الشهيرة التى تواءم معها قرار مؤتمر القمة العربى المشهور بمشروع « فاس » للسلام ، وبعدها مباشرة دخلت منظمة التحرير الفلسطينية والأردن فى محادثات مكثفة استغرقت خريف ١٩٨٢ وشتاء ١٩٨٣ قبل أن تتوقف فى ربيع ذلك العام .

ويومها جرت المباحثات حول امكانية قيام الكونفيدير الية ، وواضح أن تلك المباخثات تواءمت مع الأمر الواقع الأمريكى ، وحاولت أن تجد صيغة تتجاوز فيها التعقيدات التى نجمت عن صيغة الرباط فى عام ١٩٧٤ ، والتى جاءت بفعل قرار القمة القائل بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد ، وقد تلا ذلك بلورة الأهداف الفلسطينية بإقامة دولة مستقلة مع ممارسة حق العودة وحق تقرير المصير . ولقد أنضجت تلك المحادثات أفكارا مهمة ، ولعل أهم ما أنجزته أن المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته فى الجزائر فى فبراير ١٩٨٣ نص على العلاقات المميزة بين الأردن وفلسطين ، وإقامة الكونفيدير الية بين الأردن وفلسطين المحررة ، وهكذا دخل هذا القرار ضمن قرارات المجلس الوطنى وتجدد دورة إثر دورة فالأساس القانونى للتحرك الفلسطينى على هذا الصعيد قائم وموجود منذ عام ١٩٨٣ .

وننتقل نقلة ثانية وهى ، بغض النظر عن مبررات الولايات المتحدة فى ترحيبها بمثل هذا الحديث ، وبعد الاستنارة بالموقف الفلسطينى القانونى يبرز السؤال : ماهى رؤية الناس لهذا الموضوع ؟ وماهو موقفهم ؟ والواقع أن أية نظرة عابرة للأغوار ، سواء فى الأردن أو فى الأرض الفلسطينية المحتلة أو فى أماكن التجمع ، تنتهى منها إلى أن الغالبية العظمى من الشعبين الشقيقين الأردن والفلسطينى ترحب ترحيبا شديدا من حيث المبدأ بقيام العلاقات المميزة بينهما ، بل إن قطاعا ليس بالقليل يتطلع إلى ما هو أكثر من االكونفيدير الية فى مرحلة لاحقة ، ذلك لأن رفع شعار الدولة الفلسطينية عند هؤلاء إنما تم من أجل الحفاظ على قضية فلسطين ، ولمتطلبات التحرك لاستعادة حقوق شعب فلسطين العربية ، وليس رغبة فى الانفصال والاستقلال عن الوطن العربى الكبير .

فالنزعة الوحدوية أصلية فى أوساط الشعب الفلسطينى العربى ، وكذلك فى أوساط الشعب العربى الأردنى ، والأمر نفسه يشيع فى جو أمتنا العربية التى رحبت أيما ترحيب بوحدة اليمن الشمالى مع اليمن الجنوبى قبل عامين ، والتى تتطلع لإيجاد الحقائق الوحدوية . ونضيف هنا أن بعض الظروف التى كانت تدعو البعض من فلسطينيين وأردنيين إلى عدم الحماس مع أية خطوة وحدوية ـ على الرغم من ترحيبهم بها من حيث المبدأ ـ مثل هذه الظروف تبددت . فالمواقف الأردنية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة كانت متقاربة ومنسجمة إلى حد ليس بالقليل ، والانفراج

الذى حدث فى الأردن على صعيد التعددية والممارسة الديمقراطية أيضا ساعد فى هذا . والمواقف التى وقفتها القيادتان كانت محل راحة الفلسطينيين فى الضفة والقطاع ، وأزالت مرارات بعض الممارسات القديمة التى ضربت إسرائيل على أوتارها كثيرا حين كانت التعددية غائبة . فالجو إذن مهيأ لذلك ، ولكن يبقى الخلاف حول التوقيت وطريقة الإخراج ، وأيضا يتأثر هذا الخلاف بالموافقة العربية تجاه عملية التسوية الجارية .

تبقى نقطة أخيرة ، وكان من الممكن أن تكون فى البداية ، وهى أن كلمة الكونفيديرالية معربة ، ومعجم المصطلحات السياسية يشير إلى أنها تدل على علاقة سياسية بين كيانين سياسيين تربط بينهما إحدى صور الاتحاد ، ولكن كلا منهما يتمتع بقدر كبير من الاستقلال عن القدر الذى نراه فى صيغة الدول الفيدرالية الاتحادية . والتعريب لايميز بين هاتين الصيغتين ، فحين نقول دولة اتحادية فقد ينصرف إلى فيدرالية وإلى الكونفيدير الية .. وعلى أية حال فإن الواضح أن هذا التعبير جاء فى وقت كان الإحساس فيه بضرورة تميز الكيان الفلسطينى واستقلاليته ملحا للغاية ، ولا شك أن مثل هذا الشعور موجود ولكنه جاء بعد أن جرى فى النهر ماجرى من ماء خلال السنوات العشر الماضية ، أنضج فيها تطلعا إلى بلوغ هدف تحرير الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ ، وهدف الوحدة فى وقت واحد ، لأن المسار دلل على أهمية الوحدة .

والمهم أن الآمال المعقودة على المباحثات العربية الهادفة إلى الموقف الواحد الواضح الذى لايختلف عليه ، ومن ثم لايبدد طاقاتنا بل يحشدها لموقف أقوى لعملية التسوية الجارية ، ومادمنا قد قبلنا السير فى هذه العملية بما فيها من صعوبات جمة ، فلا بدلنا أن نصبر وأن نجد السبيل للتغلب على ذلك كله واثقين من أن الأيام القادمة ستكون لنا إذا اما تابعنا إيجاد الحقائق على أرض الثرى .

١٩٩٢/ ٣ / ٢٠

١ ـ التطورات الأخيرة وعملية السلام ـ حان وقت مراجعة أمريكا

بعد التطورات التى وقعت فى المنطقة العربية والتحركات النشيطة التى تلتها يحق لنا أن نلتقط أنفاسنا ونفكر فيما ينبغى لنا عمله فى ضوء ما أسفرت عنه الاتصالات والاجتماعات التى عقدت فى إسرائيل وفى دول الطوق العربى وببعض العواصم للدول ذات الوزن ، ذلك أن من المهم جدا فى هذه المرحلة أن نقبل على الاجتماعات المرتقبة ونحن على إدراك صحيح بالنتائج ، وهى أن التحرك الأمريكى يشير إلى اهتمام بالمنطقة ، وأن الأفكار التى حملها جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية تتضمن فى طياتها مايمكن أن يحفز على التحرك ، وأن انتصار حزب العمل فى الانتخابات الإسرائيلية يعلق عليه الكثيرون أهمية خاصة ، ولكن مع كل ذلك فإن الصورة فى الوقت نفسه تظهر بعض المخاوف التى تستحق منا النظر .

فعلى الصعيد الإسرائيلى نلاحظ بوضوح أن لغة اسحق رابين ، رئيس وزراء اسرائيل الجديد ، لم تكن تتسم بالوضوح فى كثير من الأمور ، وأنها اتبعت أسلوب الغموض الذى يقترن عند حزب العمل بما يصطلح البعض على تسميته « بزخرف القول » وقد اعتور الغموض حديث رابين فى بيانه أمام الحكومة ، وبدا واضحا فى عدم التكلم بصراحة عن مبادلة الأرض بالسلام ، كما بدا واضحا فى هذا الحديث الملتوى عن المستوطنات والتفريق بين مستوطنات أمنية وأخرى سياسية ، ثم بدا واضحا فى محاولة الإيقاع بين الأطراف العربية بالحديث عن « جبهات » وإعطاء الأولية لموضوع الحكم الذاتى بالنسبة للضفة والقطاع ، والاتفاق مع فلسطين ـ على حد تعبير حزب العمل ـ فى الوقت الذى تؤجل فيه قضية الجولان وقضية جنوب لبنان . هناك أمثلة أخرى كثيرة على هذا الغموض

والحق أن الذين يريدون أن يقراوا الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة قراءة خاصة تركز على البعد الإسرائيلى فيها يحاولون أن يلتمسوا الأعذار لرابين لأنه يواجه معارضة قوية فى الكنيست يقودها « الليكود » والأمر يستحق منا وقفة تحليلية عميقة نستذكر فيها برنامج حزب العمل ، ونقرن هذا بتاريخه ، ونتوقف بخاصة أمام إدراكه للمتغيرات التى حدثت ، ونتأمل ترتيبه لأولويات أهدافه فى هذه المرحلة .

وبإيجاز شديد ، فان المرء يخرج من مراجعة برنامج حزب العمل بخيبة أمل ، فنحن أمام حزب مازال يعتمد فكرة التوسع ، ولكنه يغطيها بالحديث عن « حل وسط » بعد أن يبدأ من نقطة لا يكون قد أكل فيها كل حقوق الطرف الآخر ، وهذا واضح فى الدراسة التى كتبها شيمون بيريز

عن منطقة الشرق الأوسط بعد زلزال الخليج . ونلاحظ أيضا من تاريخ العمل أنه الحزب الذى زرع المستوطنات بحجة الأمن ، ونلاحظ أيضا فى التصريحات التى أدلى بها رابين أنه يريد أن يحمى إسرائيل من عند نهر الأردن ، وهذه التصريحات فيما يتعلق بالأمن تذكرنا بالأخطار القديمة التى جاءت المتغيرات لتنسفها نسفا باعتراف أقطاب حزب العمل بأن زعم الأمن لم يعد قائما على نحو ما أكدته الأحداث وآخرها حرب الخليج ، وأن مفهوم الأمن الحقيقى يأتى من خلال اتفاقات عادلة صحيحة وليس من خلال التعدى على حقوق الآخرين .

والنتيجة التى نصل إليها إذن أنه لاتجوز المراهنة على ما أسفرت عنه الانتخابات ، ولا على حزب العمل فى برنامجه ، ولا على رئاسته فى شخص رابين تولى رئاسة الحكومة ، وهذا يقودنا فى الحقيقة إلى الوقفة أمام قراءتنا للانتخابات الإسرائيلية . ذلك أن كثيرا من التحليلات تحدثت عن رأى للناخب الإسرائيلى ، والحق أن شيئا من هذا كان عاملا مؤثرا فى نتيجة الانتخابات ، ولكن يجب أن نبحث عن عامل آخر أقوى أثرا ، ونقرأ الانتخابات الاسرائيلية من زاوية العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، ونقرؤها آخذين بعين الاعتبار العلاقة بين الكيان الاستيطانى والقوة الداعمة له .

ونحن هنا نستطيع القول أن انقلابا حقيقيا قد حدث فى إسرائيل ، وتمثل هذا الانقلاب بسقوط « الليكود » بعد ١٥ عاما ، وبسقوطه بشكل حاد . والواقع أن هذا السقوط اقترن بالخلاف الذى نشب بين الليكود وبين الإدارة الأمريكية ، والذى جرى التعبير عنه بوضوح قبل ٩ أشهر من الانتخابات الإسرائيلية حين صارح الرئيس بوش الشعب الأمريكى برأية فى مسلك الحكومة الإسرائيلية ومسلك رئيسها ، وفى نشاط مركز القوى اليهودى فى الولايات المتحدة ، بل وفى بعض تحركات الكونجرس على هذا الصعيد .

وقد لوحظ أن تلك المصارحة ارتبطت بالاستراتيجية الأمريكية العالمية والطور الجديد الذى دخلته ، والذى تريد فيه أن تصل إلى تسوية فى المنطقة ، إلى نظام إقليمى شرق أوسطى يأخذ مكانه فى النظام الجديد الذى تسعى الولايات المتحدة إلى إقامته بالتعاون مع بريطانيا . وهكذا فإن سقوط شامير كان تعبيرا عن الخلل الذى قام بين القاعدة الاستعمارية الاستيطانية والقوة الداعمة لها .

والأمر الذى يستخلص من هذا التحليل هو أن نركز تركيزا خاصا على قراءة الموقف الأمريكى . إن هذا الموقف فى المرحلة الحالية من التسوية عبر عنه تحرك بيكر ، فهو إذن يؤيد إعطاء عملية التسوية « قوة دفع » ، لأسباب استراتيجية ، ولأسباب وقتية تتعلق بالمعركة الانتخابية الأمريكية التى ستجرى بعد ٣ أشهر . فإذا ما تأملنا مضمون الأفكار الأمريكية ، فإننا نجد أن خطة بيكر قد جمعت كل ما تردد فى الفترة الماضية ، وتبدأ هذه الخطة بأن تلتزم إسرائيل بوقف الاستيطان فى الأماكن المكتظة بالسكان العرب (على نحو ما ذكر راديو إسرائيل فى إذاعته لهذا النبأ) فى الأراضى المحتلة مقابل تقديم ضمانات القروض لإسرائيل التى تبلغ قيمتها ١٠ مليارات من الدولارات .. وتلتزم إسرائيل كذلك ، عند موافقتها على الخطة ، بتحديد موعد نهائى لإجراء

الانتخابات العامة فى الأراضى المحتلة بحلول ابريل عام ١٩٩٣ ، ويعلن عن هذه الانتخابات خلال زيارة رابين لواشنطن فى شهر أغسطس المقبل .

وواضح من هذا البند الأول فى الخطة أنه يلبى مطالب عاجلة على المدى القصير تتعلق بالأوضاع الداخلية الأمريكية والانتخابات القادمة ، فمسالة القروض معلقة ، ثم دخلت فى عملية الانتخابات ، ولايزال الكونجوس يضغط على البيت الأبيض . ومعلوم أن هذا الضغط متصل بما لمركز القوى اليهودى من تأثير على أعضاء الكونجرس بسبب اليد الطولى التى أعطيت له إبان حقبة « المواجهة » مع الاتحاد السوفيتى السابق ، والتى تغيرت الآن . ومن هنا فان الإدارة الجمهورية صاغت هذا البند بشكل يتعين لنا أن نقف أمامه متمسكين بأن يكون وقف الاستيطان نهائيا ، وليس كما ذكر راديو إسرائيل . وقد كان التوفيق حليف وزراء الخارجية فى دمشق حين جعلوا وقف الاستيطان نهائيا بندا أساسيا .

ونأتى إلى البند الثانى فى الأفكار الأمريكية فنرى أن واشنطن تتطلع ، فى مقابل تعهد القادة الفلسطينيين فى الداخل بوقف الانتفاضة - بما فى ذلك عدم قتل المتعاونين مع السلطات الإسرائيلية - أن تنسحب بعض الوحدات العسكرية الإسرائيلية تدريجا من المدن فى الأراضى المحتلة . وهنا يتضح أننا نعود لما طرح منذ العام الأول للانتفاضة التى لا يمكن لها أن تتوقف مادام العسف الإسرائيلى والاحتلال الإسرائيلى مستمرين .

ونلاحظ فى الأفكار الأمريكية أنها لا تغفل سوريا ، ولذلك فإن المطروح هو أن تبدى سوريا وإسرائيل استعدادهما لبدء مفاوضات حول « فصل رمزى » للقوات فى هضبة الجولان تنسحب بموجبه وحدات مدرعة إسرائيلية لمسافة ١٥ كيلومترا من الحدود ، ونقف أمام تعبير فصل القوات الذى تم استخدامه فى أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ونقف أيضا أمام أن المفاوضات هى حول الفصل ، وهذا أسلوب لايصل إلى المبتغى فى ضوء المعانى التى تحكم اليوم العملية والشرعية الدولية فى أعقاب حرب الخليج ، وهى تبعث على القلق وتستحق المراجعة .

وتتضمن الأفكار الأمريكية محاولة للاقتراب بحذر من موضوع القدس بدعوتها إلى مفاوضات تشترك فيها عناصر دينية عربية - ربما بعضها من السعودية - حول إدارة المسجد الأقصى ومسجد عمر . ويبدو الاقتراب خاطئا لأنه يعالج الأمر من زاوية محددة واحدة هى الأماكن المقدسة ، ولاتقترب منه من زاوية أن القدس أرض فلسطينية عربية لشعب فلسطين ولأمتها ، وأنها بعد ذلك قبلة روحية للمؤمنين ولا يمكن بحال أن تبقى تحت أيدى الغزاة الطامعين . وللإنصاف فإن الاقتراب من الموضوع فى حد ذاته له دلالة إيجابية ، ولكن دلالته السلبية كبيرة إذا بقى فى هذا الإطار .

كما تردد أن الأفكار الأمريكية تضمنت السعى لدفع الفلسطينيين والأردنيين إلى توقيع اتفاق مع إسرائيل بشأن الحكم الذاتى وإجراءات الانتخابات فى الأراضى المحتلة قبيل انتخابات الرئاسة الأمريكية فى نوفمبر المقبل ، وهذا أمر مفهوم لأن الالتزام الأمريكى واضح فى أن يتم التوصل إلى اتفاق خلال عام من انعقاد مؤتمر مدريد ، أ ى يوم ٣١ من أكتوبر ١٩٩٢ .

وفى ضوء ذلك نستطيع أن نحدد الواجبات العربية المقبلة آخذين بعين الاعتبار أن ٩ أشهر قد مضت على انعقاد مؤتمر مدريد ، وكان حصادها قليلا ، وأن التوتر على أرض الواقع قد تصاعد ، فما من مرة بدأ تحرك سياسى بالمنطقة لتسوية الصراع إلا وزاد سيل الدماء فيها ، الأمر الذى يدعو إلى ضرورة مراجعة أين يكمن الخطأ . ولا نجافى الحقيقة إذا قلنا إن الخلل مازال متصلا فى الدرجة الأولى بالأسلوب الأمريكى فى إدارة عملية التسوية ، ومطلوب أن يتم حوار مع الولايات المتحدة حول هذا الأسلوب ونقاط الضعف فيه ، وهذا ما نعرض له فى المقال المسد، .

١٩٩٢ / ٧ / ٣١

٢ ـ التطورات الأخيرة وعملية السلام
بناء الثقة وإزالة الثغرات ضروريان لإنجاح المفاوضات المقبلة

لاتزال التطورات التى بدأت بالتحولات الجديدة فى إسرائيل ـ بإسقاط كتلة الليكود ـ تتوالى وكان آخرها أن الجولة السادسة من المفاوضات ، التى ستجرى فى واشنطن أواخر الشهر الحالى ، ستستمر شهرا كاملا ، مما يشير إلى الرغبة فى التوصل إلى نتائج جوهرية فى مفاوضات التسوية السلمية الشاملة بالمنطقة . ومن التطورات الملحوظة أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة ، برئاسة اسحق رابين تواصل الحديث بلغة جديدة ، ستكشف الأيام القادمة مدى جديتها ، ومنها تلك الدعوة المطالبة بإعادة النظر فى القانون الذى يحظر اتصال الإسرائيليين بمنظمة التحرير الفلسطينية . وهذا أمر ـ لو تحقق ـ ستكون له نتائج بالغة الأهمية فى مسار عملية السلام بالمنطقة العربية ، وسيوفر كثيرا من الوقت الضائع فى محاولة المكابرة غير المبررة بتجاهل حقائق الحياة . ولا يخفى على الجميع ـ مهما اختلفت التفسيرات ـ أن الوفد المفاوض فى محادثات مدريد جاء بقرار من المنظمة التى أيدت منذ البدأية أسس التسوية السلمية .

وقد أوضحنا فى المقال السابق أن التطورات الأخيرة لها جوانب إيجابية لايستهان بها ، وأنه لايمكن عند دراستها إغفال حقيقة أن التحولات الاسرائيلية ترجع فى معظمها إلى الموقف الأمريكى الرافض لسياسة الاستيطان البغيضة والرافض لسياسة شامير الذى كان يعارض أى تسوية فى المنطقة ، إلا إذا كانت تسوية « الأمر الواقع » التى لم يكن يفهم غيرها . ومع ذلك فإن التطورات المتلاحقة يجب أن تقترن بإجراءات على أرض الواقع تهيىء الأجواء الملائمة لنجاح المفاوضات المقبلة ، التى تعقد وسط مؤشرات تبشر أكثر من أى وقت مضى بالاقتراب الصحيح من متطلبات التقدم صوب التسوية الشاملة .

وهناك اتفاق فى رأى المراقبين على أن الأمر مختلف فى الجولة السادسة عن الجولات الخمس التى سبقتها ، فلم يكن التقدم ممكنا مع سياسة اعترف مخططها ـ اسحق شامير ـ بأنه كان يستهدف المراوغة والمراهنة على كسب الوقت . ولكن المخاوف لاتزال تساور الكثيرين من أنه فى غيبة ترجمة عملية للغة الجديدة التى نسمعها (من حزب العمل ودوائر إسرائيلية أخرى) ببدء إجراءات بناء الثقة وتصحيح بعض الأفكار « القديمة » فإن المفاوضات قد تصطدم بعقبات كثيرة

وتعود إلى الحلقة المفرغة التى كانت تدور فيها . ويبدو أن أكثرية المراقبين على حق فى مطالبة الأطراف العربية - وهى تتحرك إقليميا ودوليا بنجاح ملحوظ - بالعمل الحثيث على إقناع أمريكا بتعديل أسلوبها فى إدارة عملية السلام . ويتحمل هذا الأسلوب - على نحو ما أثبتته الممارسات العملية - مسئوليته عن شعور الإحباط السائد فى المنطقة ، ليس بين العرب فحسب بل بين الإسرائيليين أيضا ، من حقيقة أن عملية السلام التى بدأت فى مدريد منذ ٩ أشهر لم تتوصل إلى شيء محدد حتى الآن .

وتبدو فرصة الحوار مع أمريكا مواتية جدا بعد التحولات الجديدة فى إسرائيل ، وفى موقف الإدارة الأمريكية التى تشعر بضرورة تحقيق تقدم سريع فى المفاوضات ، وأول مانلاحظه على الأسلوب الأمريكى أنه لم يتحدث بالمنطق الواضح للشرعية الدولية ، كما جرى الإعلان عنها إبان أزمة الخليج ، وأنه حاول لأسباب كثيرة أن يبعد مجلس الأمن عن عملية السلام ، وتعهد للحكومة الإسرائيلية بذلك ، ووصل الأمر إلى أن الأمم المتحدة لم تكن مشاركة بالشكل المطلوب فى مؤتمر مدريد . ومطلوب أن يتغير هذا الأسلوب وأن يجرى الحديث عن الشرعية الدولية بلغة واحدة .

ولكن هذا لايكفى أيضا ، فالمشروع الذى صمم ثبت من الممارسة أن ثغراته كبيرة ، وأولى هذه الثغرات اعتماد أساس للتسوية غير متفق عليه ، وقد أكد هذا رابين حين أشار إلى الدعوة للتفاوض ، وأنها سمحت للأطراف أن يفسر كل منهم قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨ على هواه ، وقد ذكرنا مرارا من قبل أن الولايات المتحدة قصدت من هذا أن يعجز الطرفان عن الوصول إلى شيء وتخرج من جراب الساحر مشروعها هى وأفكارها . وقد أصبح ملحا الآن أن تتحلى بالوضوح الذى ينتهى معه هذا التردد ، وتنتهى معه هذه المعاناة .

والثغرة الأخرى تتعلق بالقدس - فلقد انساقت الولايات المتحدة الامريكية فى مشروعها وراء زعم إسرائيلى - لايقوم عل أساس - تم تعميمه فى الغرب على مدى عقدين من السنين وتم قبوله ، وهو أن قضية القدس هى أصعب القضايا وأكثرها حساسية بالنسبة لإسرائيل ، ولا يجوز الاقتراب منها . وهذا منطق متهاو ، لأنه يمكن للطرف الآخر - الفلسطينى العربى المسلم النصرانى - فى عالمنا أن يتحدث بصوت أعلى مما قاله الطرف الإسرائيلى وتكون حججه أقوى بكثير . ومن هنا فقد آن الأوان أن تسقط هذه المقولة ، وأن تواجه الصهيونية العالمية بحقائق الأمر بالنسبة للقدس باعتبارها أرضا لشعبها ، وجزءا من الأرض الفلسطينية ، ولايجوز بحال أن تقتصر على المقدسات ، كما لايجوز أن نقرن قضية المقدسات بإنهاء المقاطعة العربية للشركات التى تتعامل مع إسرائيل . ويقينا فإن الدول العربية تأبى مثل هذا الوضع ومثل هذه المقايضة من حيث المبدأ ، وتصر على الحقوق .

والثغرة الثالثة التى لابد للولايات المتحدة أن تلتفت إليها هى تلك المتعلقة بحق العودة لشعب فلسطين . صحيح أنها اضطرت لإصدار تصريح على هامش اجتماعات إحدى لجان المفاوضات متعددة الأطراف يتعلق بمبدأ العودة ، لأنه بدون ذلك التصريح كان الفشل سيحكم عمل اللجنة ، إلا أنها مدعوة منذ الآن لتأكيد هذا التصريح إلى مواجهة الإسرائيليين بحقائق الشرعية الدولية

من حيث المبدأ ، وبدون ذلك فإن أكثر من نصف شعب فلسطين لن يكون قابلا بحال خطوط هذه التسوية القائمة لأنها لم تتعرض ، ولو بكلمة ، لحق أساسي لديها وهو حق العودة .

وقد مس الحديث الذى جرى بين جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية والشخصيات الفلسطينية فى الأرض المحتلة ، أثناء جولة السياسى الأمريكى الأخيرة بالمنطقة ، وهى المقابلة التى قدم فيها الجانب الفلسطينى قرابة ٢٥ مطلبا يجب تنفيذها لبناء الثقة قبل الجولة السادسة للمفاوضات الثنائية ، مفتاح عملية التسوية السلمية والتعاون الإقليمى فى المنطقة . ومن بين المطالب إنهاء سياسة الاستيطان بمختلف مسمياتها ، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة ، واحترام حقوق الإنسان ، وسحب القوات الإسرائيلية من التجمعات السكانية ، وإطلاق سراح المعتقلين وإطلاق حرية العمل السياسى ورفع الرقابة عن الصحف .

ويجب أن يكون البحث مع الولايات المتحدة الأمريكية حول نقطة لامفر من أن تأتى إليها فى وقت قريب وهى ، « قانون العودة » الإسرائيلى الذى صدر فى عام ١٩٥١ ، والذى كان لإدارة الرئيس الراحل هارى ترومان ـ رغم تعاطفها الشديد مع إسرائيل ـ تحفظات عايه ، على نحو ماكشفت الأوراق الأمريكية التى نشرت حديثا . فالقانون الذى كان من بين أدوات إنشاء إسرائيل لايزال حتى اليوم يلعب دورا أساسيا فى محاولة تحقيق أطماعها التوسعية ، والظاهرة الشاذة فى هذا القانون الذى يتعين تعديله هى الاستعداد الفورى بقبول القادمين من اليهود فى جنسية إسرائيل فى نفس اللحظة التى تطأ فيها أقدامهم أرضها . وقد قصد بذلك أن إسرائيل دولة تجميع يهود العالم لتحقيق غرضين حرصت الساسية الإسرائيلية عليهما منذ ١٩٤٨ ، وهما التوسع واستمرار تدفق الأموال اليهودية ، وبصفة خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية .

وفى صدد الحديث عن قانون العودة الإسرائيلى فإن الأوان قد آن أن تجرى مقاربة عملية التهجير الصهيونى لليهود من أوطانهم بصورة تواجه حقيقتها ، وليس كما تجرى محاولة اعلانها . وقد جرى تقديمها إبان الصراع السوفيتى الأمريكى على أنها تحرير لليهود من ربقة السوفييت ، ولكن الأمر يختلف الآن فلم تعد هناك سيطرة ولا هيمنة ، ولا مفر من أن ينظر إليها باعتبارها تثير قضية الولاء المزدوج . وتأجيل ذلك لأى غرض تكتيكى قد يكون مفهوما فى العلن ، ولكنه لابد أن يبحث جذريا .

والواقع أنه بالإمكان ، من خلال موقف عربى يعتمد التنسيق بين أطراف الجوار وبقية الدول العربية ذات الوزن ، أن يتبلور توجه واحد . وهنا تجدر الإشارة إلى أن تأخر ترتيب البيت العربى يسبب ضعفا فى الموقف العربى ، إلا أن الحاجة ملحة للبحث فى كيفية هذا الترتيب . وواضح أن الأشهر الثلاثة التى تسبق الانتخابات الأمريكية هى وقت مناسب للبحث فى هذه الأمور مع الإدارة الأمريكية ومع كل القوى فى إطار مايسمح به النظام الأمريكى فى فترة الانتخابات .

أن لنا فى ضوء ما سبق ألا نغفل أبدا مايقوم به شعب فلسطين والشعب العربى فى جنوب لبنان وفى الجولان من مقاومة متصلة للاحتلال الإسرائيلى ، أصبحت تتميز بمعرفتها بإسرائيل وبطول نفسها وبقدرتها على العمل بإدراكها ما يحفل به المجتمع الإسرائيلى من تناقضات . ومن

معالم التوفيق أن المفاوض العربى قد تزود هو الآخر بمثل هذه الروح وتمثل السنن التى تحكم هذا الصراع العربى الصهيونى ، وهو يقف الآن بخاصة أمام سنة العلاقة بين الطرف الإسرائيلى والقوة الغربية الداعمة له ، وكيف أن تناقضا حتميا لابد أن يبرز بين مصالحة ومصالحها ، وضمن هذا الإطار لنا أن نتابع السير فى عملية السلام متفائلين بالتحرك الذى حدث ، معتبرين هذا التطور من حصاد الجهود العربية التى بذلت فى شتى مجالات العمل فى الداخل والخارج ، وهى حصاد الانتفاضة الفلسطينية وإنجازات الوفاق الوطنى فى لبنان ، والموقف الواحد الذى تمثل فى تحركات أطراف الطوق العربى ، وواثقين بقدراتنا على الحل .

٧ / ٨ / ١٩٩٢

الملحــق الوثائقــى

□ خطاب الرئيس الأمريكى رونالد ريجان :
النص الكامل للمبادرة الأمريكية الجديدة للشــرق الأوســط

إن هذا اليوم يدعونا جميعا إلى الفخر لأنه سجل نهاية جلاء منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت بنجاح ، وما كان لهذه الخطوة السلمية أن تتحقق على الإطلاق لولا المساعى الحميدة للولايات المتحدة ، وعلى الأخص العمل البطولى بالفعل الذى قام به الدبلوماسى الأمريكى السفير فيليب حبيب ، فبفضل جهوده يسرنى أن أعلن أن وحدة مشاة البحرية الأمريكية التى تساعده فى الإشراف على عملية الجلاء قد أنجزت مهمتها ، ويتعين تبعاً لذلك أن يغادر شبابنا لبنان فى غضون أسبوعين ، وقد أدى هؤلاء الشبان أيضاً خدمة لقضية السلام بشكل يدعونا جميعاً إلى الاعتزاز بهم .. إلا أن الوضع فى لبنان ليس سوى جزء من المشكلة الشاملة لنزاع الشرق الأوسط ، ومع أن الأحداث فى بيروت قد هيمنت على الصفحات الأولى فى وسائل الإعلام ، فقد تمكنت الولايات المتحدة خلال الأسبوعين الماضيين - بهدوء وخلف الستار - من بذل مجهود يرمى إلى وضع أساس لسلام شامل فى المنطقة ، ولم يحدث فى هذه المرة تسرب فى الأنباء قبل الأوان فيما كانت البعثات الدبلوماسية الأمريكية تجوب عواصم الشرق الأوسط . كما اجتمعت هنا فى الولايات المتحدة بطائفة واسعة من الخبراء لوضع أساس مبادرة سلام أمريكية لشعوب الشرق الأوسط التى تعانى منذ زمن طويل .. أى الشعوب العربية والشعب الإسرائيلى على السواء ..

أحـلام السـلام واجـب أخلاقـى :

لقد ثبت لى ، بعد الاتفاق الذى تم التوصل إليه فى لبنان ، أن أمامنا فرصة لبذل مجهود سلمى بعيد الأثر فى المنطقة . ولقد صممت على انتهاز هذه الفرصة ، وكما جاء فى كلمات الكتاب المقدس « فإن الوقت قد حان للسعى وراء الأشياء التى تحقق السلام » .. وبودى الليلة أن أطلعكم على الخطوات التى اتخذناها والاحتمالات التى يمكن أن تتهيأ للتوصل إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط . إن أمريكا ملتزمة منذ أمد بعيد بإحلال السلام فى منطقة الشرق الأوسط المضطربة ، وقد سعت الحكومات الأمريكية المتعاقبة منذ أكثر من جيل إلى

تطوير عملية عادلة وقابلة للتطبيق يمكن أن تؤدى إلى سلام حقيقى ودائم بين العرب والإسرائيليين .

إن دورنا فى البحث عن إحلال السلام فى الشرق الأوسط هو واجب أخلاقى حتمى ، كما أن الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة واضحة تماماً ، إلا أن الدافع وراء سياستنا يتعدى المصالح الاستراتيجية ، إذ أن لدينا التزاما لا رجوع فيه إزاء بقاء أراضى الدول الصديقة ، كما أنه ليس بوسعنا أن نتجاهل الواقع المتمثل فى أن ازدهار الجزء الأكبر من الاقتصاد العالمى مرتبط باستقرار منطقة الشرق الأوسط التى تمزقهما النزاعات وأخيراً فإن اهتماماتنا الإنسانية التقليدية تملى علينا ضرورة مواصلة الجهود لحل النزاعات بصورة سلمية .

وعندما تولت حكومتنا مقاليد السلطة فى شهر يناير عام ١٩٨١ قررت أن يكون الإطار العام لسياستنا فى الشرق الأوسط على أساس الخطوط العريضة التى وضعها الرؤساء الذين سبقونى ، وكان من الضرورى معالجة قضيتين رئيسيتين :

أولهما : ـ مواجهة التهديد الاستراتيجى للمنطقة ، الذى يمثله الاتحاد السوفيتى والدول العميلة له ، والذى اتضح على أكمل وجه فى الحرب الوحشية التى تدور فى أفغانستان .

والمسألة الثانية : ـ تتعلق بعملية السلام بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها .

وفيما يتعلق بالتهديد السوفيتى فقد قمنا بدعم جهودنا بهدف تطوير السياسة المشتركة مع أصدقائنا فى المنطقة ، لردع السوفييت وعملائهم لمنعهم من القيام بمزيد من التوسع فى المنطقة ، والتصدى لهم إذا لزم الأمر . وفيما يتعلق بالنزاع العربى الإسرائيلى اتخذنا إطار كامب ديفيد بصفته السبيل الوحيد للقيام بحل هذا النزاع ، غير أننا أدركنا أن حل النزاع العربى الإسرائيلى فى حد ذاته لا يمكن أن يضمن تحقيق سلام فى أرجاء منطقة شاسعة ومليئة بالاضطرابات مثل الشرق الأوسط .. وكان هدفنا الأول بموجب عملية كامب ديفيد هو ضمان تطبيق معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، وقد تحقق هذا بعودة سيناء إلى مصر بطريقة سلمية فى شهر إبريل من عام ١٩٨٢ . وحتى نحقق هذا الهدف بذلنا جهوداً شاقة مع أصدقائنا المصريين والإسرائيليين ، ومع دول أخرى صديقة فى نهاية المطاف من أجل إنشاء قوة متعددة الجنسيات تمارس الآن مهامها فى سيناء .

محادثات الحكم الذاتى الخطوة الثانية :

وخلال هذه الفترة من المفاوضات الصعبة التى استغرقت وقتاً طويلا بدأنا فى الخطوة الثانية فى كامب ديفيد ، وهى محادثات الحكم الذاتى ، لتمهيد السبيل أمام الشعب الفلسطينى لممارسة حقوقه المشروعة . غير أنه بسبب حادث الاغتيال المفجع للرئيس السادات والمشاكل الأخرى فى المنطقة ، لم نستطع بذل جهد رئيسى لاستئناف تلك المحادثات حتى يناير عام

١٩٨٢ ... لقد قام وزير الخارجية هيج والسفير فيربانكس بثلاث زيارات لإسرائيل ومصر خلال هذا العام لمتابعة محادثات الحكم الذاتى .. وقد تحقق تقدم ملحوظ فيما يتعلق بتطوير الخط الرئيسى للموقف الأمريكى الذى عرض على مصر وإسرائيل بعد شهر إبريل .

وقد اقتضى انسحاب إسرائيل من سيناء بنجاح ، والشجاعة التى أبداها كل من رئيس الوزراء بيجين والرئيس مبارك ، بالارتفاع إلى مستوى الإلتزام بما بينهما من اتفاقات أقنعانى أن الوقت قد حان لبدء سياسة أمريكية جديدة تستهدف محاولة تسوية الخلافات المتبقية بين مصر وإسرائيل بشأن الحكم الذاتى ، ولذلك فقد دعوت فى شهر مايو إلى اتخاذ إجراءات محددة ، ووضع جدول زمنى للمشاورات مع حكومتى مصر وإسرائيل بشأن الخطوات التالية فى عملية السلام .. غير أنه قبل الانطلاق فى هذا الجهد الجديد أدى الصراع فى لبنان إلى إجهاض جهودنا ، وقد تجمدت محادثات الحكم الذاتى فى الوقت الذى سعينا فيه إلى فك الاشتباك بين الأطراف ، وإسكات أصوات المدافع .

فرصة جديدة بعد حرب لبنان :

إن الحرب فى لبنان بكل ما فيها من مآسى قد أتاحت لنا فرصة جديدة لإحلال السلام فى الشرق الأوسط .. إن علينا أن نغتنم هذه الفرصة الآن ونحقق السلام فى تلك المنطقة التى تعانى من الاضطرابات ، والتى تمثل أهمية حيوية لاستقرار العالم حيث لا يزال الوقت متاحاً . وبهذا الإيمان القوى أصدرت تعليمات منذ أكثر من شهر قبل إتمام المفاوضات الحالية فى بيروت ، إلى وزير الخارجية شولتز ليجرى استعراضاً جديداً لسياستنا ، ويجرى المشاورات مع طائفة واسعة النطاق من الأمريكيين البارزين ، حول أفضل الوسائل الكفيلة لتعزيز فرص السلام فى الشرق الأوسط ، ولقد تشاورنا مع الكثير من المسئولين الذين كان لهم دور فى العملية من الناحية التاريخية ، ومع أعضاء فى الكونجرس ، ومع أفراد من القطاع الخاص ، كما أجريت مشاورات موسعة مع المستشارين حول المبادىء التى سوف أحددها لكم هذه الليلة .

لقد اكتمل الآن جلاء منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت ، ونستطيع الآن مساعدة اللبنانيين على إعادة تعمير بلادهم التى مزقتها الحرب .. إننا ندين لأنفسنا ولأجيالنا من بعدنا أن نتحرك بسرعة لتعزيز هذا الإنجاز .. إن وجود لبنان الذى يتمتع بالاستقرار والازدهار من جديد أمر ضرورى لتحقيق كل آمالنا فى السلام داخل المنطقة .. إن شعب لبنان يستحق من المجتمع الدولى بذل أفضل المساعى لتحويل ذلك الكابوس الذى جثم على أنفاسه خلال السنوات العديدة الماضية ، إلى فجر جديد من الأمل ، غير أن فرص إحلال السلام فى الشرق الأوسط لن تبدأ وتنتهى فى لبنان . فبينما نساعد لبنان على إعادة بناء نفسه علينا أيضاً أن نتحرك نحو معالجة أسباب النزاع بين العرب والإسرائيليين من جذورها .

نتيجتـان هامتـان لحـرب لبنـان :

لقد أظهرت الحرب فى لبنان أشياء عديدة ، غير أن اثنتين من النتائج المترتبة لهما أهمية كبرى بالنسبة لعملية السلام .. إن الخسائر العسكرية لمنظمة التحرير الفل لم تقض على تطلع الشعب الفلسطينى إلى حل عادل لمطالبه .. والمسألة الثانية أنه ر الإنتصارات العسكرية الإسرائيلية فى لبنان أظهرت أن القوات المسلحة الإسرائيلية هي قوات فى المنطقة فإنه لا يمكن لهذه القوة وحدها أن تحقق السلام المنشود .. و المسألة الآن فى كيفية التوفيق بين المطالب الأمنية الشرعية لإسرائيل وبين ا المشروعة للفلسطينيين ، ولن نجيب على هذا السؤال إلا على مائدة المفاوضات ، ف طرف أن يسلم بضرورة أن تكون نتائج تلك المفاوضات مقبولة للجميع ، وأن الوص السلام سيتطلب تنازلات من الجميع .

لذلك فإننى اليوم أدعو إلى بداية جديدة ، فهذه هى اللحظة المناسبة لتقوم كل ا المعنية بالاشتراك فى هذه الجهود ، أو تقديم دعمها من أجل وضع أساس عملى لل فاتفاقية كامب ديفيد مازالت تشكل أساس سياستنا ، فاللغة التى صيغت بها توفر لكافة ا المهلة الضرورية لإنجاح المفاوضات .

إن على إسرائيل أن توضح أن الأمن الذى تتطلع إليه لا يمكن تحقيقه إلا من خلا حقيقى ، سلام يتطلب شهامة وبعد نظر وشجاعة ، وأدعو الشعب الفلسطينى إلى التس تطلعاته السياسية مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بالاعتراف بحق إسرائيل فى مستقبل آمن .. الدول العربية إلى قبول إسرائيل كحقيقة واقعة .. وحقيقة أن السلام والعدل لا يمكن إلا عن طريق المفاوضات المباشرة والمنصفة والشاقة .

القضية الفلسطينية أكثر من مسألة لاجئين :

وأننى أعترف وأنا أوجه هذه النداءات للآخرين بأن الولايات المتحدة تتحمل م خاصة ، فلا توجد دولة غيرها فى وضع يمكنها من التعامل مع الأطراف الرئيسية للنزا أساس من الثقة والائتمان .. لقد حان الوقت لقبول جميع شعوب الشرق الأوسط بواقع فدولة إسرائيل حقيقة راسخة شرعية داخل المجتمع الدولى دون منازع .. غير أنه لم بشرعية إسرائيل حتى الآن سوى عدد قليل من الدول .. كما أن جميع الدول العربية ـ مصر ـ رفضت هذه الشرعية .

إن إسرائيل موجودة ولها حق فى الوجود فى سلام وراء حدود آمنة يمكن الدفاع ولها الحق فى مطالبة جاراتها بالاعتراف بهذه الحقائق .. لقد تعقبت شخصياً وأيدت إسرائيل البطولى من أجل البقاء منذ تأسيس دولة إسرائيل قبل ٣٤ سنة .

لقد كان عرض إسرائيل عند إحدى النقاط لا يتعدى العشرة أميال فى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ، وكانت أغلبية سكان إسرائيل تعيش على مرمى مدفعية الجيوش العربية المعادية ، إننى لن أطلب من إسرائيل أن تعيش كما كانت آنذاك مرة أخرى .. لقد أظهرت الحرب فى لبنان واقعاً آخر فى المنطقة ، فقد عبر جلاء الفلسطينيين عن بيروت أكثر من أى وقت مضى عن مدى تشرد الشعب الفلسطينى ، فالفلسطينيون يشعرون بقوة أن قضيتهم أكثر من مسألة لاجئين ، وأنا أوافق على ذلك .

إن اتفاقية كامب ديفيد اعترفت بهذه الحقيقة عندما تحدثت عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومطالبه العادلة . ولكى يبقى السلام ثابتاً يجب أن يشمل الذين تضرروا من النزاع أكثر من غيرهم ، ولن يمكن لإسرائيل أن تثق فى أن جاراتها ستحترم أمنها ووحدة أراضيها إلا بتوسيع نطاق المشتركين فى عملية السلام وخاصة اشتراك الأردن والفلسطينيين فيها على وجه السرعة . من خلال عملية التفاوض فقط يمكن لجميع الدول فى الشرق الأوسط أن تحقق سلاماً آمناً .

هذه إذن هى أهدافنا العامة ، فما هى المواقف الأمريكية الجديدة على وجه التحديد ؟ ولماذا نتخذ هذه المواقف ؟

من خلال محادثات كامب ديفيد استطاعت كل من إسرائيل ومصر حتى الآن التعبير عن آرائها بحرية فيما يتعلق بالنتيجة التى يجب أن تتمخض عنها المحادثات ، ومعروف أن آراءهما كانت مختلفة فى العديد من النقاط ، وقد سعت الولايات المتحدة حتى الآن إلى القيام بدور الوسيط .

إيضاحات جديدة للموقف الأمريكى :

وقد تجنبنا التعليق على القضايا الأساسية .. لقد اعترفنا وسنواصل الاعتراف بأن الإتفاق الطوعى للأطراف المشتركة اشتراكاً مباشراً فى النزاع هو وحده القادر على تحقيق الحل الدائم .. غير أنه اتضح لى أن توضيح الموقف الأمريكى حول القضايا الأساسية بقدر أكبر ضرورى للتشجيع على حشد تأييد أوسع لعملية السلام .

أولاً : وكما جاء فى اتفاقية كامب ديفيد يجب أن تكون هناك فترة يتمتع خلالها السكان الفلسطينيون فى الضفة الغربية وقطاع غزة بحكم ذاتى كامل لشئون السلطة ، ويجب أن يعطى اعتبار كاف لمبدأ الحكم الذاتى لسكان الأراضى المحتلة ، وللمطالب الأمنية المشروعة لهم ، وخلال الفترة الإنتقالية التى تستمر خمسة أعوام ، والتى ستبدأ بعد إجراء انتخابات حرة لاختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتى ، هو إثبات أن فى وسع الفلسطينيين حكم أنفسهم ، وأن مثل هذا الحكم الذاتى لا يشكل تهديداً لأمن إسرائيل .

تجميد بناء المستوطنات على وجه السرعة :

ثانياً : إن الولايات المتحدة لن تؤيد استغلال أية أراضى إضافية بغرض إقامة مستوطنات خلال الفترة الإنتقالية ، والواقع أن قيام إسرائيل بتجميد بناء المستوطنات على وجه السرعة يمكنه أكثر من أى إجراء آخر أن يخلق الثقة التى يتطلبها توسيع نطاق المشتركين فى هذه المحادثات ... فالمزيد من النشاط الإستيطانى غير ضرورى على الإطلاق لأمن إسرائيل ، ويقضى فقط على ثقة العرب فى إمكانية التفاوض بإنصاف وحرية حول النتيجة النهائية .. إننى أريد أن يفهم الموقف الأمريكى فهماً جيداً أن الهدف من هذه الفترة الإنتقالية هو انتقال السلطة المحلية بصورة سلمية ومنظمة من إسرائيل إلى السكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وفى الوقت ذاته يجب ألا تتعارض هذه الفترة الإنتقالية مع متطلبات إسرائيل الأمنية .

ثالثاً : وفيما وراء هذه الفترة الإنتقالية ، ونحن ننظر إلى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، يتضح لى أنه لا يمكن تحقيق السلام عن طريق إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى هاتين المنطقتين ، كما لا يمكن تحقيقه عن طريق ممارسة إسرائيل لسيادتها أو سيطرتها الكاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولذلك فإن الولايات المتحدة لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولن تؤيد ضمهما من جانب إسرائيل ، غير أن هناك سبيلاً آخر إلى السلام . إذ يجب بطبيعة الحال أن يتم الاتفاق على الوضع النهائى لهاتين المنطقتين عن طريق مفاوضات تقوم على الأخذ والعطاء .. إلا أن الولايات المتحدة ترى بحزم أن حكماً ذاتياً من جانب الفلسطينيين للضفة الغربية وقطاع غزة مرتبطاً بالأردن يوفر أفضل فرصة لسلام دائم وعادل وثابت .

الانسحاب من الأراضى ينطبق على جميع الجبهات :

ونحن نبنى موقفنا بصورة متوازنة على مبدأ أن النزاع العربى الإسرائيلى يجب أن يحل بمفاوضات تنطوى على مبادلة الأرض بالسلام ، وهذه المبادلة منصوص عليها فى قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ ، الذى تم بالتالى دمج جميع جوانبه فى اتفاقيتى كامب ديفيد .. ومازال قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فعالاً فى مجلسه كحجر الأساس لجهود السلام التى تبذلها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط .. إن موقف الولايات المتحدة يقوم على أساس أنه فى مقابل إحلال السلام تنطبق المادة الخاصة بالانسحاب فى القرار رقم ٢٤٢ على جميع الجهات ، بما فى ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة .. وعندما يجرى التفاوض بين الأردن وإسرائيل حول مسألة الحدود فإن رأينا حول حجم الأراضى التى يجب أن يطلب من إسرائيل التخلى عنها سيتأثر إلى حد كبير بحجم ما تحقق من سلام حقيقى وتطبيع للعلاقات وبالترتيبات الأمنية المعروضة فى المقابل .. وأخيراً فإننا مازلنا مقتنعين بضرورة أن تظل القدس غير مجزأة ،

إلا أن وضعها النهائى يجب أن يتقرر بالتفاوض . وخلال عملية المفاوضات المقبلة ستؤيد الولايات المتحدة المواقف التى تبدو لنا منصفة وحلولاً وسطاً معقولة ، وينتظر أن تؤدى إلى اتفاق سليم .. كما سنتقدم باقتراحاتنا المفضلة الخاصة عندما نعتقد أنها يمكن أن تكون مفيدة ، وليعلم الجميع أن الولايات المتحدة سوف تعارض أى اقتراح من أى طرف وفى أية مرحلة من مراحل عملية التفاوض من شأنه أن يهدد أمن إسرائيل .. فالتزام أمريكا بأمن إسرائيل التزام راسخ ، وكذلك التزامى أنا .

وخلال الأيام القليلة الماضية قدم سفراؤنا فى إسرائيل ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية إلى حكومات الدول المضيفة المقترحات التى عرضتها الليلة بتفصيل كامل ، وإننى مقتنع بأن هذه المقترحات يمكن أن تحقق العدل والأمن والثبات لسلام عربى إسرائيلى .

إن الولايات المتحدة ستتمسك بهذه المبادىء بتفان كلى ، وهى مبادىء تتمشى كلية مع متطلبات إسرائيل الأمنية ، ومع تطلعات الفلسطينيين وسنعمل جاهدين على توسيع نطاق الاشتراك حول مائدة السلام كما توضحه عملية كامب ديفيد ، وإننى آمل بقوة فى أن يقبل الفلسطينيون والأردن بدعم من أخوتهم العرب هذه الفرصة . إن الأحداث المنجعة فى الشرق الأوسط تعود إلى فجر التاريخ ، وفى وقتنا الحاضر سبب نزاع تلو الآخر ما يكفى من الويلات والمعاناة فى تلك المنطقة .. وفى عصر التحدى النووى والتكافل الاقتصادى تشكل مثل هذه النزاعات تهديداً لكل شعوب العالم لا للشرق الأوسط فحسب ، وقد حان الوقت لنا جميعاً فى الشرق الأوسط وفى جميع أنحاء العالم أن ندعو إلى وضع حد للنزاع والكراهية والتعصب ، وأن نقوم جميعاً بجهد مشترك لإعادة الإعمار وإحلال السلام والتقدم .

التزام شخصى بتحقيق هذه المبادىء :

لقد قيل أحياناً كثيرة . وهو قول غالباً ما كان صحيحاً مع الأسف أن قصة البحث عن السلام والعدالة فى الشرق الأوسط هى مأساة ضياع الفرصة ، وفى أعقاب التسوية التى تم التوصل إليها فى لبنان نواجه الآن فرصة لإحلال سلام أوسع نطاقاً ، ويتعين علينا هذه المرة ألا ندع الفرصة تفلت من أيدينا ، ويجب علينا أن نتخطى الصعوبات وعقبات الحاضر ، ونسير بخطى حقيقية وتصحيح نحو مستقبل أكثر إشراقاً .. إننا مسئولون أمام أنفسنا وأمام الأجيال القادمة ألا نفعل أقل من ذلك .. ذلك أننا إذا فقدنا هذه الفرصة التى تمثل بداية طيبة ، فقد نضطر إلى أن ننظر إلى هذه الفترة بعد فوات بعض الوقت ، وندرك مدى الثمن الذى سندفعه لإخفاقنا جميعاً .. هذه هى المبادىء التى تستند إليها سياسة الولايات المتحدة تجاه النزاع العربى الإسرائيلى . لقد قطعت على نفسى التزاماً شخصياً لأرى تحقيق هذه المبادىء ، وبعون الله سوف تنظر جميع الشعوب التى تتحلى بالمنطق والإنسانية إلى هذه المبادىء على أنها منصفة وقابلة للتحقيق ، وأنها لصالح جميع الذين يرغبون فى أن يروا السلام يتحقق فى الشرق الأوسط .

والليلة ، عشية ما يمكن أن يكون فجر عام جديد لشعوب منطقة الشرق الأوسط التى يسودها الاضطراب ، ولجميع شعوب العالم التى تحلم بمستقبل يسوده السلام والعدالة ، أطلب منكم جميعاً أيها المواطنون الأمريكيون تأييدكم ودعاءكم لنجاح هذه المبادرة .

١ / ٩ / ١٩٨٢ .

قمـــة فـــاس

مشروع السلام العربى (مشروع فاس)

عقدت القمة العربية دورتها الثانية عشرة فى مدينة فاس بالمغرب . وأصدرت القرارات التالية فى ٩ / ٩ / ١٩٨٢ :

١ - إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة التى احتلتها فى عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس العربية .

٢ - إزالة المستعمرات التى أقامتها إسرائيل فى الأراضى العربية بعد عام ١٩٦٧ .

٣ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان فى الأماكن المقدسة .

٤ - تأكيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعى الوحيد ، وتعويض من لا يرغب فى العودة .

٥ - إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقال تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر .

٦ - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس .

٧ - يضع مجلس الأمن الدولى ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة ، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة .

٨ - يتولى مجلس الأمن الدولى ضمان تنفيذ تلك المبادىء .

□ قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى
الدورة السادسة عشرة بالجزائر
الصادرة فى ٢٢ فبراير ١٩٨٣

قرر المجلس تعميق التلاحم بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطنى فى الوطن العربى بأكمله ، وذلك من أجل التصدى الفعال للمؤامرات الامبريالية والصهيونية والمشاريع التصفوية ، وخاصة اتفاقات كامب ديفيد ومشروع ريجان وإنهاء الاحتلال الصهيونى للأراضى العربية المحتلة .

ويعتبر المجلس الوطنى الفلسطينى قرارات قمة فاس الحد الأدنى للتحرك السياسى للدول العربية الذى يجب أن يتطابق مع العمل العسكرى بكل مستلزماته من أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية ، ويؤكد المجلس أن فهمه لهذه القرارات (قرارات فاس) لا يتناقض مع الالتزام بالبرنامج السياسى وقرارات المجلس الوطنى .

ويؤكد المجلس على العلاقات الخاصة والمميزة التى تربط الشعبين الأردنى والفلسطينى ، وضرورة العمل على تطويرها بما ينسجم والمصلحة القومية للشعبين والأمة العربية ، وفى سبيل إحقاق الحقوق الوطنية التابعة للشعب الفلسطينى ، بما فيها العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

ويتمسك المجلس بقراراته الخاصة بالعلاقة مع الأردن والانطلاق من أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى داخل الأرض المحتلة وخارجها .

ويرى المجلس الوطنى الفلسطينى أن تقوم العلاقة المستقبلية مع الأردن على أسس كونفيديرالية بين دولتين مستقلتين .

وتأكيداً للقرار رقم ١٤ من الإعلان السياسى الصادر عن المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الثالثة عشرة المنعقدة فى ١٢ مارس ١٩٧٧ ، يدعو المجلس الوطنى الفلسطينى اللجنة التنفيذية إلى دراسة التحرك فى هذا الإطار بما يتلاءم ومصلحة قضية فلسطين والنضال الوطنى الفلسطينى .

ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية إلى تحديد العلاقة مع النظام المصرى على أساس تخليه عن سياسة كامب ديفيد .

□ قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى
الدورة السابعة عشرة بالأردن
الصادرة فى ٢٨ نوفمبر ١٩٨٤

يؤكد المجلس الوطنى الفلسطينى على العلاقة الأخوية والمتميزة التى تجمع بين الشعبين الفلسطينى والأردنى ، وعلى مقوماتها التاريخية والحضارية والبشرية والجغرافية ، وعلى المصالح المشتركة للشعبين .

كما يؤكد المجلس ضرورة تنمية هذه العلاقات ، وتنسيق الجهود للتحرك المشترك من أجل استعادة الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة ، ويمكن الشعب الفلسطينى من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف فى حق العودة وتقرير المصير ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطنى . ويؤكد المجلس على قرارات مجالسه السابقة فى هذا المجال ، وخصوصاً مقررات الدورة السادسة عشرة .

وقد استمع المجلس باهتمام بالغ إلى خطاب جلالة الملك حسين فى افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس ، والذى تضمن مبادىء وأسساً تقوم عليها العلاقة الفلسطينية الأردنية ، أهمها التأكيد على وحدة الهدف والمصير ، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطينى ، ومتحدثاً باسمه فى كافة المجالات ، وبحق الشعبين الأردنى والفلسطينى فى تحديد طبيعة العلاقات المميزة التى تربط بينهما .

كما قدم مقترحات للتحرك المشترك للأردن مع منظمة التحرير ، وبناء على ذلك فإن المجلس يدعو اللجنة التنفيذية لدراسة هذه المقترحات فى ضوء أهداف النضال الفلسطينى ، ومقررات المجلس الوطنى السادس عشر والسابع عشر ، كما يدعو اللجنة التنفيذية لمتابعة الحوار والتنسيق مع الأردن ، طبقاً لمقررات دورة المجلس الوطنى السادسة عشرة ، ومع الإلتزام بقررات القمم العربية فى الرباط وفاس ، وخاصة المشروع العربى للسلام ، منطلقاً للتحرك السياسى ، وضرورات التنسيق بين الأطراف العربية للوصول إلى صيغ العمل المشترك الفاعلة والقادرة على تحقيق أهدافها الثابتة .

ويرى المجلس أن إيجاد حل عادل لقضية فلسطين وأزمة الشرق الأوسط ، لا بد أن يقوم على أساس ضمان حقوقنا الوطنية فى العودة وتقرير المصير ، وإقامة الدولة الوطنية المستقلة فوق ترابنا الوطنى الفلسطينى .

كما يرى أن الإطار المناسب للوصول إلى هذا الحل هو عقد مؤتمر دولى تحت راية الأمم المتحدة بالتشاور مع مجلس الأمن أو غيره ، وذلك بمشاركة كافة الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ، ويؤكد فى هذا الصدد رفضه لاتفاقات كامب ديفيد ومشروعات الحكم الذاتى ، ومبادرة الرئيس الأمريكى ريجان ، وأية مشروعات لا تضمن حقنا بالعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة .

□ الاتفـاق الأردنـى الفلسطينـى

١ ـ الأرض مقابل السلام .

٢ ـ الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى لبحث القضية من جميع جوانبها ، على أن تشارك فيه جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .

٣ ـ يعتمد الطرفان مقررات الرباط وفاس وجميع قرارات القمم العربية الخاصة بالقضية كأساس للمسعى المشترك .

٤ ـ يعلن الطرفان قبولهما بجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطينى والصراع العربى ـ الإسرائيلى ، مع التأكيد على الالتزام بعودة جميع الأراضى العربية المحتلة ، بما فيها القدس .

٥ ـ الإصرار على تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين (أى حق العودة أو التعويض) .

٦ ـ الإصرار على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير .

٧ ـ العمل على قيام دولة فلسطينية مستقلة فى إطار اتحاد كونفيديرالي مع المملكة الأردنية الهاشمية .

٨ ـ تشارك منظمة التحرير الفلسطينية فى وفد عربى مشترك فى مفاوضات السلام .

١٢ / ٢ / ١٩٨٥ .

□ قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى
الدورة الثامنة عشرة بالجزائر
الصادرة فى يونيو ١٩٨٧

يعلن المجلس الاستمرار فى رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وعدم اعتباره أساسا صالحاً لحل القضية لأنه يتعامل معها كقضية لاجئين ، ويتجاهل الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى .

ويقرر المجلس رفض ومقاومة كافة الحلول والمشاريع الرامية إلى تصفية قضيتنا الفلسطينية ، ومن بينها اتفاقات كامب ديفيد ، ومشروع ريجان ، والحكم الذاتى ، ومشروع التقاسم الوظيفى بمختلف صيغه .

ويتمسك المجلس بقرارات القمم العربية المتعلقة بقضية فلسطين ، وبخاصة قمة الرباط فى عام ١٩٧٤ ، واعتبار مشروع السلام العربى الذى قررته قمة فاس فى عام ١٩٨٢ ـ وأكده مؤتمر القمة الاستثنائى فى الدار البيضاء فى عام ١٩٨٣ ـ أساساً للتحرك العربى على الصعيد الدولى ، سعياً لإيجاد حل للقضية الفلسطينية واستعادة الأراضى العربية المحتلة .

□ فك الارتباط الأردنى بالضفة الغربية
يوليـــو ١٩٨٨ .

أعلن الملك حسين عاهل الأردن فى خطاب وجهه إلى الأمة العربية مساء الحادى والثلاثين من يوليو ١٩٨٨ فك الروابط الإدارية والقانونية بين الأردن والضفة الغربية « المحتلة » نزولاً على رغبة منظمة التحرير الفلسطينية ، وبناء على رغبة رؤساء الدول العربية فى تأكيد الهوية الفلسطينية للضفة بكل جوانبها . وقال : إن الأردن يحترم رغبة المنظمات فى الانفصال عن الأردن فى دولة فلسطينية مستقلة ، وقد كان هناك اقتناع بأن بقاء العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية ، وما يترتب عليها من تعامل أردنى خاص مع الفلسطينيين تحت الاحتلال من خلال المؤسسات الأردنية فى الأرض المحتلة ، يتناقض مع هذا التوجه .

وكانت الحكومة قد أصدرت بياناً فى هذا الصدد قبل خطاب الملك فيما يلى نصه : -

على ضوء قرارات قمة الجزائر غير العادية التى عكست التوجه والالتزام العربيين بمساندة الشعب العربى الفلسطينى فى نضاله البطولى لتحقيق أهدافه الوطنية ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، بحث مجلس الوزراء فيما يتوجب على المملكة الأردنية الهاشمية القيام به تجاه القضية الفلسطينية فى هذه المرحلة ، ومتطلبات العمل لإبراز الهوية الفلسطينية ، ولتمكين منظمة التحرير من القيام بمسئولياتها كاملة ، ولإزالة الشكوك حول موقف الأردن رغم وضوحه ، ووضع حد لإساءة تفسير كل جهد يقوم به لدعم صمود الشعب العربى الفلسطينى تحت الاحتلال ، ووصفه بأنه تصرف مشبوه يهدف إلى التقاسم الوظيفى ، واحتواء منظمة التحرير والالتفاف عليها ، وبأنه يتعارض مع تطلعات الشعب الفلسطينى للاستقلال على أرض وطنه .

وبناء على النتائج التى توصل إليها البحث ، والتزاماً بمقررات قمة الرباط التى أكدت على منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، وبمقررات قمة فاس التى دعت إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وانطلاقاً من تمسك الأردن بموقفه الثابت المعلن تجاه القضية الفلسطينية ، ودعمه لنضال الشعب العربى الفلسطينى المشروع لاستعادة حقوقه الوطنية الثابتة ، وممارسة حقه فى تقرير مصيره بما فى ذلك إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطنى ، وترجمة واقعية

للتصور الأردني كما عبر عنه جلالة الملك الحسين فى كلمته فى قمة الجزائر غير العادية ، التى أكد فيها أن ليس للأردن أى مطمع أو مطمح فى أرض فلسطين ، وبين فيهما موجبات العمل العربى المشترك لمساندة الشعب الفلسطينى ودعم انتفاضته البطولية .

وإيماناً من الأردن بأن الشعب الفلسطينى هو الطرف الأساسى فى حل قضيته ، ودفعاً لأى شبهة قد تنشأ حول تعامل الأردن مع الشعب الفلسطينى فى أرضه المحتلة بحكم صلة الأردن الوثيقة تاريخياً وجغرافياً بالشعب الفلسطينى ، وتجاوباً مع رغبة وتوجيهات منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، كما عبر عنها رئيس لجنتها التنفيذية الأخ ياسر عرفات فى قمة الجزائر غير العادية .

انطلاقاً من كل هذه الاعتبارات تقرر حكومة المملكة الأردنية الهاشمية :

- **أولاً :** إلغاء الخطة الأردنية للتنمية فى الأرض المحتلة .
- **ثانياً :** حل سائر لجان التنمية والعطاءات والمشتريات العاملة فى إطار خطة التنمية المشار إليها .
- **ثالثاً :** الاستمرار بالاتصال مع الحكومات الشقيقة والصديقة ، وحثها على تقديم المساعدات للشعب الفلسطينى تحت الاحتلال لتمكينه من تنفيذ مشاريعه التنموية .

إن الحكومة الأردنية وهى تعلن عن هذا القرار ، لتود أن تؤكد على مواصلتها مساعدة الشعب العربى الفلسطينى فى الأرض المحتلة بكل وسيلة متاحة وضمن إمكاناتها ، دعماً لانتفاضته المباركة ، معبرة فى نفس الوقت عن عزمها على اتخاذ أية إجراءات تقع فى إطار سلطتها ، وتسهم فى دعم الوجه الوطنى الفلسطينى ، ومؤكدة على أن هذه الإجراءات لن تمس بأى حال الوحدة الوطنية بين سائر المواطنين فى المملكة الأردنية الهاشمية ، هذه الوحدة التى كانت دائماً وستبقى مصونة غالية ، وقاعدة صلبة لمنعة هذا الوطن ، ونواة أصيلة لوحدة عربية أشمل مع أى دولة عربية شقيقة ، وسيستمر الأردن فى أداء دوره القومى كدولة من دول المواجهة ، وكطرف رئيسى من أطراف النزاع العربى الإسرائيلى ، بالتعاون والتنسيق مع أشقائه العرب من أجل إنقاذ الأرض العربية المحتلة ودرتها القدس العربية الإسلامية .

□ وثيقة إعلان الدولة الفلسطينية

صدرت يوم ١٥ / ١١ / ١٩٨٨

على أرض الرسالات السماوية والبشر ، على أرض فلسطين ، ولد الشعب العربى الفلسطينى ، نما وتطور وأبدع وجوده الإنسانى والوطنى عبر علاقة عضوية لا انفصام فيها ولا انقطاع بين الشعب والأرض والتاريخ . للثبات الملحمى فى المكان والزمان صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية وارتقى بصموده فى الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة ، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحَيوى على حدود التشابك بين القوة والحضارات من مطامح ومطامع وغزوات ، كانت تؤدى إلى حرمان شعبنا من إمكانيات تحقيق استقلاله السياسى ، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض منحت الأرض هويتها ، ونفخت فى الشعب روح الوطن مطعماً بشلالات الحضارة وتعدد الثقافات ، مستلهماً نصوص تراثه الروحى والزمنى ، وواصل الشعب العربى الفلسطينى عبر التاريخ تطوير ذاته فى التوحد الكلى بين الأرض والإنسان ، وعلى خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة ، أعلن على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق ، ودق مع جرس كل كنيسة ترنيمة الرحمة والسلام ، ومن جيل إلى جيل لم يتوقف الشعب العربى الفلسطينى عن الدفاع الباسل عن وطنه ، ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيداً طويلاً لإرادة الحرية والاستقلال الوطنى . ففى الوقت الذى كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمه الجديد ، كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثنى المصير الفلسطينى من المصير العام ، فقد اتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسير عجلة التاريخ ، وهكذا انفتح الجرح الفلسطينى الكبير على مفارقة جارحة ، فالشعب الذى حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد قد تعرض أيضاً للتشويه من خلال الأكذوبة القائلة أن فلسطين هى أرض بلا شعب لتستولى على الوعى العام العالمى . وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخى فإن المجتمع الدولى فى المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم المتحدة لعام ١٩١٩ ، وفى معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ ، قد اعترف بأن الشعب العربى الفلسطينى ـ شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى التى انسلخت عن الدولة العثمانية ـ هو شعب حر مستقل .

الشرعيــة الدوليــة :

ومع الظلم التاريخى الذى لحق بالشعب العربى الفلسطينى بتشريده وحرمانه من حق تقرير المصير إثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذى قسم فلسطين إلى دولتين

عربية ويهودية ، فإن هذا القرار مازال يوفر شروطاً للشرعية الدولية بضمان حق الشعب العربى الفلسطينى فى السيادة والاستقلال .

إن احتلال القوات الاسرائيلية للأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية ، واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم بقوة الارهاب المنظم ، وإخضاع الباقين منهم للإضطهاد والاحتلال ولعملية تدمير معالمهم الوطنية ، هو انتهاك صارخ لمبادىء الشرعية الدولية ولميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التى تعترف بحقوق الشعب العربى الفلسطينى الوطنية ، بما فيها حقه فى العودة وحقه فى تقرير المصير وحقه فى الاستقلال والسيادة على أرض وطنه .

وفى قلب الوطن وعلى سياجه فى الفيافى القريبة والبعيدة ، لم يفقد الشعب العربى الفلسطينى إيمانه الراسخ فى العودة ، ولا إيمانه الراسخ بحقه فى الاستقلال ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطينى من وعيه وذاته . لقد واصل نضاله الملحمى وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالى المتزايد ، وصاغت الارادة الوطنية إطارها السياسى منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطينى ، باعتراف المجتمع الدولى متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها ، وجميع المؤسسات الاقليمية والدولية الأخرى ، وعلى قاعدة الايمان بالحقوق الثابتة ، وعلى قاعدة الاجماع القومى العربى ، وعلى قاعدة الشرعية الدولية .

الانتفاضة الفلسطينية :

والانتفاضة الشعبية الكبرى المتصاعدة فى الأرض الفلسطينية المحتلة وفى الصمود الأسطورى فى المخيمات داخل الوطن وخارجه قد رفعت الادراك الانسانى بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج ، وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير ، وحاصرت العقلية الاسرائيلية الرسمية التى أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والارهاب فى تقييمها للوجود الفلسطينى .

ومع الانتفاضة ، وبالتراكم الثورى النضالى لكل مواقع الثورة وساحتها يبلغ الزمن الفلسطينى إحدى لحظات الانعطاف التاريخى الحادة ، ومن هنا يؤكد الشعب الفلسطينى مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية ، واستناداً إلى الحق الطبيعى والتاريخى والقانونى للشعب الفلسطينى فى وطنه فلسطين ، وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله ، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية ومن قوة الشرعية الدولية التى تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ ، وممارسة من الشعب الفلسطينى فى حقه فى تقرير المصير والاستقلال السياسى والسيادة فوق أرضه ، فإن المجلس الوطنى يعلن باسم الشعب العربى الفلسطينى قيام دولة فلسطين فوق أرضه الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف . إن دولة فلسطين هى للفلسطينيين أينما كانوا ، فيها يطورون هويتهم الوطنية

والثقافية ، ويتمتعون بالمساواة الكاملة فى هذه الحقوق ، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الانسانية فى ظل نظام ديموقراطى برلمانى يقوم على أساس حرية الرأى وحرية تكوين الأحزاب ، ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية ، واحترام الأقلية قرارات الأغلبية ، وعلى العدل الاجتماعى والمساواة وعدم التمييز فى الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون ، أو بين المرأة والرجل ، فى ظل دستور يؤمن سيادة القانون وقضاء مستقل ، وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحى والحضارى فى التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون .

توجهات الدولة الجديدة :

إن دولة فلسطين دولة عربية ، وهى جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ومن تراثها وحضارتها ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها فى التحرر والتطور والديموقراطية والوحدة ، وهى إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية ، وإصرارها على تعزيز العمل العربى المشترك تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية ، أو اكتمال إقامتها الفعلية ، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الاسرائيلى .

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادىء الأمم المتحدة وأهدافها ، وبالإعلان العالمى لحقوق الانسان ، والتزامها كذلك بمبادىء عدم الانحياز وسياسته ، وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادىء التعايش السامى ، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق ، تتفتح فى ظله طاقات البشر على البناء ، ويجرى فيه التنافس على إبداء الحياة وعدم الخوف من الغد ، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو قادوا إلى العدل ، وفى سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التى تتحمل مسئولية خاصة تجاه الشعب الفلسطينى ووطنه ، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية ، بأن تعينها على تحقيق أهدافها ، ووضع حد لمأساة شعبها بتوفير الأمن له ، وبانعمل على إنهاء الاحتلال الاسرائيلى للأرض الفلسطينية .

كما تعلن فى هذا المجال بأنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الارهاب ، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسى أو سلامة أراضى أى دولة أخرى ، وذلك دون المساس بحقها الطبيعى فى الدفاع عن أراضيها واستقلالها .

نعاهد أرواح الشهداء :

وفى هذا اليوم الخالد ، ونحن نقف على عتبة عهد جديد ، ننحنى إجلالاً وخشوعاً أمام

شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر الجديد ، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن ، ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة ، ومن ملحمة العاملين فى المخيمات وفى الشتات وفى المهاجر ، ومن حملة لواء الحرية أطفالنا وشيوخنا وشبابنا وأسرانا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس ، وفى كل مخيم وفى كل قرية ومدينة ، والمرأة الفلسطينية الشجاعة حارسة بقائنا وحياتنا ، وحارسة نارنا الدائمة .

ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار وجماهير شعبنا الفلسطينى وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء فى العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال وترسيخ السيادة والاستقلال ، وإننا ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطينى ، والاعتزاز به والدفاع عنه ، ليظل أبداً رمزاً لحريتنا وكرامتنا فى وطن سيبقى دائماً وطناً حراً لشعب من الأحرار .

بسم الله الرحمن الرحيم قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير . « صدق الله العظيم »

[_] قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى
الدورة التاسعة عشرة بالجزائر
الصادرة يوم ١٥ نوفمبر ١٩٨٨

إن المجلس الوطنى الفلسطينى ، من موقع المسؤولية تجاه شعبنا الفلسطينى وحقوقه الوطنية ورغبته فى السلام ، استناداً إلى إعلان الاستقلال الصادر يوم ١٥ / ١١ / ١٩٨٨ ، وتجاوباً مع الارادة الانسانية الساعية لتعزيز الانفراج الدولى ونزع السلاح النووى وتسوية النزاعات الاقليمية بالوسائل السلمية . ويؤكد عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربى الاسرائيلى ، وجوهره القضية الفلسطينية ، فى إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء وأحكام الشرعية الدولية ، وقواعد القانون الدولى ، وقرارات الأمم المتحدة وأخرها قرارات مجلس الأمن الدولى ٦٠٥ / ٦٠٧ / ٦٠٨ ، وقرارات القمم العربية ، بما يضمن حق الشعب العربى الفلسطينى فى العودة وتقرير المصير ، وإقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطنى ، ويضع ترتيبات الأمن والسلام لكل دول المنطقة .

وتحقيقاً لذلك يؤكد المجلس الوطنى الفلسطينى على :

١ ـ ضرورة انعقاد المؤتمر الدولى الفعال الخاص بقضية الشرق الأوسط ، وجوهرها القضية الفلسطينية ، تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولى ، وجميع أطراف الصراع فى المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ـ الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ـ وعلى قدم المساواة ، آخذين بالاعتبار أن المؤتمر الدولى ينعقد على قاعدة قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ ـ وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى ، وفى مقدمتها حقه فى تقرير المصير ، عملاً بمبادىء وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب ، وعدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة أو بالغزو العسكرى ، ووفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية .

٢ ـ إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضى الفلسطينية والعربية التى احتلتها منذ العام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس العربية .

٣ ـ إلغاء جميع إجراءات الالحاق والضم ، وإزالة المستعمرات التى أقامتها إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية والعربية منذ العام ١٩٦٧.

٤ - السعى لوضع الأراضى الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس العربية ، تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة ، لحماية شعبنا ولتوفير مناخ مؤات لإنجاح أعمال المؤتمر الدولى ، والوصول إلى تسوية سياسية شاملة ، وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضى متبادلين ، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الأراضى .

٥ - حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن .

٦ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية فى الأماكن المقدسة فى فلسطين لاتباع جميع الأديان .

٧ - يضع مجلس الأمن ويضمن ترتيبات الأمن والسلام بين جميع الدول المعنية فى المنطقة ، بما فيها الدولة الفلسطينية .

ويؤكد المجلس الوطنى الفلسطينى على قراراته السابقة بشأن العلاقة المميزة بين الشعبين الشقيقين الأردنى والفلسطينى ، وأن العلاقة المستقبلية بين دولتى الأردن وفلسطين ستقوم على أساس كونفيديرالية ، وعلى أساس الاختيار الطوعى والحر للشعبين الشقيقين تعزيزاً للروابط التاريخية والمصالح الحيوية المشتركة بينهما .

ويجدد المجلس الوطنى التزامه بقرارات الأمم المتحدة التى تؤكد حق الشعوب فى مقاومة الاحتلال الأجنبى والاستعمار والتمييز العنصرى ، وحقها فى النضال من أجل استقلالها ، ويعلن مجدداً رفضه للإرهاب بكل أنواعه ، بما فى ذلك إرهاب الدولة ، مؤكدا التزامه بقراراته السابقة بهذا الخصوص ، وقرار القمة العربية فى الجزائر لعام ١٩٨٨ ، وقرارى الأمم المتحدة ١٥٩ / ٤٢ لعام ١٩٨٧ و ٦١ / ٤٠ لعام ١٩٨٥ ، وبما ورد فى اعلان القاهرة الصادر بتاريخ ٧ / ١١ / ١٩٨٥ بهذا الخصوص .

□ عرفات : حق الوجود للجميع ١٣ ديسمبر ١٩٨٨

فى اليوم التالى لإلقائه الخطاب فى المقر الأوروبى للأمم المتحدة ـ فى جنيف ـ عقد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، مؤتمراً صحفياً استهله ببيان أكد فيه الاعتراف بقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، كما أكد الاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود . وفيما يلى نصه :

فى البداية ، أود أن أسجل ، مرة أخرى ، تقديرنا البالغ لأعضاء الجمعية العامة الذين أيدوا القضية الفلسطينية . إن مجيئهم إلى جنيف سيتم تذكره كعمل مسؤول من العدالة . وما قلته عن أعضاء الجمعية ينطبق ، بالخصوص ، على معالى الأمين العام ، الذى لم يأل جهداً تجاه تحقيق اجتماعنا هنا ، فى جنيف ، وكذلك ينطبق هذا ، أيضاً ، على رئيس الجمعية العامة .

بعد أن قلت ذلك ، دعونى أوضح آرائى أمامكم :

إن رغبتنا فى السلام هى استراتيجية وليست تكتيكاً مؤقتاً ، إننا مصممون على السلام مهما يحدث . إن حصولنا على دولة يقدم الخلاص إلى الفلسطينيين والسلام إلى الفلسطينيين والاسرائيليين .

إن تقرير المصير يعنى « البقاء » للفلسطينيين ، وإن بقاءنا لا يدمر بقاء الاسرائيليين ، كما يدعى حكامهم .

أشرت أمس إلى قرار الأمم المتحدة ١٨١ كأساس للإستقلال الفلسطينى ، وكذلك أشرت إلى قبولنا بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس للمفاوضات مع إسرائيل ضمن إطار المؤتمر الدولى ، ولقد تبنى مجلسنا الوطنى الفلسطينى فى دورته فى الجزائر هذه القرارات ، وهى تعنى حق شعبنا بالحرية والاستقلال الوطنى وفقاً للقرار ١٨١ ، وحق جميع الأطراف فى النزاع بالوجود فى سلام وأمن ، بما فيها الدولة الفلسطينية وإسرائيل وجيرانها ، وفقاً للقرار ٢٤٢ .

فيما يتعلق بالارهاب ، فأنا رفضته أمس بعبارات واضحة ، ولكن أعيده مرة أخرى وأسجل أننا نرفضه تماماً ، وبالمطلق جميع أشكال الارهاب ، بما فيها إرهاب الأفراد والجماعات والدولة .

بين الجزائر وجنيف أعلنا موقفنا بوضوح تام ، وأى حديث آخر ، مثل « إن على

الفلسطينيين أن يقدموا أكثر » ، أو « هذا ليس كافياً » ، أو « الفلسطينيون يقومون بلعبة دعائية وتمارين فى العلاقات العامة » ، سيكون مدمراً وغير مجدٍ .

كفى ، كفى ، كل الأمور المتبقية يجب أن تتم حول الطاولة وضمن المؤتمر الدولى ، ليكن واضحاً تماماً أنه لا عرفات ، ولا غيره ، يمكن أن يوقف الانتفاضة التى ستتوقف فقط عندما تتخذ خطوات عملية وملموسة تجاه حصولنا على أهدافنا الوطنية ، وإقامة دولة فلسطين المستقلة .

أخيراً ، أعلن أمامكم ، وأرجو أن تقتبسونى فى ذلك : إننا نريد السلام ، وإننا ملتزمون بالسلام ، وإننا نريد أن نعيش فى دولتنا الفلسطينية وندع الآخرين يعيشون .

□ رسالة شولتز لإسرائيل بشأن الحوار الأمريكى مع منظمة التحرير الفلسطينية

١٤ ديسمبـر ١٩٨٨

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . وفيما يلى نص الرسالة التى بعث بها جورج شولتز ، وزير الخارجية الأمريكية ، إلى كل من إسحق شامير وشيمون بيريز ، رئيس وزارة الائتلاف الاسرائيلى : ـ

اليوم ، فى المؤتمر الصحافى فى جنيف ، صرح ياسر عرفات ، بأنه يقبل ، بدون شروط قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، واعترف ، بصورة واضحة ، بحق إسرائيل فى الوجود ، ونبذ الارهاب ، لقد درست بتمعن نص أقوال عرفات ، ووصلت إلى نتيجة أنها تشكل رداً كافياً على المطالب الأمريكية التقليدية لبدء حوار فعال . وبناء عليه ، فإننا نعتزم العمل حسب ما قلنا منذ وقت قريب أننا سنفعله ـ وآخره إعلان الرئيس (رونالد ريجان) فى الثامن من كانون الأول (ديسمبر) ـ والبدء بحوار فعلى مع منظمة التحرير الفلسطينية . وسوف أعلن بياناً يتعلق بهذا الأمر فوراً ، وبعد أن انتهى من كتابة هذه الرسالة ، وسيكون الاتصال الأولى بين الولايات المتحدة بواسطة السفير الأمريكى فى تونس .

إننى أدرك مدى حساسية هذا الموضوع لك وللشعب فى إسرائيل ، لكن قرارنا هذا لم يتخذ بسهولة . فخلال ١٣ سنة ، استمرت كل الادارات الأمريكية فى التزامها بالاتفاق المبرم مع حكومة إسرائيل بالنسبة إلى الاتصال مع المنظمة . وخلال تلك الفترة تمسكنا بأنه يجب القيام بتغيير فى موقف المنظمة ، ويجب أن يأتى هذا عبر تصريح صريح وواضح بخصوص الموضوع الأساسى للإعتراف بحق إسرائيل فى الوجود ، والقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وإزاء الارهاب ، وأصررنا ، فى الأسابيع الأخيرة ، على موقف حازم بالنسبة إلى هذه الشروط ، برفضنا الانجرار إلى قبول أقل مما طلبناه فى العام ١٩٧٥ ، وقد أعطى التصريح بهذا الشأن ، اليوم ، بواسطة السيد عرفات .

إن الحوار المعتزم فتحه ليس هدفاً بحد ذاته ، وسيكون فى صلبه الموضوع الرئيسى ، وهو التفاوض لإنهاء النزاع الاسرائيلى ـ العربى ، وسوف نستمر فى المتابعة عن قرب ، بعد تنفيذ الالتزامات المقدمة عن منظمة التحرير الفلسطينية وفيما يتعلق بنبذ الارهاب .

وفى نيتنا ، أيضاً ، أن نوضح للمنظمة أن أمراً ما لن يستطيع أن يزعزع أو يؤثر ،

بصورة سلبية ، فى علاقاتنا مع إسرائيل ، وما حفزنا على تفعيل مسار السلام هو الرغبة فى رؤية إسرائيل آمنة وقوية ، تعيش بسلام مع جيرانها ، وأن شيئاً ما لن يلحق الضرر بصلب علاقاتنا .

وكما هو مفهوم ، سوف نستمر فى اتصال وثيق ، وسوف نعلمك ، مجدداً ، بكل ما يحدث فى مباحثاتنا مع المنظمة ، وسنبدأ هذا الحوار بعيون مفتوحة وحذر كبير .

المخلص

جورج شولتز

خطة شامير : أذيعت يوم أول فبراير ١٩٨٩

(فيما يلى نص الخطة السياسية للتسوية التى اقترحها رئيس الوزراء الإسرائيلى اسحق شامير ، وتم التصديق عليها ، فيما بعد ، من قبل الحكومة الإسرائيلية) :

١ - هذه الوثيقة تعرض مبادىء المبادرة السياسية للحكومة الإسرائيلية ، المتعلقة باستمرار عملية السلام وإنهاء حالة الحرب مع الدول العربية ، وإيجاد حل (لمشكلة) عرب يهوداً والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة ، والسلام مع الأردن ، وحل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين فى يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة .

٢ - هذه الوثيقة تتضمن :

(أ) المبادىء التى تقوم عليها المبادرة .

(ب) تفصيل الإجراءات لتحقيق المبادرة .

(جـ) تطرق إلى موضوع الانتخابات المطروحة ، أما التفاصيل الأخرى المتعلقة بالانتخابات ، وكذلك المواضيع الأخرى ذات الصلة بالمبادرة ، فسوف يجرى البحث فيها على انفراد .

فرضيات أساسية

٣ - تقوم المبادرة على افتراض وجود إجماع قومى بشأنها ، على قاعدة الخطوط الأساسية لحكومة إسرائيل ، بما فى ذلك النقاط التالية :

(أ) تطمح إسرائيل فى تحقيق السلام واستمرار المسار السياسى من خلال مفاوضات مباشرة ، وفقا لمبادىء كامب ديفيد .

(ب) تعارض إسرائيل إقامة دولة فلسطينية أخرى فى قطاع غزة وفى الأراضى الواقعة بين إسرائيل والأردن .

(جـ) لن تتفاوض إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية .

(د) لن يطرأ تغيير على مكانة يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة ، إلا وفقا للخطوط الأساسية للحكومة .

٤ - (أ) ترى إسرائيل أهمية فى أن يكون السلام القائم بين إسرائيل ومصر ، والمرتكز على اتفاقيتى كامب ديفيد ، حجر الزاوية لتوسيع دائرة السلام فى المنطقة ، وتدعو إلى بذل جهد مشترك لتعزيز وترسيخ السلام وتوسيعه ، من خلال المشاورات الدائمة .

(ب) تدعو إسرائيل إلى إقامة علاقات سلام بينها وبين الدول العربية التى مازالت تعلن عن استمرار قيام حالة الحرب معها : وهذا بهدف التقدم نحو حل شامل للنزاع العربى - الإسرائيلى ، يتضمن الاعتراف ، والمفاوضات المباشرة ، وإلغاء المقاطعة ، وإقامة علاقات دبلوماسية ، وإيقاف النشاطات المعادية فى المؤسسات والهيئات الدولية ، والتعاون الإقليمى والثنائى .

(جـ) تدعو إسرائيل إلى بذل جهود دولية لحل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين العرب فى يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة من أجل تحسين ظروف معيشتهم وإعادة تأهيلهم . وإسرائيل على استعداد للمشاركة فى هذه الجهود .

(د) من أجل التقدم فى عملية المفاوضات السياسية التى تقود إلى السلام ، تقترح إسرائيل انتخابات ديمقراطية حرة فى أوساط العرب الفلسطينيين ، سكان يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة ، فى أجواء خالية من العنف والتهديد والإرهاب . ويتم ، فى هذه الانتخابات انتخاب ممثلين (عن السكان) لإجراء مفاوضات بشأن فترة مرحلية من الحكم الذاتى . وهذه الفترة تشكل اختبارا للتعايش والتعاون . وفيما بعد تجرى مفاوضات للتوصل إلى حل دائم ، يتم فيها فحص كل الخيارات المقترحة لحل متفق عليه ، وينجز السلام بين إسرائيل والأردن .

(هـ) الخطوات المذكورة ، كافة ، من الجدير إنجازها بشكل متواز .

(و) أدناه تفصيل لما هو وارد فى النقطة « د » أعلاه .

٥ - تقوم المبادرة على مرحلتين :

(أ) المرحلة الأولى : فترة انتقالية قوامها اتفاق مرحلى .

(ب) المرحلة الثانية : حل دائم .

٦ - أن ما يربط بين المرحلتين هو الجدول الزمنى الذى بنيت المبادىء على أساسه ، وعملية السلام المرسومة فيها ترتكز على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ، اللذين أرسيت عليهما اتفاقيتا كامب ديفيد .

الجدول الزمنى

٧ – تستمر الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات .

٨ – فى أقرب وقت ممكن ، ولكن فى موعد أقصاه السنة الثالثة من بدء تطبيق الفترة الانتقالية ، تبدأ المفاوضات للتوصل إلى الحل الدائم .

المشاركون فى المفاوضات فى المرحلتين

٩ – يتشكل المشاركون فى المفاوضات ، فى المرحلة الأولى ، من إسرائيل والممثلين المنتخبين عن العرب الفلسطينيين ، سكان يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة ، وتوجه الدعوة إلى كل من الأردن ومصر للمشاركة فى المفاوضات ، إذا رغبتا فى ذلك .

١٠ – ويتشكل المشاركون فى المفاوضات ، فى المرحلة الثانية (مرحلة الحل الدائم) ، من إسرائيل ، والممثلين المنتخبين عن العرب والفلسطينيين سكان يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة والأردن ، ويمكن لمصر أن تشارك فى مفاوضات هذه المرحلة . ويتم فى المفاوضات بين إسرائيل والأردن ، التى سوف يشارك فيها الممثلون المنتخبون عن العرب الفلسطينيين ، سكان يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة ، عقد معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن .

جوهر الفترة الانتقالية

١١ – فى الفترة الانتقالية ، يمنح السكان العرب الفلسطينيون فى مناطق يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة حكما ذاتيا ، يتولون فيه ، بأنفسهم ، إدارة شؤونهم فى مجالات الحياة الجارية . أما إسرائيل ، فسوف تبقى المسؤولة عن شؤون الأمن ، والعلاقات الخارجية ، وعن كل ما يتعلق بمواطنى إسرائيل فى مناطق يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة .

أما القضايا ذات الصلة بتطبيق مشروع الحكم الذاتى ، فسوف يتم استيضاحها والاتفاق بشأنها فى إطار المفاوضات بشأن الاتفاق المرحلى .

جوهر الحل الدائم

١٢ - خلال المفاوضات بشأن الحل الدائم ، يحق لكل طرف أن يطرح للمناقشة والبحث كل المواضيع التى يرغب فى طرحها .

١٣ - أما هدف المفاوضات ، فيجب أن يكون :

(أ) إنجاز حل دائم مقبول من جانب المشاركين فى المفاوضات .

(ب) إنجاز ترتيبات السلام والحدود بين إسرائيل والأردن .

تفاصيل عملية تطبيق المبادرة

١٤ - بادىء ذى بدء ، حوار وموافقة مبدئية من جانب العرب والفلسطينيين ، سكان يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة ، وأيضا من جانب مصر والأردن ، إذا رغبتا فى المساهمة فى المفاوضات ، وفقا للمبادىء الموجهة للمبادرة .

١٥ - (أ) يلى ذلك ، فورا (بدء) مرحلة إعداد وتنفيذ لإجراء الانتخابات ، يتم فيها انتخاب ممثلين عن العرب الفلسطينيين ، سكان يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة .

وهؤلاء الممثلون :

١ - يكونون الطرف الشريك فى إجراء المفاوضات بشأن الفترة الانتقالية (الاتفاق المرحلى) .

٢ - ويصبحون سلطة الحكم الذاتى خلال الفترة الانتقالية .

٣ - ويشكلون العامل الفلسطينى المركزى فى محادثات المفاوضات بشأن الحل الدائم ، وفق مقتضى الاتفاق فى نهاية السنوات الثلاث .

(ب) فى فترة الإعداد والتنفيذ ، يتحقق هدوء فى أعمال العنف فى يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة .

١٦ - بالنسبة إلى جوهر الانتخابات بحد ذاتها ، يوصى بإجراء انتخابات على أساس دوائر ، تحدد تفاصيلها فى مداولات أخرى .

١٧ - كل عربى فلسطينى يقيم فى يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة يتم انتخابه من جانب السكان لتمثيلهم ، وبعد أن يتقدم بكتاب ترشيحه ، وفقا

للوثيقة المفصلة التى يتم الاتفاق بشأنها فى موضوع الانتخابات ، بإمكانه أن يكون شريكا شرعيا فى عملية إجراء المفاوضات مع إسرائيل .

١٨ - تكون الانتخابات حرة ، وديمقراطية ، وسرية .

١٩ - فور انتخابات الهيئة التمثيلية عن العرب الفلسطينيين ، سكان يهودا والسامرة (الضفة الفلسطينية المحتلة) وقطاع غزة ، تبدأ المفاوضات معها للتوصل إلى اتفاق مرحلى بشأن الفترة الانتقالية التى سوف تستمر ، كما هو وارد ، لمدة خمس سنوات . وفى هذه المفاوضات ، يتم الاتفاق ، بموافقة الأطراف ، على كل المواضيع ذات الصلة بجوهر الحكم الذاتى والترتيبات اللازمة لتطبيقه .

٢٠ - فى أقرب وقت ممكن ، وفى موعد أقصاه السنة الثالثة بعد إقامة الحكم الذاتى ، تبدأ المفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن الحل الدائم ، وعلى امتداد فترة المفاوضات وإلى حين التوقيع على الاتفاق بشأن الحل الدائم ، يستمر الحكم الذاتى ، وفقا لما تحدد فى المفاوضات بشأن الاتفاق المرحلى .

□ منظمة التحرير الفلسطينية ترفض خطة شامير

اطلعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى دورة اجتماعاتها فيما بين ١٤ و١٥ / ٥ / ١٩٨٩ ، على ما تناقلته الأنباء من بنود المشروع الذى صادقت عليه الحكومة الإسرائيلية ، ورأت اللجنة التنفيذية أن هذا المشروع لا يعنى الشعب الفلسطينى ، لأنه لا يعترف بوجوده الوطنى ، ولا يتعامل ، من قريب أو بعيد ، مع قضيته وحقوقه الوطنية المشروعة ، كما يتجاهل جميع القرارات الدولية ، بما فيها ٢٤٢ و٣٣٨ ، التى تنص على عدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة ، وعلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى الفلسطينية ، والأراضى العربية ، المحتلة منذ العام ١٩٦٧ .

وتماديا من الحكومة الإسرائيلية فى تحدى الإرادة الدولية والعربية ، فقد توجهت بمشروعها المخادع هذا إلى الحكومة الأردنية التى كانت أعلنت فك الارتباط القانونى والإدارى بالضفة الغربية ، واحترام رغبة منظمة التحرير الفلسطينية فى الانفصال عن الأردن فى دولة فلسطينية مستقلة .

□ نقاط مبارك العشر
بشأن الانتخابات الفلسطينية
قدمت فى يوليو ١٩٨٩

نص النقاط العشر التى حملت اسم الرئيس حسنى مبارك ، والتى سلمتها مصر إلى أمريكا فى يوليو ١٩٨٩ فى شكل أسئلة تتضمن تعهدات من إسرائيل بشأن خطتها للانتخابات فى الأرض المحتلة :

١ – التزام إسرائيل بقبول أية نتائج تسفر عنها الانتخابات .

٢ – إشراف مراقبين دوليين على الانتخابات .

٣ – ضمان الحماية الكاملة لجميع الممثلين المنتخبين .

٤ – انسحاب القوات الإسرائيلية من مناطق الاقتراع أثناء الانتخابات

٥ – التزام إسرائيل ببدء مفاوضات حول الوضع النهائى للأرض العربية المحتلة فى الموعد الذى سوف يتفق عليه ، على أن يحدد ذلك مسبقا .

٦ – وقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلى .

٧ – الحرية الكاملة للمرشحين فى ممارسة عمليات الدعاية الانتخابية .

٨ – فرض حظر على دخول جميع الإسرائيليين الأراضى المحتلة يوم الانتخابات .

٩ – اشتراك سكان القدس الشرقية فى الانتخابات .

١٠ – قبول إسرائيل مقدما الأربعة مبادىء الأساسية التى تقوم عليها السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، كما حددتها وزارة الخارجية الأمريكية خلال الشهور الماضية ، وهى أن حل القضية يعتمد على قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ ، والأرض مقابل السلام ، وضمان أمن جميع دول المنطقة ، وكذلك ضمان الحقوق السياسية للفلسطينيين .

□ نقاط بيكر الخمس
أذيعت يوم ١٣ أكتوبر ١٩٨٩

أرسل جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية رسالة إلى كل من مصر وإسرائيل ، تضمنت ما عرف بالنقاط الخمس التى طرحها لكسر جمود عملية السلام فى الشرق الأوسط ، وفيما يلى نص الرسالة :

١ – تفهم الولايات المتحدة أن مصر وإسرائيل تعكفان على العمل الدؤوب ، وأن هناك الآن اتفاقا على أن وفدا إسرائيليا سيجرى حوارا مع فلسطين فى القاهرة .

٢ – تفهم الولايات المتحدة أن مصر لا يمكن أن تحل محل الفلسطينيين فى الحوار ، وأن مصر ستتشاور مع الفلسطينيين بشأن كل جوانب ذلك الحوار . كما ستتشاور مع إسرائيل والولايات المتحدة .

٣ – تفهم الولايات المتحدة أن إسرائيل ستحضر الحوار بعد الاتفاق على قائمة مرضية بأسماء الفلسطينيين .. كما ستتشاور إسرائيل مع الولايات المتحدة ومصر فى هذا الصدد .

٤ – تفهم الولايات المتحدة أن حكومة إسرائيل ستشارك فى الحوار على أساس مبادرة ١٤ مايو – آيار للحكومة الإسرائيلية .

كما تفهم الحكومة الأمريكية أن الانتخابات والمفاوضات ستكون بما يتمشى مع المبادرة الإسرائيلية .. وتفهم الولايات المتحدة ، وبالتالى ، أن الفلسطينيين ستكون لهم الحرية فى إثارة قضايا متصلة برأيهم فى كيفية إنجاح الانتخابات والمفاوضات .

٥ – ومن أجل تسهيل العملية تقترح الولايات المتحدة أن يجتمع وزراء خارجية إسرائيل ومصر والولايات المتحدة فى واشنطن فى غضون أسبوعين .

□ مذكرة أمريكا
إلى القمة الطارئة فى بغداد فى مايو ١٩٩٠

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عشية انعقاد مؤتمر القمة العربى الطارىء فى بغداد فى مايو عام ١٩٩٠ ، وفيما يلى نص الفقرات الخاصة بأزمة الشرق الأوسط كما وردت فى هذه المذكرة :

تظل الولايات المتحدة ملتزمة بدفع مسيرة السلام ، كما تواصل دعم الدعوة إلى إقامة حوار إسرائيلى - فلسطينى فى القاهرة . وقد أنجزنا خلال الأشهر الماضية تقدما ملحوظا نحو الحوار ، ونحو إضفاء طابع الشرعية على مفهوم المفاوضات المباشرة الإسرائيلية - الفلسطينية .

ونظل على قناعتنا بأن هذا المنهج يقدم أفضل آفاق التقدم على المدى القصير ، وأن التشديد على الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى فورى لن يؤدى إلى أى نتائج علمية ، وسيقوض التقدم الذى أنجزناه حتى الآن . ونأمل أن يتفادى الزعماء خلال القمة الحماسية اللفظية المفرطة ، ونحثهم بدل ذلك على الاهتمام بمنهج بناء يعزز آفاق تحرك حقيقى نحو مسيرة السلام . وعلى سبيل المثال نأمل أن يقوم الزعماء العرب بما يلى :

- التعبير عن الدعم الكامل للجهود التى يبذلها فلسطينيون ومصر لإجراء حوار إسرائيلى - فلسطينى فى القاهرة .
- تجاوز المواقف المعتمدة فى القمة الأخيرة بالدار البيضاء « مايو ١٩٨٩ » وذلك بإقرار مبدأ السلام مع إسرائيل من خلال المفاوضات .
- عدم الاكتفاء بتأييد خطة السلام الفلسطينية الصادرة فى نوفمبر ١٩٨٨ مثلما كان الشأن بالدار البيضاء ، بل يتعين كذلك تأييد تصريحات عرفات فى ديسمبر ١٩٨٨ ، معترفا بحق إسرائيل فى الوجود ، وقابلا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ .
- إن اتباع القمة لمنهج متشدد لن يعمل إلا على تعزيز مواقف تلك العناصر من طرفى النزاع التى لا ترغب فى أن يتحقق تقدم فى مسيرة السلام .
- وعلى العكس فإن منهجا منظورا مستقبليا سوف يكون إشارة إلى إسرائيل والبلدان الأخرى بالتزام العرب بالسلم .
- نعارض بشدة إقامة مستوطنات فى الأراضى التى تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧ .

- لقد أعلنا على الملأ موقفنا بشأن هذه المسألة ، وعبرنا عن وجهة نظرنا هذه على أكمل وجه فى محادثات خاصة مع الإسرائيليين .
- فى الوقت نفسه أيدنا بقوة أن حق اليهود السوفييت فى الهجرة من حقوق الإنسان الأساسية ، وأنه يجب أن ينظر إلى الهجرة اليهودية السوفيتية فى هذا الإطار .
- من المهم بمكان عدم الخلط بين مسألة المستوطنات ومسألة الهجرة إلى إسرائيل ، بل يجب أن نميز تمييزا كاملا بين المستوطنات فى الأراضى المحتلة - الى نعترض عليها جميعا - وتوطين المهاجرين الذين قدموا مؤخرا فى إسرائيل نفسها ، وهى عملية شرعية تماما . ونأمل أن تعمل القمة على توضيح هذا التمييز ، وأن لا تصدر أى بيان قد يعتبر محاولة للوقوف ضد حق اليهود السوفييت فى الهجرة ، أو ضد مصلحة إسرائيل الأساسية فى قبولهم داخل إسرائيل ذاتها .
- خلافا للتقارير التى يتواصل تداولها فى الشرق الأوسط وفى مناطق أخرى ، فإن الولايات المتحدة لم « تغلق الأبواب » أمام الهجرة اليهودية السوفيتية . فنحن نستقبل أعدادا مهمة من اليهود السوفييت المهاجرين ، وهو عدد تضاعف بالمقارنة مع السنة الماضية حيث أصبح يفوق الأربعين ألفا .

□ مبادرة بوش ٦ / ٣ / ١٩٩١

إن من الضرورى إيجاد فرص جديدة للسلام والاستقرار فى المنطقة ، وعلينا أن نبذل مافى وسعنا من أجل تضييق الفجوة بين الدول العربية وإسرائيل ، وبين إسرائيل والفلسطينيين .

والسلام فى المنطقة يجب أن يقوم على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ مبدأ مقايضة الأرض مقابل السلام ، وهو ما يعنى الاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين ، وأى شيىء غير ذلك لا يلبى متطلبات العدالة والأمن .

إن هناك أربعة تحديات رئيسية يجب مواجهتها فى الشرق الأوسط ، أولها : الترتيبات الأمنية المشتركة فى المنطقة ، والتى تتحمل دولها المسئولية الأكبر فيها ، وثانيها : الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ، وثالثها : إيجاد فرص جديدة لتسوية الصراع العربى / الإسرائيلى ، وكلنا يعرف مدى عمق الكراهية التى جعلت هذا النزاع مؤلما وصعبا ، والآن يجب أن يكون واضحا لدى جميع الأطراف أن صنع السلام فى الشرق الأوسط يتطلب حلا وسطا ، يراعى ويضمن الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين ، وأتعهد بأن أحدا لن يكون أكثر جدية منا فى العمل من أجل السلام الدائم ، وأخيرا فإنه يجب المساعدة فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى المنطقة فى سبيل السلام والتقدم .

□ قرارات الدورة العشرين
للمجلس الوطنى الفلسطينى
الصادرة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩١

انسجاما مع مبادرة السلام الفلسطينى سنة ١٩٨٨ والشرعية الدولية والعربية ، تعاملت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل إيجابى وفعال مع الأفكار والمقترحات والمبادرات الدولية السلمية التى استندت للشرعية الدولية ، كما رحبت بالعناصر الإيجابية التى وردت فى إعلان الرئيس الأمريكى جورج بوش ، ومواقف المجموعة الأوروبية والاتحاد السوفيتى ودول عدم الانحياز وغيرها من الجهات الدولية ، إن منظمة التحرير الفلسطينية التى رحبت بالجهود والمساعى السلمية الجارية وتعاملت معها بإيجابية ، بما فى ذلك الدعوة التى أعلنها الرئيسان بوش وجورباتشوف لعقد مؤتمر السلام الخاص بتسوية الصراع القائم فى الشرق الأوسط ، ترى أن نجاح المساعى لعقد مؤتمر السلام يتطلب مواصلة العمل مع الأطراف الأخرى لتحقيق الأسس التالية :

□ أولا : استناد مؤتمر السلام إلى الشرعية الدولية وقراراتها بما فيها قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ، والالتزام بتطبيقها والتى تكفل الانسحاب الإسرائيلى الشامل من الأراضى العربية والفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشريف ، وتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام ، والحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطينى .

□ ثانيا : تأكيد اعتبار القدس جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة ، ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضى المحتلة عملا بقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة .

□ ثالثا : وقف الاستيطان فى الأرض المحتلة ، بما فيها القدس ، كضرورة لا غنى عنها لبدء عملية السلام مع وجوب توفير ضمانات دولية لتأمين ذلك .

□ رابعا : حق منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، فى تشكيل الوفد الفلسطينى من داخل وخارج الوطن ، بما فى ذلك القدس ، وتحديد صيغة مشاركته فى عملية السلام على أساس متكافىء بما يؤكد مرجعيتها فى هذا المجال .

□ خامسا : تنسيق المواقف العربية بما يضمن تحقيق الحل الشامل واستبعاد الحلول المنفردة وفقا لقرارات القمم العربية .

□ سادسا : ضمان ترابط مراحل الحل وصولا إلى الحل النهائى الشامل طبقا لقرارات الشرعية الدولية .

ومنظمة التحرير الفلسطينية . وهى تنطلق من هذه الأسس والمنطلقات تجاه مساعى السلام . فإنها تهدف إلى تحقيق ما يلى :

□ أولا : تأمين حق تقرير المصير لشعبنا الفلسطينى وبما يضمن حقه فى الحرية والاستقلال الوطنى .

□ ثانيا : الانسحاب الإسرائيلى التام من الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة فى عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس الشريف .

□ ثالثا : حل قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من وطنهم بالقوة والإكراه وفق قرارات الأمم المتحدة ، وخاصة القرار رقم ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة .

□ رابعا : ضرورة أن تشمل أى ترتيبات انتقالية حق شعبنا فى السيادة على الأرض والمياه والمصادر الطبيعية والشئون السياسية والاقتصادية كافة .

□ خامسا : توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطينى تمهيدا لممارسة حق تقرير المصير .

□ سادسا : توفير الضمانات الكاملة للعمل على إزالة المستوطنات القائمة باعتبارها غير شرعية ، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ، بما فيها قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ .

إن المجلس الوطنى يكلف اللجنة التنفيذية بالاستمرار بالجهود الجارية لتوفير أفضل الشروط التى تكفل نجاح عملية السلام وفق قرارات المجلس الوطنى ، على أن ترفع النتائج إلى المجلس المركزى لاتخاذ القرار النهائى فى ضوء المصلحة الوطنية العليا لشعبنا ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية التى بذلت فى المرحلة السابقة كل الجهود الممكنة لدفع عملية السلام ، تأمل أن تبذل الأطراف الأخرى ، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، جهودها كى تساعد من جانبها على تذليل العقبات التى تضعها إسرائيل أمام هذه العملية السياسية الجارية ، وإبقاء باب العودة إلى مجلس الأمن مفتوحا من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية .

□ وثائق مفاوضات السلام
نص الدعوة إلى حضور مؤتمر مدريد
١٨ أكتوبر ١٩٩١

صاحب المعالى :

بالنيابة عن الرئيس جورباتشوف والرئيس بوش يسرنا غاية السرور أن ننقل إلى معاليكم الدعوة المرفقة ، فبعد مفاوضات مكثفة مع إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين ، توصلنا إلى قرار مفاده أن فرصة تاريخية قائمة بالفعل لدفع الإمكانيات قدما من أجل سلام حقيقى فى جميع أنحاء المنطقة . إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ملتزمان على نحو عميق بمساعدة الأطراف على تحقيق هذه الفرصة .

ونتطلع إلى العمل معكم على نحو وثيق فى هذا المسعى التاريخى ، كما نعتمد على دعمكم المستمر ومشاركتكم الإيجابية . ولكى نسهل الاستعدادات للمؤتمر وللمفاوضات التى ستعقبه ، فإننا نرجو بالحاح تلقى ردكم الإيجابى فى أسرع وقت ممكن ، ولكن قبل الساعة السادسة من بعد ظهر يوم ٢٣ أكتوبر (تشرين الأول) بتوقيت واشنطن .

وتفضلوا ، صاحب المعالى ، بقبول أصدق المودة .

جيمس ايه . بيكر ، الثالث
بوريس دمتريفيتش بانكين

دعوة

بعد مفاوضات مكثفة مع إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين ، تعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بأن فرصة تاريخية قائمة بالفعل لدفع الإمكانيات قدما من أجل سلام حقيقى في جميع أنحاء المنطقة . والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على استعداد لمساعدة الأطراف على تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة ، من خلال مفاوضات مباشرة تأخذ مسارين ، بين إسرائيل والفلسطينيين ، وترتكز على قرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ، وهدف هذه العملية هو سلام حقيقى .

ولتحقيق هذه الغاية ، يتقدم رئيس الولايات المتحدة ورئيس الاتحاد السوفيتى بدعوتكم إلى مؤتمر سلام ، تتبناه كلتا الدولتين ، ويليه فورا مفاوضات مباشرة . وسيتم عقد المؤتمر فى مدريد يوم ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩١ .

ويرجو الرئيس بوش والرئيس جورباتشوف منكم قبول هذه الدعوة على أكثر تقدير قبل الساعة السادسة من بعد ظهر يوم ٢٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩١ بتوقيت واشنطن ، وذلك لضمان التنظيم الملائم والاستعدادات للمؤتمر .

وسوف تبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر . أما الأطراف التى ترغب فى حضور المفاوضات المتعددة الأطراف فسوف تجتمع بعد أسبوعين من افتتاح المؤتمر لتنظيم هذه المفاوضات . ويعتقد متبنو قرار المؤتمر أن تتركز هذه المفاوضات على قضايا المنطقة المتنوعة ، مثل الرقابة على الأسلحة والبيئة والتنمية الاقتصادية والمواضيع الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

وسوف ترأس الاجتماع ، الذى سيعقد على مستوى وزراء الخارجية ، الدولتان اللتان تبنيتا القرار ، أما الحكومات المدعوة فتشمل إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن . أما الفلسطينيون فستتم دعوتهم كجزء من الوفد الأردنى - الفلسطينى ، وستتم دعوة مصر إلى المؤتمر بصفة مشارك . وسيكون المجتمع الأوروبى مشاركا فى المؤتمر جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وسوف يكون ممثلا فى رئاسته . وسوف توجه دعوة لمجلس التعاون الخليجى لإرسال أمينه العام للحضور كمراقب ، كما ستوجه دعوة للدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى للمشاركة فى تنظيم المفاوضات الخاصة بالقضايا المتعددة الجوانب . كما ستوجه الدعوة للأمم المتحدة لإرسال مراقب يمثل الأمين العام .

ولن تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف ، أو حق رفض الاتفاقات التى

ستتوصل إليها . كما لن تكون له سلطة اتخاذ قرارات للأطراف أو القدرة على التصويت على القضايا أو النتائج . وبالإمكان عقد مؤتمر مرة ثانية فقط بموافقة جميع الأطراف .

وبالنسبة للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين الذين هم جزء من الوفد الأردنى الفلسطينى المشترك ، فستدور المفاوضات على مراحل ، تبدأ بمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتى المؤقت . وستدور هذه المفاوضات على مراحل تبدأ بمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتى المؤقت . وستدور هذه المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق فى موعد أقصاه سنة واحدة . وبمجرد الاتفاق ، ستدوم ترتيبات الحكم الذاتى المؤقت مدة خمسة أعوام . وبدءا من العالم الثالث من فترة ترتيبات الحكم الذاتى المؤقت ، ستجرى المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم والمفاوضات بين إسرائيل والدول العربية على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ .

ومن المفهوم أن الدولتين اللتين تبنيتا هذا القرار قد تعهدتا بإنجاح هذه العملية . كما أن هدفهما من عقد هذا المؤتمر ومن المفاوضات هو مع الأطراف التى ستوافق على الحضور .

ويعتقد متبنيا المؤتمر أن هذه العملية تتيح فرصة واعدة لإنهاء عقود من المواجهة والصراع كما تبشر بالأمل فى سلام دائم . ومن ثم ، يأمل متبنيا المؤتمر من الأطراف التوجه إلى هذه المفاوضات بروح من النوايا الطيبة والاحترام المتبادل ، وبهذه الطريقة ، يمكن لعملية السلام أن تبدأ فى كسر جمود الشكوك وعدم الثقة المتبادلة اللذين يجعلان هذا الصراع مستمرا ، وللسماح أيضا للأطراف بالبدء فى حل خلافاتها . والحق فإنه من خلال هذه العملية فقط يمكن تحقيق سلام حقيقى بين الدول العربية وإسرائيل والفلسطينيين . كما أنه من خلال هذه العملية فقط يمكن لشعوب الشرق الأوسط إحراز سلام وأمن يستحقونه عن جدارة .

□ رسالة التطمينات الأمريكية إلى القيادة الفلسطينية في ١٨ أكتوبر ١٩٩١

إن القرار الفلسطيني بحضور مؤتمر السلام للبدء في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل يمثل خطوة مهمة في السعي نحو سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة . وتعتقد الولايات المتحدة منذ زمن طويل بأن المشاركة الفلسطينية حيوية لنجاح مجهوداتنا .

وضمن إطار العملية التي ننطلق فيها ، نرغب في الرد على طلبكم تطمينات معينة تتعلق بهذه العملية . هذه التطمينات تمثل فهم ونوايا الولايات المتحدة حيال المؤتمر والمفاوضات الناجمة عنه .

إن هذه التطمينات منسجمة مع سياسة الولايات المتحدة ، ولا تقوض أو تناقض قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨ . إضافة لذلك لن يتم تزويد أحد الأطراف بتطمينات لا تعرفها جميع الأطراف الأخرى . وبهذا نستطيع أن ننمي شعورا بالثقة ونقلل من فرص سوء التفاهم .

وكما قال الرئيس جورج بوش في خطابه في ٦ مارس (آذار) ١٩٩١ أمام الكونجرس ، لا تزال الولايات المتحدة تعتقد بقوة بأن السلام الشامل يجب أن يتأسس على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ ، ومبدأ الأرض مقابل السلام . كما وأن حلا كهذا يجب أن يوفر الأمن والاعتراف لجميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل ، والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني . وأي شيء غير ذلك ، وكما أشار الرئيس ، سوف يفشل أمام الامتحان المزدوج للعدالة والأمن .

إن العملية التي نحاول خلقها تقدم للفلسطينيين طريقا لتحقيق هذه الأهداف ، وتعتقد الولايات المتحدة بأنه يجب أن تكون هناك نهاية للاحتلال الإسرائيلي ، وهذا يمكن أن يتم فقط عبر المفاوضات الصادقة والجادة . كما وتعتقد الولايات المتحدة بأن هذه العملية يجب أن تخلق علاقة جديدة من التبادل ، حيث يستطيع كل من الفلسطينيين والإسرائيليين أن يحترم كل منهم أمن الآخر وهويته وحقوقه السياسية . ونعتقد أن الفلسطينيين يجب أن يحصلوا على السيطرة على قراراتهم السياسية والاقتصادية وغيرها من القرارات التي تمس حياتهم ومصيرهم .

إن المفاوضات الثنائية المباشرة ستبدأ بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر . وستجتمع

تلك الأطراف التى ترغب بحضور المفاوضات المتعددة الأطراف بعد أسبوعين من افتتاح المؤتمر لتنظيم هذه المفاوضات . وبهذا الخصوص ، ستؤيد الولايات المتحدة مشاركة الفلسطينيين فى أية مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف حول اللاجئين ، وفى جميع المفاوضات المتعددة الأطراف . وسيستند المؤتمر والمفاوضات التى تليه على قرارى مجلس الأمن الدولى ٢٤٢ و٣٣٨ .

إن هذه العملية سوف تسير بمسارين من خلال المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والدول العربية وإسرائيل والفلسطينيين . إن الولايات المتحدة مصممة على تحقيق تسوية شاملة للنزاع العربى – الإسرائيلى ، وستبذل أقصى جهودها لتؤمن تقدم العملية فى كلا المسارين للوصول إلى هذا الهدف .

وسعيا نحو تسوية شاملة يجب أن تتقدم جميع المفاوضات بأسرع ما يمكن نحو الاتفاق . ومن جانبها فإن الولايات المتحدة سوف تعمل من أجل مفاوضات جادة ، وسوف تسعى أيضا لتجنب التطويل والتلكؤ من جانب أى طرف .

سيكون المؤتمر برعاية مشتركة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وستكون المجموعة الأوروبية مشاركة فى المؤتمر إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وتمثل برئاستها .

ويمكن للمؤتمر أن ينعقد ثانية فقط بموافقة جميع الأطراف وبخصوص دور الأمم المتحدة ، سيبعث الأمين العام للأمم المتحدة ممثلا للمؤتمر بصفة مراقبًا ، وستبقى الدولتان الراعيتان للمؤتمر الأمين العام على اطلاع حول تقديم المفاوضات . الاتفاقات التى يتم التوصل إليها بين الأطراف سيتم تسجيلها لدى سكرتارية الأمم المتحدة وتبلغ إلى مجلس الأمن ، وستسعى الأطراف لنيل مصادقة المجلس على هذه الاتفاقات . ولما كان من مصلحة كافة الأطراف أن تنجح هذه العملية ، فإن الولايات المتحدة لن تدعم أية عملية منافسة أو موازية فى مجلس الأمن من خلال الاستمرار النشط لهذه العملية .

لا تسعى الولايات المتحدة لأن تحدد من يتحدث باسم الفلسطينيين فى هذه العملية . نحن نسعى لإطلاق عملية تفاوض سياسية تشرك الفلسطينيين مباشرة ، وتوفر طريقا لتحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطينى ، وللمشاركة فى تقرير مستقبلهم . ونعتقد بأن وفدا أردنيا – فلسطينيا مشتركا يوفر أفضل الطرق الواعدة لتحقيق هذه الغاية .

الفلسطينيون وحدهم يستطيعون اختيار أعضاء وفدهم الذين لا يخضعون لفيتو من أى كان . وتفهم الولايات المتحدة بأن أعضاء الوفد سيكونون فلسطينيين من الأراضى يوافقون على التفاوض بمسارين ، وعلى مراحل ، ومستعدين للعيش بسلام مع إسرائيل ، ولا يمكن إلزام طرف بالجلوس مع أى أحد لا يريد الجلوس معه .

سيكون الفلسطينيون أحرارا فى إعلان المكون الفلسطينى فى الوفد المشترك ، ولإلقاء

بيان أثناء افتتاح المؤتمر . كما يمكنهم أن يثيروا أى قضية تتعلق بصلب المفاوضات خلال المفاوضات .

إن الولايات المتحدة تفهم الأهمية التى يعلقها الفلسطينيون على مسألة القدس الشرقية . ولهذا نريد أن نطمئنكم إلى أن لا شىء مما سيقوم به الفلسطينيون لاختيار أعضاء وفدهم فى هذه المرحلة من العملية سيؤثر على مطالبتهم بالقدس الشرقية أو يشكل حكما مسبقا أو سابقة لما سينتج عن المفاوضات . ويبقى الموقف الثابت للولايات المتحدة متمثلا فى أنه لا يجب أن تعود مدينة القدس مقسمة مرة أخرى ، وأن وضعها النهائى يجب أن يتم تحديده بالمفاوضات . ولهذا لا نعترف بضم إسرائيل القدس الشرقية أو توسيع حدودها البلدية . ونشجع كل الأطراف على تجنب الإجراءات من جانب واحد والتى قد تزيد من حدة التوتر المحلى أو تصعب من المفاوضات ، أو تستبق تقرير نتائجها النهائية . ويتمثل موقف الولايات المتحدة أيضا فى أن أى فلسطينى مقيم فى الأردن وذى روابط بعائلة مقدسية بارزة يصلح للمشاركة فى الجانب الأردنى من الوفد .

إضافة إلى ذلك فإن موقف الولايات المتحدة يتمثل أيضا فى أنه بإمكان فلسطينيى القدس الشرقية المشاركة بالتصويت فى انتخابات سلطة حكم ذاتى انتقالية . وتعتقد الولايات المتحدة أيضا أنه يجب أن يكون بإمكان فلسطينيى القدس الشرقية والفلسطينيين خارج الأراضى المحتلة ، الذين تنطبق عليهم المقاييس الثلاثة المشاركة فى المفاوضات حول الوضع النهائى . وتساند الولايات المتحدة حق الفلسطينيين فى طرح أية مسألة ، بما فى ذلك مسألة القدس الشرقية ، على المائدة .

ونظرا لشدة تعقد المسائل المطروحة وعمق المشاعر ، فإن الولايات المتحدة ما انفكت منذ زمن ترى أن وجود مرحلة انتقالية مطلوب لتهديم جدران الشك وعدم الثقة ووضع أسس مفاوضات قابلة للاستمرار حول الوضع النهائى للأراضى المحتلة . إن هدف المفاوضات حول الإجراءات الانتقالية هو تحقيق الانتقال المنظم والسلمى للسلطة من إسرائيل للفلسطينيين ، ويحتاج الفلسطينيون تحقيق السيطرة السريعة على القرارات السياسية والاقتصادية وغيرها التى تمس حياتهم ، وللتكيف مع وضع جديد يمارس فيه الفلسطينيون السلطة فى الضفة الغربية وقطاع غزة . ومن جانبها ستعمل الولايات المتحدة جاهدة منذ البداية وستشجع كل الأطراف على اتخاذ خطوات قادرة على خلق جو من الثقة والثقة المتبادلة بما فى ذلك احترام حقوق الانسان .

وكما تعلمون بخصوص المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين سيتم إجراء المفاوضات حسب مراحل ، تبدأ بالمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتى الانتقالى ، وستجرى هذه المباحثات بهدف الوصول إلى اتفاق فى غضون سنة واحدة . وما أن يتم الاتفاق تستمر ترتيبات الحكم الذاتى لمدة خمس سنوات . وفى بداية السنة الثالثة من فترة ترتيبات الحكم الذاتى الانتقالى ، ستجرى المفاوضات حول الوضع الدائم . ويتمثل هدف الولايات المتحدة فى أن تختتم

مفاوضات الوضع الدائم مع نهاية المرحلة الانتقالية .

لقد كان موقفنا منذ زمن طويل أن المفاوضات المباشرة والمستندة إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ فقط قادرة على إيجاد سلام حقيقي ، ولا أحد يمكنه إملاء النتيجة مسبقا . وتفهم الولايات المتحدة أن الفلسطينيين يجب أن يكونوا أحرارا في إثارة اية قضية مهمة بالنسبة لهم في كلمات الافتتاح في المؤتمر أو في المفاوضات التي تليه . و هكذا فإن الفلسطينيين أحرار في المناقشة من أجل أي نتيجة يعتقدون أنها الأفضل بالنسبة لتحقيق متطلباتهم ، وتقبل الولايات المتحدة أي نتيجة يتفق عليها الأطراف . وفي هذا الصدد . وانسجاما مع السياسيات الأمريكية القائمة منذ زمن بعيد ، فإننا لا نستثني الكونفيدراليه كنتيجة ممكنة للمفاوضات حول الوضع النهائي .

إن الولايات المتحدة ماانفكت تعتقد منذ زمن طويل أنه لا ينبغي لأي طرف أن يقوم بأفعال من جانب واحد بهدف البت المسبق في قضايا لا يمكن أن تحل إلا من خلال المفاوضات . وفي هذا الصدد عارضت الولايات المتحدة وستواصل معارضتها للنشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ ، والذي يظل يمثل عقبة أمام السلام .

وستعمل الولايات المتحدة كوسيط أمين في محاولة حل النزاع العربي - الإسرائيلي . وتتمثل نيتنا ونية الاتحاد السوفيتي في لعب دور القوة الدافعة في هذه العملية لمساعدة الأطراف على التقدم في اتجاه سلام شامل ، ولأي طرف أن يتصل بالراعيين في أي وقت .

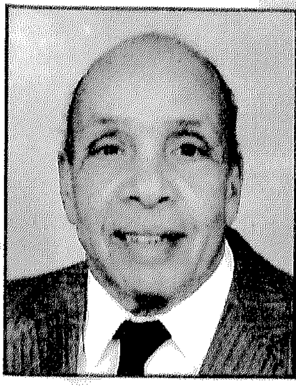
وإن الولايات المتحدة مستعدة للمشاركة في كل مراحل المفاوضات بموافقة الأطراف المشاركة في كل مفاوضة .

هذه هي التطمينات التي تقدمها الولايات المتحدة بخصوص تنفيذ المبادرة التي ناقشناها . وإننا مقتنعون بأنه أمامنا فرصة حقيقية لتحقيق شيء مهم جدا في عملية السلام ، ومستعدون للعمل الشاق معكم في الفترة المقبلة لتعزيز التقدم الذي أحرزناه . ستكون هناك تحديات صعبة أمام جميع الأطراف . ولكن مع تواصل التزام الفلسطينيين ، أمامنا فرصة حقيقية للتحرك نحو مؤتمر سلام وإلى مفاوضات ، ومن ثم نحو السلم الأوسع الذي نصبو إليه جميعا .

رقم الإيداع

١٩٩٤ / ٢٢٨١

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



هــــذا الكتـــــاب

اخترنا لهذا الكتاب اسم « الطريق إلى مدريد » لأن المقالات التى ضمها تابعت التطورات التى جعلت عقد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط ممكنا ، وهو المؤتمر الذى قادت جولاته التفاوضية إلى محادثات « أوسلو » التى أسفرت عن الإعلان الفلسطينى الإسرائيلى الذى اصطلح على تسميته باتفاق « غزة ـ أريحا ، أولا » .

وقد كان لجمع المقالات فى كتاب واحد ما يبرره ، بل ما يجعله الآن ـ بعد التوصل إلى الاتفاق ـ ضروريا : ليس فقط من باب ـ أو : من قبيل الانتفاع بتذكر التاريخ القريب ، وإنما من باب الحرص على أن نتعلم من تجاربنا المثمرة ، وأن نستخدم التجربة بنتائجها فى تحقيق إنجاز جديد ، ولنتذكر أننا الآن بسبيل دفع العملية التفاوضية على كل المسارات حتى نصل إلى السلام الشامل الذى نأمله ، ونعمل من أجل تحقيقه ، وينبغى أيضا أن نعمل حسابه .

التوزيع : فى الداخل والخارج
وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء ـ القاهرة
ت : ٥٧٨٦٠٦٩ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر